

شهرية مستقلة

العدد ٣٧ أيار ١٩٩٧ دينار واحد

AL MASHREQ May, 1997 Issue

تقرير مجموعة العمل الاقتصادية المشتركة للشرق الاوسط
ص ١٦ ، ١٧

اعلان كوبنهاجن: الاختبار الصعب في هذه المرحلة
ص ١٨

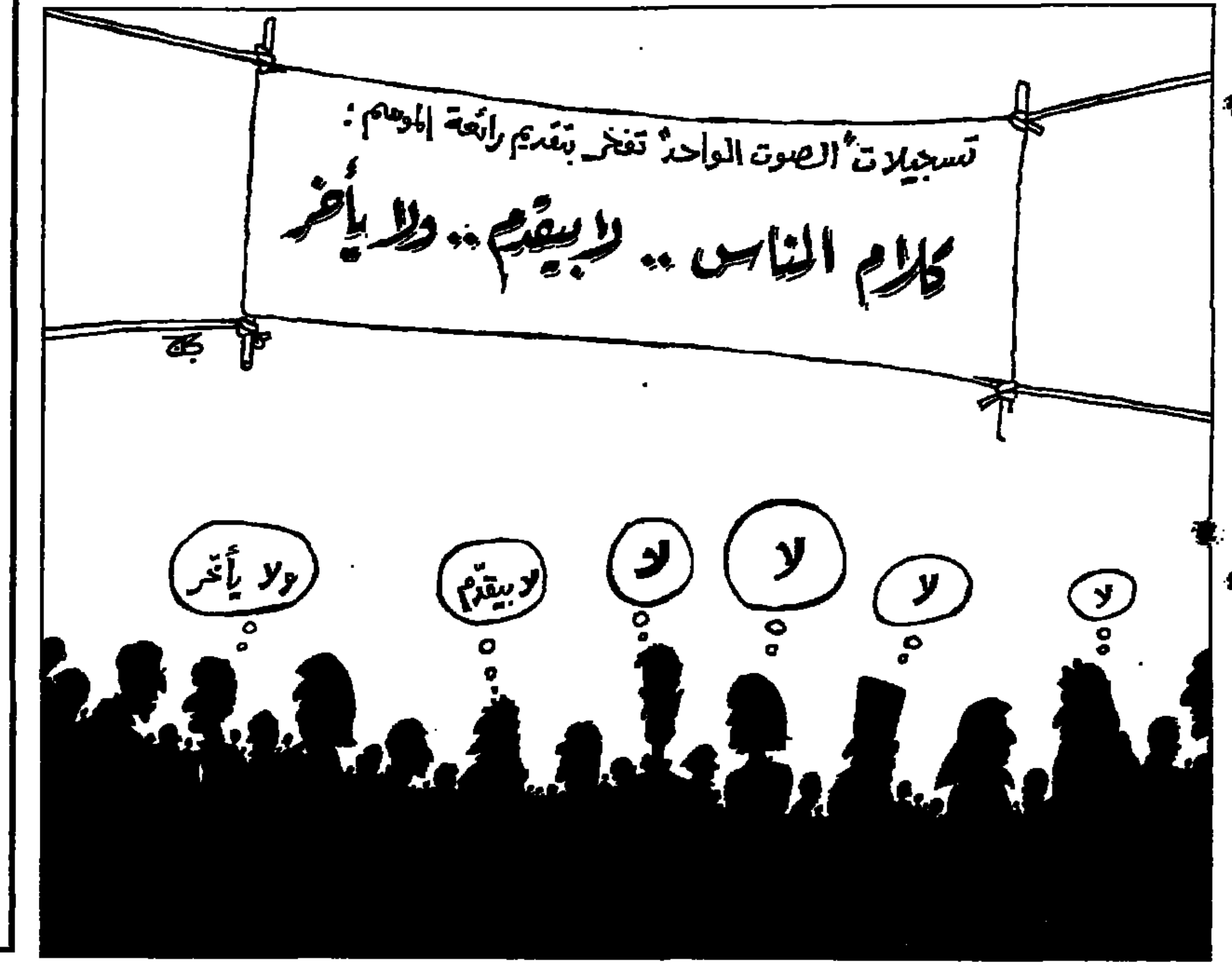
فلسفة الدولة الاردنية في ظل المعطيات الراهنة
ص ٢٢

التغيير الحكومي: هدنة ام فرملة ؟

الاعلام الاردني : التجربة في الحقبة الديمقراطية

حل مشكلة ملكية الصحف : من يدفع الثمن؟

فك اشتباك السلطات والاصلاحات المطلوبة



العودة على بدء

هيئة التحرير

تعثرت المشرق منذ صدورها في خريف ١٩٩٥، فليس من السهل اصدار صحيفة رصينة جادة في جو تحيط به الاثارة وتتحكم فيه سرعة انتشار الخبر او ضرورة الاسراع في نشره على حساب الموضوعية والمصداقية والتحليل الهادف والسليم.

ويصر القائمون على هذه المطبوعة، رغم الصعوبات المادية وقلة الموارد، على متابعة المسيرة منطلقين من قناعات صادقة واصرار على الايمان بمستقبل اكثر اشراقا للكلمة التي تسعى الى تعميق ومأسسة مفاهيم الحرية والديمقراطية والانفتاح في الاردن والوطن العربي في زمن يشهد تغيرات هائلة ومتسارعة في كل مناحي الحياة وخصوصا في مجال الاعلام والاتصالات. فقد أحالت تكنولوجيا الكمبيوتر وثورة المعلومات والاتصالات الجماهيرية العالم الى قرية صغيرة، واصبح الانغلاق على النفس والتمسك بالماضي على حساب استشراف المستقبل والتنوير والعولمة، خطرا يهدد شعوبا وحضارات باكملها.

ونحن اذ نعود الى النشر مرة كل شهر – في الوقت الحاضر – لنأمل ان نقدم الى قارئنا مادة تحليلية علمية بحثية، كما نأمل ان يثبت هذا العدد، عاقدين العزم على ان نحافظ على مستوى عال من الدقة والموضوعية، مرحبين بتفاعل القراء معنا و آملين بان نؤثر تأثيرا ايجابيا ولو كان صغيرا في اثراء مبدأ حرية الكلمة المسؤولة بشكل خاص وحرية التعبير بشكل عام.

المشرق هذه المرة لن تكون كما كانت في الماضي او كغيرها من الصحف اليومية او الاسبوعية، فلن يسمح الوقت او التوجه او الموارد بالالتفات الى تغطية الخبر او الاعلان اليومي او الاجتماعي او الترفيهي وانما ستكون بمثابة المؤشر الذي يساعد في اكتشاف الطريق بما ينشر ويقال وينير السبيل نحو صحافة كفؤة وصادقة. وستعمل على استقطاب الكفاءات ذات الرؤيا الصائبة وتدريب الشباب الواعد الملتزم بالمهنية والموضوعية. وسيكون من اهدافها تسليط الضوء على مؤسسات المجتمع المدني والاشارة الى مواضيع القوة والضعف فيه، ناهلين من معين حضارتنا الذي لا ينضب ومنفتحين، من غير تحفظ على الحضارات الاخرى التي تقدمت على الدرب رغم الظروف والتجارب القاسية.

هذه مسيرة جديدة لصحيفة مشرقية.

المشرق
2
أيــار ١٩٩٧

خروج الكباريتي...

هدنة مؤقتة أم فرملة بعد أن وصـ...

عبدالله حسنات*

نادراً ما يخضع تغيير الحكومات في الأردن لمعايير تتعلق بديمقراطية المشاركة والتمثيل او رغبات الناخبين او ارادة مجلس النواب. فللملك - حسب الدستور - مطلق الصلاحية في تعيين رئيس الحكومة وقبول تشكيله حكومته واقالته واقالتهم وقبول استقالتهم.

ومع انه جرى العرف على استخدام مصطلح "استقالة الحكومة" إلا ان حقيقة الامر ان الملك يوحي مباشرة او مداورة لرئيس حكومته بالاستقالة ويكلف آخر بتشكيل حكومة جديدة ويرسم له الخطوط العامة لسياسة حكومته.

ولهذا فمن الصعب التنبؤ برحيل الحكومات او مجيئها. واذا سألت المتنفذين وزعماء النخبة السياسية فان الجواب الوحيد الذي يمكن ان تحصل عليه هو "الملك وحده يعلم ذلك".

ويقول المقربون من جلالة الملك ان تغييره للرؤساء ليس امراً مزاجياً وانما يخضع لحسابات داخلية وخارجية وبشكل خاص اقليمية. ويستذكرون في هذا المجال استبدال احمد عبيدات بزيد الرفاعي تمهيداً للمصالحة مع سوريا عام ١٩٨٥ وقبلها استبدال السيد الرفاعي بالشريف زيد بن شاكر في اعقاب احداث معان عام ١٩٨٩. ويلاحظ المقربون في هذا الخصوص أن رسائل التكليف غالبا ما تحمل دعوى للتجديد والتغيير ولكنها عامة لا تنص على السبب الرئيس للتغيير.

من هنا فانه ليس من السهل الحديث بأي قدر من التأكيد عن الاسباب الحقيقية لاستقالة رئيس الوزراء عبدالكريم الكباريتي او الهدف الحقيقي لتعيين عبدالسلام المجالي خلفاً له.

ومع ان الملك لام الكباريتي في اربعة او خمسة امور، ألا وهي موقف الكباريتي من ولي العهد - المرجعية - وموقف الحكومة من قضية الايتام وتركيزه على صورته الاعلامية ومعاملته لزملائه "واصدقاء طفولته" وربما ايضاً ارهاقه بالمسؤولية إلا ان المراقبين والمقربين يتقولون ان اسباب اخرى وخاصة اسباب سياسية تتعلق بالعلاقات مع دول الجوار لهذا التغيير المفاجيء والحاد.

فبالاضافة الى الموقف الاردني مما يجري على الساحة الفلسطينية هناك قضايا العلاقات مع اسرائيل والعراق وسوريا ودول الخليج. هناك قضايا داخلية تنال الاصلاح السياسي بما فيها تعزيز دور السلطات الثلاث وتعزيز الفصل بينهما والاصلاح الاداري والقوانين الاقتصادية والخصخصة.

وهناك ما تصفه الدوائر المقربة من الرئيس الكباريتي بالحرس القديم والصالونات السياسية للرؤساء السابقين والمتنفذين ورجالات النظام.

وحتى يتكلم الملك في اسباب التغيير او يتكلم الكباريتي يظل الحدس والتحليل السياسيين هما الادوات الوحيدة المتاحة لاستقراء اسباب التغيير وابعاده وتوجهاته.

لقد انتهج الكباريتي - على ما يبدو بمباركة الملك - وذلك منذ ان كان وزيراً للخارجية عام ١٩٩٥ سياسة خارجية - افصح عنها في اكثر من مناسبة - بان ما يجري على الساحة الفلسطينية وما ستتمخض عنه المباحثات الفلسطينية - الاسرائيلية سيكون ذا تأثير مباشر - سواء في المدى البعيد او القصير - على الاردن حكومة وشعبا. ومع ان بعض الدوائر - وخاصة الصحف الاسبوعية - المحت الى ان هناك اختلافاً بين رؤية الملك ورؤية رئيس وزرائه لهذه القضية الا ان المواقف المختلفة التي اتخذها الملك بدءا من توبيخه لبنيامين نتنياهو في واشنطن في ايلول الماضي وانتهاء برسالة الملك العنيفة في اعقاب رفض نتنياهو لرغبة الملك في اصطحاب ياسرعرفات في طائرة الملك الخاصة الى مطار غزة - كل هذه لا توحي بأن هناك فرقا في توجه الرجلين إلا إذا اخذنا بمقولة ان الملك قد اعتاد ويرغب ان يدير العلاقات الخارجية وحده وبدون مشاركة.

أما في موضوع العلاقات العربية - الاردنية فقد انتهج الكباريتي سياسة قريبة الى حد بعيد من تفكير الملك المسموع من جهة ومنسجمة مع السياسات الاميركية في المنطقة. فالملك هو الذي اختار في السنوات الماضية ان ينتهج سياسة الابتعاد عن العراق والتقرب الى الخليج وهو الذي اختار ان يسمح للمعارضة العراقية ان تقيم لنفسها مكتباً ومحطة اذاعة في عمان. وعندما عين الملك الكباريتي رئيساً لوزرائه في شباط عام ١٩٩٦ رحب الاميركيون بذلك واعتبروه دليلاً على ان الاردن قد خطى الخطوة الاخيرة نحو الانضمام الى المعسكر المعادي للعراق. إلا ان الملك لربما شعر في الآونة الاخيرة بخيبة أمل لعدم استجابة دول الخليج وخاصة السعودية والكويت لحاجات الاردن في الوقت الذي ابدى فيه النظام العراقي كل حسن نية تجاه الاردن بما في ذلك استمرار تزويده بالنفط وكان الكباريتي في آخر ايامه كرئيس للوزراء يتحدث عن زيارة الملك الى واشنطن باعتبارها زيارة حاسمة في شأن اعادة تكليفه كون الملك كان يعتزم بحث مصير العلاقات مع العراق في المرحلة المقبلة. وكان الكباريتي في هذا المجال قد بدأ يحادث المسؤولين العراقيين ويستقبلهم في بيته ويدعو الى رفع الحصار عن العراق.

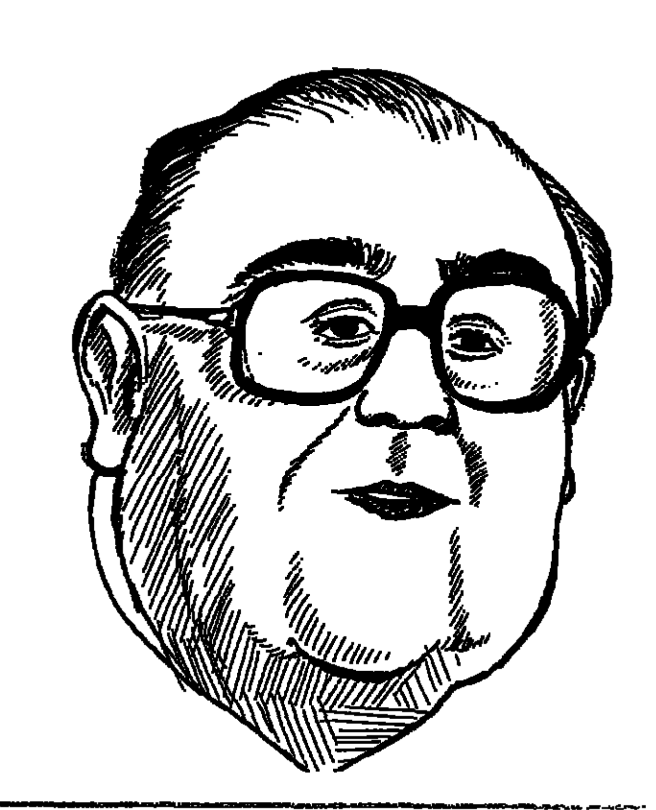


من الصعب التنبؤ برحيل الحكومات او مجيئها واذا سألت السياسيين فإن الجــواب الملك وحــده يعلم ذلك

اما في المجال الداخلي فقد حقق الكباريتي نجاحات لم تكسبه الشعبية من جهة ولا رضى الحرس القديم من جهة اخرى. ولعل قراره رفع الدعم عن الخبز والاعلاف اكثر قراراته جرأة ومجلبة لعداء الكثيرين من المتنفذين والمستفيدين من الدعم. وشكل هذا القرار ذخيرة لمن يسمون انفسهم بالمعارضة ويتنطحون لسياسات الحكومات كافة. وبهذا الخصوص فان الكباريتي أراد ان يحيط بكل شيء وان يتدخل - على ما يبدو - في كل صغيرة وكبيرة. فبدأ بعقد الاجتماعات -خارج الرئاسة - وقام بعدد من الزيارات الى الدوائر المختلفة والمحافظات والمدن ربما اكثر من اي رئيس وزراء قبله. وقد شكا بعض وزرائه من انه كان صعب الوصول اليه الى درجة ان بعضهم اتهمه بأنه يتعالى عليهم ويعاملهم معاملة فوقية وانه قليلاً ما يمكث في مكتبه ويرى من يجب ان يراهم كرئيس للوزراء.

... عودة المجـــالي:

ـل التسارع السياسي الى درجة الخطر



المقربون من الملك يعتقدون ان تغيير الرؤساء ليس مزاجيا وانما يخضع لحسابات سياسية دقيقة

على ان الكباريتي تنطح لقضايا اكثر خطورة من موضوع رفع الدعم عن الخبز واهمها الفساد ومكافحة الاحتكار بانواعه الاقتصادي والاعلامي والسياسي. ولعل معركته المبكرة في مجلس الاعيان – وتحديدا ضد العين نذير رشيد وزير الداخلية الحالي – وتحوله للدفاع عن النقابات المهنية أدت الى استعداء الاعيان الذين حركوا القضية واسترضاء النقابات التي كان الكباريتي قد عقد معها هدنة عندما عين نقيب المحامين كمال ناصر وزيراً في حكومته.

وبهذا الخصوص ايضاً فان الكباريتي في اكثر من مناسبة غير وعوده لارضاء بعض الجهات ليكسب سياسياً. فعلى سبيل المثال فقد انقلب الرئيس على وزير اعلامه في موضوع قانون نقابة الصحفيين حيث وافق على مطلب النقابة حول تعريف مهنة الصحفي مقابل حصوله على دعم مجلسها.

وكان ايضاً ينوي تمرير قوانين اقتصادية مؤقتة هذا الصيف الا انه عاد عن ذلك فيما بعد ووعد مجلس النواب بعدم فعل ذلك لنيل ثقتهم وخصوصاً عند قرب الدورة العادية لمجلس النواب في الخريف الفائت.

لقد ارتكب الرئيس الكباريتي مجموعة من الاخطاء ما كان ليرتكبها لو انه قرأ جيداً المعطيات المختلفة ولو انه احاط نفسه بمستشارين اكفياء واعطى وقتا اكثر لمجالسة المخضرمين من السياسيين والاقتصاديين الذين لو وقفوا معه حقاً لانقلبت موازين القوى لصالحه فيما بعد اضافة لو انه استطاع ان يستقرىء ما كان يفكر فيه الملك في اللحظة الحاسمة التي سبقت استقالته بأيام كما كان يفعل قبل توليه الرئاسة وبعد ذلك لاكثر من سنة.

فالملك الذي كان وضع ثقته الكاملة ودعمه غير المحدود وراء الكباريتي كان يتعرض لا شك دوماً لتاثيرات مختلفة تتمثل في علاقته الحميمة مع ولي العهد وتأثير رؤساء الحكومات السابقين عليه وبشكل خاص تفكيره المختلف والذي يعتمد على عدة عوامل داخلية وخارجية.

فلم تكن علاقة الامير بالرئيس على ما يرام حتى قبل تشكيل الكباريتي لحكومته. مع انه كان بامكان الرئيس الكباريتي الاستفادة من نصائح الامير ورؤيته الثاقبة للأمور والدراسات العلمية التي يقوم بها فريقه الاستشاري. ثم وبشكل خاص استعدى الكباريتي الامير (الشريف) زيد بن شاكر وذلك باقصائه لابن اخته (الشريف فواز الزين) وبلومه للحكومات السابقة، ولكن بشكل خاص حكومة الشريف زيد التي سبقته مباشرة على اساس انها لم تقم بالاصلاح المالي المطلوب منها ولانها كانت تحابي العراق لمصالح ذاتية أو تجارية.

وفي مجال العلاقات الخارجية اثار الكباريتي الاسرائيليين بانتهاجه سياسة فلسطينية قوية. واستعدى العراق والمتعاملين معه من ابناء النظام وذلك بسماحه للمعارضة العراقية فتح مكتب واذاعة لها في عمان. كما انه ترك العلاقة مع سوريا تتردى دون ان يحاول جديا اصلاحها، ولو ان له رأياً آخر بموضوع هذه العلاقات.

والان فان السؤال الملح هو: ما الذي يريده الملك من تعيين الدكتور عبدالسلام المجالي رئيسا للوزراء؟

لعل من المفيد ان نستذكر ان اهم منجزات حكومة المجالي اعوام ٩٣ – ٩٥ معاهدة السلام مع اسرائيل وقانون الصوت الواحد.

ويدرك المتابعون لبواطن الامور ان المجالي نفسه لم تكن له اليد الطولى في انجاز معاهدة السلام او في تمرير قانون الصوت الواحد. ففي ما يختص بالمعاهدة يدرك الجميع ان جلالة الملك هو الذي قاد المباحثات النهائية الحاسمة مع الزعماء الاسرائيليين، اسحق رابين بالذات، وان فريق الدكتور المجالي المفاوض انما كان يضع المسودات الواحدة تلو الاخرى دون ان يكون له دور كبير في حسم الخلافات التفاوضية لدرجة ان المفاوضين الاردنيين الذين كانوا يباحثون الاسرائيليين على الحدود الجنوبية كانوا يصرحون بانهم بعيدين كل البعد عن التوصل الى اتفاق وذلك قبل ايام من التوصل لنص المعاهدة النهائي في القصور الملكية.

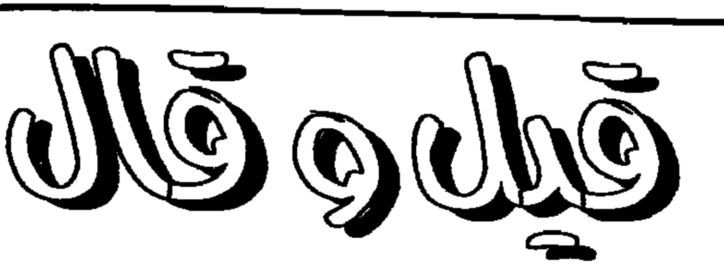
اذن فالمجالي الدمث، الذي على حد التعبير الانجليزي – لن يهز القارب – هو رجل المرحلة التي تستدعي ان يكون الملك بنفسه مسيطراً على مقاليد الامور يساعده الامير الذي زرع فريقه الاقتصادي والتكنوقراطي وحتى التمثيلي الجغرافي داخل حكومة المجالي.

فالمجالي هو نفسه الذي اشرف بمساعدة وزير داخليته القدير سلامه حماد على انتخابات عام ٩٣ وهو نفسه الذي سيشرف على انتخابات هذا العام بمساعدة وزير داخليته الجديد نذير رشيد الذي يأتي من نفس المؤسسة التي ينحدر منها حماد. ولهذا فلن تكون انتخابات هذا العام مختلفة عن عام ١٩٩٣ وربما كانت اهدافها نفسها.

ومع ان النائب الاسلامي بسام العموش قال في حديث صحفي مؤخراً ان عبدالسلام المجالي لا ينبغي ان يحكم عليه بمعيار ١٩٩٣ فان اصواتا اخرى وخاصة من الاسلاميين بدأت تحذر من انه لن يسمح للحركة الاسلامية بان تزيد قوتها في البرلمان القادم. حتى ان النائب الاسلامي المتنفذ عبدالله العكايلة حذر من خشيته ان يتم تحجيم الاسلاميين مرة اخرى وانهم ربما لن يحصلوا على اكثر من ١٠ مقاعد في البرلمان القادم.

ويبقى ان توجهات الملك هي الاهم في هذا الخصوص. فقد اعلن جلالته رغبته فصل النيابة عن الوزارة.. ولكن، هل يريد الملك برلماناً قوياً في المرحلة القادمة في وجه حكومة قوية (يقودها زيد الرفاعي او لربما حتى عبدالكريم الكباريتي نفسه)؟ أم هل يعتقد الملك ان الوضع لم ينضج بعد خاصة على جبهة السلام وبالتالي فان المرحلة تتطلب برلمانات وحكومات ليست بالقوية؟ بقي ان يقال ان هذه حكومة تبدو انتقالية بكل المعايير وان فترتها ليست بالبعيدة تفصلنا عن المرحلة التي ستحمل معها ملامح الاجابة على هذه الاسئلة!

* *نائب رئيس تحرير الجوردن تايمز*



"نوايا حسنة" في غير محلها

قال رئيس وزراء اردني سابق بأن زيارة رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو لجلالة الملك في مستشفى مايو كلينيك في مينيسوتا كان هدفها سياسياً خبيثاً وليس كما صرح به نتنياهو او رئيس الوزراء الاردني الدكتور عبدالسلام المجالي، خصوصاً وان الزعيم الاسرائيلي كان ينوي عدم التزحزح ولو قيد انمله عن مواقفه المتعنتة تجاه الفلسطينيين وقضية المستوطنة الجديدة في القدس الشرقية عند لقائه بالرئيس الاميركي بيل كلينتون في اليوم التالي لزيارته الى المستشفى الذي كان يتشافى فيه جلالته.

ووجه رئيس الوزراء السابق نقداً مبطناً للدكتور المجالي ومستشاري جلالة الملك لسماحهم لنتيناهو للقيام بهذه الزيارة ولوصفهم اياها بانها انسانية ولفتة كريمة، حيث ان الاسرائيليين كانوا يهدفون من ورائها إلى تحقيق كسب سياسي وإعلامي، في اميركا واسرائيل وحتى العالم العربي، متمثل في حقيقة ان نتنياهو استطاع رؤية زعيم عربي بينما كان متشبثاً بموقفه الرافض لليونة حول قضية المستوطنات واعادة المفاوضات مع الفلسطينيين لسارها الطبيعي والصحيح.

ووصف الرئيس السابق النوايا الحسنة بأنها غير كافية في السياسة واذا كانت فان الاسرائيليين يستغلونها لصالحهم، وهذا ما لا يجب على المسؤولين الاردنيين السماح به.

* * *

الامير السفير في واشنطن؟

قالت مصادر مطلعة في الديوان الملكي بأن الامير طلال بن محمد هو اقوى المرشحين لتولي منصب السفير الاردني في واشنطن بعد تعيين الدكتور فايز الطراونة وزيراً للخارجية. وفي حين ان هذه المصادر لم تستبعد تعيين رجل آخر او حتى سيدة اخرى في هذا المنصب في حال عدم تولي الامير طلال له الا انها تصر ان الامير وهو يشغل الان منصب مقرر مجلس الامن القومي هو في الحقيقة أقوى المرشحين لحد الآن. اسماء عديدة تناولتها هذه المصادر لشغر المنصب الحساس هذا، اهمها الدكتور مروان المعشر، وزير الاعلام السابق، وفؤاد ايوب، السفير الحالي في لندن، وعبدالاله الخطيب، وزير السياحة السابق ومدير عام شركة الاسمنت حاليا، ولربما ايضا رانيا عطاالله، مديرة مكتب الاعلام الاردني في العاصمة الاميركية، والتي اصبحت خبيرة في مجال التعامل مع المسؤولين الاميركان والقوانين الاميركية وخصوصاً مجلسي الكونغرس، النواب والشيوخ.

* * *

الرفاعي، بدران والتوازن المطلوب

قالت مصادر قريبة من رئيس الوزراء السابق السيد زيد الرفاعي ان اخبار توليه لرئاسة الديوان الملكي لا زالت غامضة، وانها لا تستطيع ان تنفي او تؤكد ما تناقلته الصحف اليومية والاسبوعية من معلومات حول تعيينه اوعدم تعيينه في ذلك المنصب، كمقدمة الى عودته لرئاسة الحكومة، هذه المصادر تؤكد على اي حال بان جلالة الملك لم يتحدث مع السيد الرفاعي، لحد الآن، بهذا الموضوع، ولربما يكون السبب من وراء نشر الخبر (والذي ظهر في صحيفة الدستور المحافظة لاول مرة منذ زمن بعيد) عكس ما اريد به في الاساس. المصادر تنفي انها على علم بما يدور في ذهن جلالة الملك حول احتمال اعادة الرفاعي الى الحكم، ولكنها تتوقع ان يكون القرار النهائي سياسياً بحتاً، اي ان الظروف السياسية التي تمر بها الاردن هي التي ستحكم القرار مستقبلاً، بدءاً بمسيرة السلام و العلاقات الاردنية الاسرائيلية والاردنية العربية وانتهاءا بالوضع الداخلي وبالذات نتيجة الانتخابات البرلمانية المتوقعة في الشهور المقبلة.

مصادر اخرى قالت بأن السيد عون الخصاونة، الرئيس الحالي للديوان الملكي، قد فوجيء بخبر الدستور وهو في الحقيقة لا يعلم مدى صحته او دقته. على صعيد آخر تكهن سياسيون كثيرون بقرب ترك السيد احمد اللوزي لرئاسة مجلس الاعيان واحتمال تكليف رئيس الوزراء السابق مضر بدران بهذا المنصب. وقال احدهم انه يبدو من المنطقي ان يتولى السيد بدران رئاسة الاعيان في حال تولي السيد الرفاعي لرئاسة الديوان، فالتوازن مطلوب في مثل هذه الحالة.

شعبية الرئيس من مخزون الملك

قال احد السياسيين والمتتبع لاستطلاعات الرأي التي تجري في الاردن، ان نتائج الاستطلاع الاخير الذي اجراه مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الاردنية حول تشكيل حكومة الدكتور عبدالسلام المجالي، لم تشكل مفاجأة، فالقبول النسبي والارتياح الذي قوبلت به الحكومة الجديدة، شبيه بالارتياح النسبي الذي قوبلت به حكومة الكباريتي في شباط ٩٦، مما يعكس حقيقة أهمها ان كل رئيس وزراء تم تعيينه حتى الآن في الاردن، يستمد الجزء الاكبر من شعبيته من شعبية جلالة الملك، ومما يسميه هذا الخبير (بمستودع الملك)، ولذلك ربما كان التقييم الحقيقي لرئيس الوزراء واداء حكومته هو بعد خروجه من منصبه، وعدم اعتماده المباشر على شعبية جلالته في الشارع الاردني.

واضاف الخبير السياسي، ان الاستطلاع الاخير والاستطلاعات التي سبقته، اظهرت انه في الاردن لا يوجد تيارات ايديولوجية معارضة للحكم بشكل قطعي، فعلى الرغم من التحديات الكبيرة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تواجه الاردن، بالاضافة الى ما تعانيه قضية الديمقراطية من انتكاسات مرحلية، فان كل رئيس وزراء وحكومته يستقبلهم المواطنون بفترة (شهر عسل)، وعلى الرغم من تأثرهم الكبير باداء الرئيس وطاقمه الوزاري، الا ان العامل الاساس والحاسم في بقاء شهر العسل اوعدمه، (منذ العام ٨٩ وحتى الآن) هو بمقدار دعم جلالة الملك الى شخص رئيس الوزراء.

والجدير بالذكر ان الاستطلاع اظهر ان الدكتور المجالي حصل على نسبة ارتياح من قبل الاردنيين افضل مما كان متوقعا، حيث ابدى ٥٤٫٢٪ من عينة عامة الناس و٤٨٫٥٪ من النخبة (قادة الرأي) في المجتمع ايمانهم بأن الرئيس الجديد سيكون قادرا "بالتمام" على تحمل مسؤوليات المرحلة القادمة، وبنسبة اقل (٣٠٫٣٪) للعامة، و٣٤٫٥٪ للنخبة على تحملها "بشكل مرض".

وقال هذا الخبير، الذي فضل عدم ذكر اسمه، ان الرأي العام في الاردن منقسم الى قسمين، الاول هو ما يسمى بالعينة الوطنية (عامة الناس) وتتكون من مختلف الفئات العمرية من سن ١٩ عاما فما فوق، وتشمل مختلف المهن والاعمار والتحصيل العلمي موزعين على كافة مناطق المملكة، والثاني عينة (قادة الرأي)، مكونة من القيادات الحزبية واساتذة الجامعات وغيرهم، وهي فئة في المجتمع اكثر انتقادا، وصوتها أعلى في الشارع الاردني من بقية عامة الناس.

واضاف انه بالرغم من قلة عدد (قادة الرأي) بانسبة الى عامة الناس، الا ان تأثيرها يبقى اقوى واكبر في الشارع، وبناء على ذلك يمكن القول "انه ليس بالضرورة ان يكون دائما موقف قادة الرأي منسجما مع رأي الشارع الاردني بشكل عام".

واكد ان هذا الانقسام موجود لدى كل مركز محافظة ومدينة كبيرة، حيث ان هنالك نخبة لها اراءها التي تختلف في بعض التوجهات، واحيانا يصل الى نسبة تقدر بنحو ١٠ – ١٥ بالمائة.

واختتم قوله بان امكانية الاتفاق على " اجماعات وطنية" ازاء قضايا مفصلية في الشارع الاردني، ممكن جدا،، وربما يجد الاردنيون أنفسهم في وضع احسن من مجتمعات الجوار، فالارضية للحوار في الاردن مهيأة، وتظهر النتائج ان هنالك اجماع على الابتعاد عن العنف في حل الخلافات.

* * *

المبعوثون والضرائب المستحقة

قالت سفيرة سابقة في الاردن بأن على الحكومة الاردنية القيام بما يلزم في المرحلة المقبلة لتحصيل الضرائب من اغنياء الاردن لسد العجز في الموازنة والاستغناء تدريجياً عن المساعدات التي تقدمها الدول المانحة ومن ضمنها بلد السفيرة. وانتقدت هذه المبعوثة تشبث الدول النامية عامة، ومنها الاردن، بالمساعدات الاجنبية، والتي حسب قولها، تخرج من جيوب دافعي الضرائب، مثلها، في نفس الوقت التي تتجنب حكومات هذه الدول جباية الضرائب من مواطنيها، وخصوصاً الميسورين منهم، ومما يذكر ان احدى منظمات الامم المتحدة في الاردن قد قامت مؤخراً بدراسة الوضع الضريبي في الاردن وكتبت تقريراً عنه، الا انها منعت نشره بعد ان كانت قد وزعت على الصحف ا لمحلية خبرا مقتضباً عن هذا التقرير.



مركز الاردن الجديد للدراسات

نبذة تعريفية

مركز الاردن الجديد للدراسات مؤسسة علمية اردنية مستقلة لوضع الابحاث والدراسات وتنظيم حلقات النقاش والحوار والتدريب والاستشارات وتبادل الخبرات. تأسس المركز عام ١٩٩٠ وباشر عمله في مطلع كانون الثاني ١٩٩٣. وفي ايلول ١٩٩٤ اعاد تسجيل نفسه بموجب قانون المطبوعات والنشر رقم ١٠ لسنة ١٩٩٣.

يعمل المركز في ثلاثة مجالات رئيسية، هي:

١- اعداد الابحاث والدراسات المتخصصة حول الواقع الاردني، او ذات الصلة بعلاقات الاردن العربية والاقليمية والدولية.

٢- تنظيم حلقات النقاش والمؤتمرات وورش العمل حول القضايا والتحديات التي تواجه الاردن والعالم العربي.

٣- اعداد برامج التدريب وتبادل الخبرات في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية - الاجتماعية، وتقديم الاستشارات العلمية واعداد التنبؤات والدراسات المستقبلية واستقصاء اتجاهات الراي العام.

وللمركز مكتبة وارشيف صحفي وآخر للوثائق الاردنية، ولديه قاعدة معلومات عن المجتمع المدني في الاردن، والمنظمات غير الحكومية والاحزاب السياسية، وهو يوفر خدمات المكتبة والارشيف والاستشارة لطلبة الدراسات العليا والباحثين بالمجان او باسعار رمزية

اهداف المركز

نشأ المركز في ظروف انطلاق عملية التحول الديمقراطي في الاردن وتشريع التعددية السياسية، وقد واكبت هذه العملية واثرت فيها تطورات اقليمية ودولية عميقة، ابرزها اندلاع حرب الخليج الثانية، وانطلاق عملية السلام في الشرق الاوسط وانتهاء عصر الحرب الباردة، ومرور النظام العالمي بمرحلة انتقالية

وانطلاقاً من هذه المعطيات فقد تحددت اهداف مركز الاردن الجديد للدراسات في:

١- تنمية الثقافة السياسية الديمقراطية، والعمل على تطوير التشريعات الحاضنة للديمقراطية وتقوية دور مؤسسات المجتمع المدني والتعريف بها

٢- تشجيع ونشر البحث العلمي، وتوفير اطار علمي مناسب للحوار والتعاون ما بين الباحثين الاردنيين وزملائهم في الوطن العربي والعالم.

٣- العمل كمركز وطني للتفكير، يتصدى للقضايا والتحديات التي تواجه الاردن راهناً او مستقبلاً.

٤- بناء قواعد للمعلومات، وتنسيق الجهود مع مراكز المعلومات الوطنية والعربية والعالمية بهدف الافادة منها لاغراض الدراسة ولصياغة المقترحات وتوفير الاستشارات.



بمناسبة دخول مركز الاردن الجديد للدراسات عامه الخامس

اشترك فورا واحصل على خصم ٤٠٪

يستمر هذا العرض حتى ٣٠ حزيران ١٩٩٧

الاشتراك في مطبوعات المركز لمدة سنة تبدأ من ١/٤/١٩٩٧ وحتى ٣١/٣/١٩٩٨، وعددها ١٢ مطبوعة بقيمة ٩٠ ديناراً للمؤسسات وبقيمة ٦٠ ديناراً للافراد ، علماً بأن قيمة الاشتراك قبل الخصم هو ١٥٠ ديناراً للمؤسسات و ١٠٠ دينار للافراد.

الكتب التي ستصدر خلال عام ١٩٩٧

١- الميثاق الوطني والتحول الديمقراطي في الاردن	٢٣٤ ص
٢- الديمقراطية وسيادة القانون	٢٣٤ ص
٣- جماعة الاخوان المسلمين في الاردن (١٩٤٦ - ١٩٩٦)	٣٠١ ص
٤- الحركات الاسلامية في الاردن	٢٨١ ص
٥- Islamic Movement in Jordan	٢٦٥ ص
٦- الاحزاب السياسية الاردنية	٢٠٠ ص
٧- وثائق البناء الديمقراطي	٢٠٠ ص
٨- المراة الاردنية وقانون الانتخاب	١٤٤ ص
٩- الاقتصاد الاردني في اطاره الاقليمي و الدولي	٤٤٠ ص
١٠- The Jordanian Economic in its Regional and International Framework	٤٥٠ ص
١١- نحو قانون انتخابي ملائم	٨٠ ص
١٢- عمان .. واقع وطموح	٦٨٢ ص

اصدارات المركز

سلسلة المجتمع المدني والحياة السياسية الاردنية	٢٦ تقريراً
سلسلة اقتصادات الأردن والشرق الاوسط	٧ تقارير
سلسلة تقارير خاصة	٦ تقارير

اهم اصدارات الكتب للاعوام السابقة

المرشد الى مجلس الامة الاردني الثاني عشر
Who's who in the Jordanian Parliament
الانظمة الانتخابية المعاصرة
المرشد الى الحزب السياسي
المسار الديمقراطي الاردني.. الى اين؟
رسائل الى اولادي، منيف الرزاز
The Democratic Process in Jordan.. where to?
العمل البرلماني.. واقع وتطلعات
الصعود الى الصفر، فيصل حوراني
المراة الاردنية والعمل السياسي

عمان، شارع مكة، بجانب بنك الاسكان، عمارة رقم ٣٩ ، الطابق الثالث ،
ص.ب : ٩٤٠٦٣١ عمان ١١١٩٤ الاردن ،تلفون : ٦٨١٠٠٧ (٦-٩٦٢) فاكس : ٦٩٩٣٥١ (٦ -٩٦٢) Email: ujrc @ go.com.jo

الدور المتغير للصحافة :
التجربة الأردنية في الحقبة الديمقراطية

جورج حواتمه *

اتصفت المرحلة الديمقراطية الجديدة التي بدات بالانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٩ بتغيير كبير في النظام السياسي الاردني، اذ ادى ظهور معارضة سياسية جديدة، بقيادة الاسلاميين، إلى فرض لعبة جديدة يتم القيام بها وفق ظروف مختلفة.

وفي هذا الوقت، فان دور وسائل الاعلام الاردنية لم يكن انعكاساً صورياً لمثل هذا التغيير، بل لم يؤد ايضا الى اظهار الطريق نحو ديمقراطية اكبر، وهذا الدور ما يزال يخضع للتمحيص. ففي الوقت الذي يقول فيه النقاد ان العملية الديمقراطية قد فشلت في تحقيق اعلام حر ومستقل بما يكفي لتغيير التوازن لصالح القوى والممارسات الديمقراطية، فان النظام وبعض انصاره، يعتقدون إن الصحافة قد تجاوزت حدود ما هو مسموح به في بلد يحاول ان يحمي وجوده ومصالحه. فالعاهل الاردني خلال حديثه علانية في مناسبات مختلفة قبل وبعد توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل في عام ١٩٩٤، هاجم الصحافة، واتهم معظم كتاب اعمدة الصحف بممارسة الارهاب الفكري ضد الناس، والاصطفاف مع اعداء الدولة.

ولم يتم حتى الان لجراء دراسة موضوعية وشاملة حول كيفية أداء وسائل الاعلام في السنوات التي أعقبت بدء الانفتاح السياسي، فقد قام مركزان دوليان يهتمان بحرية التعبير - وهما "دار الحرية" ومركزها واشنطن، ومنظمة "المادة ١٩" ومركزها لندن - بطرح سؤال حول مدى التقدم في حرية التعبير في الاردن، وتوصلا الى استنتاجاتهما الخاصة. ولكن يبدو ان ايا من المركزين لم يكن في وضع يستطيع معه ان يحدد، باية درجة من الدقة، مدى واهمية التغيير الحقيقي الذي طرأ منذ عام ١٩٨٩، فيما عدا اطلاق عبارات اجتهادية مطلقة. إذ توصل المركز الاول الى ان الصحافة الاردنية حرة جزئيا، واستشهد الثاني بقانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٩٣، كونه العقبة التي تحول دون تحقيق تقدم حقيقي في اداء مهمة وسائل الاعلام.

وعليه، يمكن القول انه من الصعب تقييم اداء وسائل الاعلام في اي بلد يسير على درب الديمقراطية، دون ان نقوم قبل كل شيء، بتحديد ما ينبغي ان تكون عليه تلك المهمة، وبكلمات اخرى، فان نجاح او فشل الصحفيين في أداء مهمتهم يعتمد - الى حد كبير - على التصور الذي يحملونه حول مهنتهم. فهل ينبغي عليهم ان يبحثوا عن الحقيقة؟ او ان مهمتهم الحقيقية هي اعلام جمهورهم من خلال كونهم عيونا واذانا لهذا الجمهور، وعنصرا مهماً في التنويه بمصلحته وحمايتها.

من هنا، يمكن رسم مسارين يتم من خلالهما القيام بمحاولة لقياس اداء الصحافة في الاردن. وننوه في هذا السياق الى ان وسائل الاعلام الالكترونية - التلفزيون والراديو - تتدرج في اطار اخر، اذ ظلت في ايدي النظام، تفتقد او تحظى بالحريات المتقطعة حسب الظروف السياسية، وهو الامر الذي اثر بصورة او بأخرى على تغطية الاخبار، ووجهات النظر المختلفة، وحكم هامش حريتها النسبية بشخص رئيس الوزراء او وزير الاعلام الذي يحتل المنصب.

واذا اعتبرنا ان الصحفيين الاردنيين مثل نظرائهم في اماكن اخرى من العالم، بما فيها الاقطار الديمقراطية العريقة، يسعون وراء الحقيقة فقط فانه لا يكاد يلمس اي تغيير في ادائهم الصحفي منذ عام ١٩٨٩.

ولاعطاء مثال توضيحي، فقد كانت هناك تقارير عن اتصالات اسرائيلية - اردنية خلال السنوات العشرين الماضية، وحتى الفترة التي سبقت توقيع اعلان واشنطن في ٢٥ تموز ١٩٩٤، وعلى الرغم من ذلك، لم تنشر الصحف الاردنية تلك التقارير، لا قبل عام ١٩٨٩ ولا بعده، مع ان تلك الاتصالات كانت موضع اهتمام كبير من قبل الشعب الاردني، وبالرغم من صدور كتاب باللغة العبرية في اسرائيل بهذا الخصوص.

وانصافا للحقيقة نقول، ان اللوم في هذا المجال لا يقع فقط على عاتق الصحافة، لانه لو تناولت اية صحيفة محلية ذلك الموضوع قبل عام ١٩٨٩، لتم اغلاقها على الفور.

واليوم، وفي ظل قانون الصحافة الجديد، يمكن سجن المحرر او المراسل لمدة تصل الى سنتين لارتكاب مثل هذا الجرم، ولكن الفرق الآن يكمن في ان الصحيفة يمكنها ان تستمر في الصدور. اضافة الى ذلك وفي ضوء عقلية رسمية لا ترى في الحقيقة اكثر من حماية امن الدولة او وحدة شعبها، وصحافة تتقيد بحدود صلاحيتها، فان الصحافة ستحتاج الى بعض السنوات. اذا كنا متفائلين، للسعي وراء الحقيقة كمهمة رئيسية لها، ولكن لا ينبغي لهذا الاستنتاج ان يقوض جهود الصحفيين الاردنيين او يقلل من تطلعاتهم في السعي نحو الحقيقة.

ان السعي وراء الحقيقة هو - كما الحقيقة نفسها - مسألة نسبية، فالاعلاميون، حتى في اكثر الاقطار حرية، يعرفون ان افضل ما يمكنهم عمله هو العمل كقناة لنقل الحقائق التي يتوصل اليها السياسيون او العلماء او حتى البيروقراطيون. واذا كان الحال كذلك فلا بد من الاعتراف، بان الصحفيين الاردنيين قد فعلوا افضل مما فعلوا في السابق وعلى الاقل لان السياسيين انفسهم قد حسنوا من ادائهم.

وينبغي ذكر حقيقة اخرى ايضا وهي ان الاردن بات يملك الآن احزابا سياسية وبرلمانا ومؤسسات اهلية كانت غائبة في الماضي، علاوة على ذلك فقد طرأت تحسينات على المهارات المهنية للصحفيين في الاعلام المكتوب، رغم ان الطموح يتجاوز ذلك، وكذلك الأمر بالنسبة للتحسن في النواحي الكمية والنوعية للمطبوعات.

ان الاردن يملك الآن صحفا ومجلات - بما فيها المطبوعات الحزبية، والمطبوعات المتخصصة، والمطبوعات ذات التوجه الاقتصادي - اكثر من اي وقت مضى. فقد زادت المطبوعات عما كانت عليه قبل عام ١٩٨٩ من حيث الحجم، كما تحسنت نوعية الانتاج، والطباعة، والتنفيذ...الخ، وعلاوة على ذلك، فان هذه المطبوعات توظف عاملين اكثر مما كان الحال في السابق.

وتزايد عدد الصحفيين ذوي الخبرة، وبخاصة اولئك الذين عادوا من الكويت بعد أزمة الخليج، مما أدى الى تضخم في صفوف المراسلين والمحررين بشكل قياسي (من حوالي ١٥٠ صحفيا مرخصا عام ١٩٨٩ الى قرابة ال ٣٠٠ عام ١٩٩٧.

أما الصحف النصفية "المصغرة" التي لا تشكل بالضرورة اضافة مرغوبة للصحافة في اي بلد، فقد نمت وتطورت لتساهم باضافة عنصر حيوي في الميدان الصحفي.

وعلى المسار الثاني لقياس حركة الصحافة منذ عام ١٩٨٩، وهو عالم العمل كرقيب، فان مهمة التقدم وتقييمه، تعتبر امراً صعباً، تحكمها في البداية أسس تعريف ماهية "الجمهور". ويمكن للخبراء ان يختلفوا حول ما تعنيه عبارة "الجمهور"، اذ يقول البعض ان "الجمهور" في الولايات المتحدة مثلا، قد استبدل بجماعات المصالح الذين يعملون في القطاع الخاص. ورغم كل الاهداف العملية، فان هناك حاجة للاتفاق على ان "الجمهور" كمفهوم سياسي (ويعني الشعب بمفهومه الواسع) موجود في الاردن، وان الهدف النهائي للصحافة في هذه الحقبة الديمقراطية، هو اعلام ذلك الجمهور وحماية مصالحه.

وفي الحقيقة انه قبل عام ١٩٨٩ كان "الجمهور" الاردني اكثر وضوحاً، اذ كانت هنا تجمعات اقل مدنية او برلمانية، لتمثيل قطاعاته المختلفة، وفي تلك الايام، كانت الصحافة تتصرف وفق مجموعة من القواعد التي وضعت من قبل نظام الاحكام العرفية الذي لم يكن مستبدا، كما هو الحال في معظم الاقطار المجاورة، لكنه كان نظاما تقييديا الى درجة كبيرة.

ومن المعلوم، ان الصحفيين قبل عام ١٩٨٩، كانوا يجدون المبررات المختلفة عندما لم يستطيعوا لخبار جمهورهم حول قضية ذات اهمية كبيرة للمجتمع، إلا ان الوضع اختلف اليوم، وبات الناس يقراون اكثر حول ما يهمهم وما يؤثر في حياتهم.

وهو مؤشر على تغير الازمنة. وتستطيع الصحافة - بشكل عام - ان تقول اكثر، وتحلل بعمق اكبر، وتكتب اي رأي، بعيداً عن انتقاد رأس الدولة.

وهنالك صحف تعارض تطبيع العلاقات مع اسرائيل، وتواصل معارضة المعاهدة اليوم. وليس سراً ان مقالات ظهرت بشكل مبكر في عصر الديموقراطية، لم يكن لها ان تنشر من قبل، منها مثلا، مقالة انتقدت، بشكل غير مباشر، ولي العهد لانه اجتمع مع شمعون بيريز يوم الاول من شهر تشرين الاول ١٩٩٣ في لقاء علني بين كبار القادة الاسرائيليين والاردنيين.

وانتقدت مقالة اخرى الهاشميين بسبب ما اسمته العزف على النغمة الفلسطينية على حساب الشرق اردنيين. وهاجمت مقالة ثالثة اقرب مستشاري الملك، رئيس الديوان الملكي في ذلك الوقت - خالد الكركي - لانه حول ما ينبغي ان يكون «ديواناً للشعب» الى «ديوان شعر» يقتصر على حلقة محدودة من المقربين. ونشير هنا الى ان معظم تلك المقالات والاراء «الجريئة» قد ظهرت في الصحف النصفية «تابلويد» مثلما كان حال التحقيقات الاخبارية «الجريئة» الاخرى التي اجريت في السنوات الاخيرة.

اما فيما يتعلق بمصير *الصحف اليومية*، فهذه الصحف التي عملت في الفترة السابقة قبيل عام ١٩٨٩، تواجه اليوم اتهامات كثيرة من المتابعين للشأن الصحفي، يتناول اداءها في المرحلة الديمقراطية، وبخاصة ان معظم الصحف التصفية (الشعبية والحزبية) التي ظهرت في الحقبة الجديدة، لم تستطع كسب اكثر من (١٠٪) من مجمل قراء الصحف في الاردن اسبوعيا، وهو الامر الذي يترك فجوة كبيرة يمكن لصحافة ناقدة وجادة ان تملأها.

ويثير بعض المحللين قضية تتعلق بنوعية الصحافة (المثيرة، والناقدة، والمألوفة.. الخ) التي تساهم اكثر من غيرها في قضية الديمقراطية في بلد صغير كالاردن، لكن الجميع يتفقون على وجود حاجة الى نشاط اكبر من قبل الصحف المؤيدة لمؤسسة النظام، والى موقف نقدي، يهدف الى ترسيخ عملية الديمقراطية.

ان السؤال الاهم الذي يمكن طرحه يتعلق بالمعوقات التي اعترضت - وما تزال - قيام الصحف الرئيسية بمثل هذا الدور، ويمكن في هذا السياق ايراد خمسة عوامل ساهمت في نكوص الصحف اليومية عن القيام بمثل هذا الدور:

اولاً: لان الديمقراطية في الاردن، لم تكن ثورة، ولان الذين ارادوا عملية التحول، بمن فيهم كبار محرري الصحف التي تملك الدولة معظم اسهمها، كانوا رجالا خدموا وعرفوا النظام جيداً، فقد تحرك الهرم بسرعة النظام نفسه، غير ان الرغبة كانت في ان تجري عملية التغيير بصورة عملية سليمة وبطيئة، ولان البعض اعتقدوا - وما زالوا - ان عملية الديمقراطية ليست حقيقية حتى يتم البدء بها.

ثانيا: لان الصحف الرئيسية التي تأسست وعملت قبل عام ١٩٨٩، ما تزال اغلبية ملكيتها حكومية، ومع استمرار الصحيفتين الكبيرتين (الراي، والدستور) في الازدهار اقتصاديا وماليا، الا ان المساهمين الذين يمثلهم مجلس ادارة كان باستطاعتهم تعيين رئيس التحرير، لم يكونوا يرون اي داع لاغراق السفينة، ولم تكن هناك اية منافسة قوية تدفعهم للتغيير.

ثالثا: لان عامة الصحفيين في هذه الصحف، كانوا يعيشون مأزقاً، وعدم رضى عن النفس، لكنهم كانوا عاجزين عن تغيير الامور. فقد كان يمكن للثوار ان يفقدوا وظائفهم، ولم يكن لهم اي تنظيم يساند مطالبهم بتغطية اجرا الاخبار ووجهات النظر، ولم تكن نقابة الصحفيين الاردنيين في اي وقت من الاوقات متوافرة لمساعدة الصحفيين. اضافة الى ذلك، فقد كان العرض اكثر من الطلب، وبخاصة خريجي الجامعات الذين يمكن ان يملأوا الشواغر في السوق. ولكن لعبة شد الحبل الوليدة بين الموظفين والادارة انتهت اخيرا نتيجة ضغوط حرب الخليج والعملية البرلمانية، التي فرضت بعض التغييرات في موقف رؤساء التحرير. ويمكن القول، ان سياسات الحكومات الاردنية المتعاقبة منذ عام ١٩٨٩ تجاه الصحافة تمثلت بالاحجام عن التدخل المباشر في ادارة الصحف، على الرغم من ان بعضها كان يقوم بذلك بصورة اكثر انصافا من الاخرى طبعا.

رابعا: بينما ادت الديمقراطية الى حرية واستقلالية اكثر للصحافة، فان العملية لم تبشر بميلاد ما يعرف بالمؤسسة المهنية الصحفية، فاقامة المؤسسات المتطورة مرتبط بتطور المجتمع والتقدم في الحقوق المدنية والفردية. وهناك نماذج لمؤسسات مهنية قائمة في العالم، ويمكن ان يقام على غرارها منظمات في الاردن تهدف لمساعدة الصحافة على تحسين ادائها مثل: النوادي الصحفية، او المؤسسات والمراكز التي تعنى بحقوق ومسؤوليات وسائل الاعلام الاخبارية، والتدريب وتوفير الحوافز والفرص.

خامسا: القيود القانونية الكثيرة التي فرضها قانون المطبوعات والنشر والتي شكلت سبباً إضافياً أعاق قيام الصحافة الموجودة عن القيام بقفزة نوعية في العهد الديمقراطي. وقد يكون الاهم من ذلك، ان قادة الصحافة في الميادين السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، فشلوا في ارساء سياسات لصحفهم، بعيداً عن القيادة الشخصية لرئيس التحرير التي نراها الان.

واذا تناولنا دور وسائل الاعلام في أزمة الخليج مثلا، فان الصحافة الاردنية بدلا من ان تؤدي دور المثقف، وفاتح العيون، وصانع الراي للناس ازاء الغزو العراقي للكويت، قد سمحت لنفسها بأن تنقاد للمشاعر الشعبية، والعاطفية، والخاصة حول القضية، ومازال الاردنيون يذكرون كيف ان صحفييهم دافعوا عن موقف هذا البلد المؤيد للعراق ضد انتقادات شديدة من الغرب والعالم العربي وفي العراق نفسه، ففي ذلك الوقت، كان الصحفيون يقولون ببساطة: «ان كلماتهم لا يمكن الا ان تكون مراة المجتمع»، غير ان هذا التصور لدورهم قد تغير كثيرا، بعد اقل من ثلاث سنوات من الحرب عندما رفض العاهل السعودي استقبال الملك الحسين اثناء قيامه بذاء شعائر الحج في ٨ أذار ١٩٩٤، إذ لم تتحدث اي من الصحف المحلية «العربية» عن مشاعر الغضب، وخيبة الامل التي اعتصرت قلوب الاردنيين، ازاء، تجاهل الملك السعودي للحسين وما يمثله للاردنيين كرمز بصورة عامة. وحتى هذه اللحظة تحجم الصحف اليومية عن معالجة جادة وعميقة للقضايا المصيرية التي تواجه الاردن كمعاهدة السلام، والعلاقات مع اسرائيل ودول الجوار العربية واوضاع الديمقراطية والفساد المتفشي في قطاعات كثيرة والخصخصة والاحتكار وما شابهها.

ويمكن وصف الفرق بين وضع الصحافة وما هي عليه وتصورها لنفسها، بأزمة الهوية الصحفية. هذه الازمة التي لا يعترف به سوى قلة من الصحفيين يحاولون عمل أي شيء يمكنهم من التغيير.

أن دور الصحافة في التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد امر مهم وملح. وحتى الان لم يخضع هذا الدور للنقاش بصورة كافية ، ناهيك عن ان معالجته بطريقة جادة لم تبدأ بعد.

** رئيس تحرير الجوردن تايمز والمقالة أخذت من كتابه « دور الاعلام في الديمقراطية: حالة الاردن»*

حل مشكلة ملكية الصحف : من يدفع الثمن؟

هناك مدى يجب ان تتوقف عنده الحكومة في التدخل بحياة الناس

محمد سلامة*

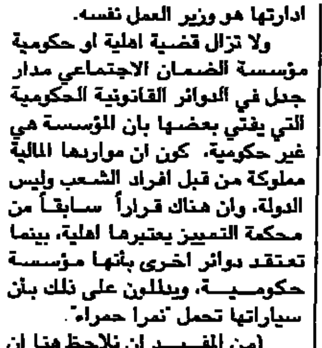
بالرغم من ان هذا السؤال ليس مطروحاً بقوة بين الاردنيين كما هو الحال بين الاميركيين والاوروبيين عامة إلا انه يبدو وكأنه حصيلة مجموعة من الاسئلة الاخرى الكثيرة التي سألها ولا يزال الاردنيون على مدار السنوات الماضية.

وتحت هذا السؤال تقع علامات استفهام وتعجب حول المدى الذي تذهب اليه الحكومة في التعامل مع الشعب بدءا من محاولة تنظيم احوالهم المعيشية اليومية وتقديم السلع والخدمات الوظيفية والصحية والاجتماعية وحتى الهاتفية ووصولا لامتلاك واحتكار وسائل الاعلام، الالكترونية منها والصحف طبعاً. ويستطيع المرء ان يكتب كتباً عديدة حول اصول وتاريخ ارتباط حكومة المملكة الاردنية الهاشمية بهذه القضايا وممارستها لصلاحياتها فيها وتوجهاتها المستقبلية اما نحو فك ذلك الارتباط او تعزيزه، وفي الخصخصة وفوائدها ومضارها... الى ما شاء الله من المواضيع التي تقحم الحكومة نفسها فيها وهي لا تحصى ولا تعد.

إلا أن الامر الأكثر الحاحاً هذه الايام الذي يأتي - كما يقال - في نصف الساعة الاخير قبل الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٧، فيتعلق بمصير ملكية الحكومة في اقدم واعرق واكبر مؤسستين صحفيتين في البلاد - الرأي والدستور - ويكتسب هذا الموضوع اهميته ليس فقط لاقتراب الموعد الذي حدده قانون المطبوعات والنشر للحكومة كي تبيع ما زاد عن ٣٠٪ من حصصهما في هاتين الصحيفتين قبل نهاية شهر ايار،وانما لانه يأتي قبل ايام معدودة فقط من صدور صحيفة جديدة يمتلكها كلية القطاع الخاص، الا وهي "العرب اليوم، وما صاحب التحضير لاصدارها من تنقلات في صفوف الصحفيين وتعديلات في دخولاتهم وولاءاتهم ومن مخاوف الصحف القديمة من دخول اليومية الجديدة الى السوق بقوة.

وكانت القضية بمجملها قد طرحت على الحكومة السابقة برئاسة السيد عبدالكريم الكباريتي، وبالتحديد على وزير اعلامه مروان المعشر في اكثر من مناسبة ولكن تصريحات الوزير بهذا الخصوص تضاربت. فهو قال مرة ان الحكومة ستلتزم بالقانون، وفي مرة انها تدرس القضية، وفي مرة اخرى ان ليس هناك حكومة على استعداد للتخلي عن ملكيتها في اكبر صحيفتين في البلاد، واخيراً قال ان ملكية الحكومة في الصحف، لا تعني تدخلها في سياساتها التحريرية.

واثناء تسلمه الحكم طوال عام ١٩٩٦، حافظ الرئيس الكباريتي على علاقات جيدة، مع كل من - الدستور والاسواق - المملوكة ملكية خاصة



مطاوع - هل تتخلى الحكومة عن ملكيتها في الصحف اليومية؟

والتي لا يقارن توزيعها بالصحيفتين الأخرتين. على ان علاقة الكباريتي مع الرأي، وبالذات مع رئاستي الادارة والتحرير شابها الكثير من الشك. فهو كان يفضي في مجالسه الخاصة وللمقربين منه، انه لا يثق بادارتها وانها معادية له. على ان ادارة الرأي عملت كل ما في وسعها لاسترضائه وان كانت تتمنى خروجه من رئاسة الحكومة. ولعل خروج الصحيفة عن المألوف واصرارها على وضع معظم قصص الرئيس وصوره على الصفحة الاولى ضره اكثر مما نفعه، خاصة وان جلالة الملك انتقد الكباريتي في رسالته له عند تقديم استقالته لتركيزه على "صورة الرئيس الاعلامية" على حساب الواجبات الاخرى المناطة به.

وكان الكباريتي حسب ما كانت ترويه المصادر المقربة اليه يبحث عن سند قانوني يجعله يحتفظ للحكومة باغلبية كبيرة في اسهم المؤسسة الصحفية الاردنية - الرأي - وربما ايضاً الشركة الاردنية للصحافة والنشر - الدستور -. ولأن القانون (المطبوعات والنشر لعام ٩٣) يمنع الحكومة والصناديق التابعة لها من امتلاك اكثر من ٣٠٪ من اسهم الصحف وحيث ان ملكية ٦١٪ من اسهم الرأي تعود الى صندوق الضمان الاجتماعي (٤٦٪) وصندوق للؤسسة الاردنية للاستثمار (١٥٪) فان النية كانت تتجه في نهاية عهد الحكومة السابقة - على ما يبدو - الى بيع ما يزيد عن حصتها البالغة ٣٠٪ لشركات قابضة تؤسسها الحكومة او تكون قريبة منها، بعد ان كان طرح رئيس الوزراء الكباريتي في بداية عهده انه غير مضطر للبيع، كون ان الحكومة ممثلة بصندوق الاستثمار تمتلك اقل من ٣٠٪ في المؤسستين وكون ان مؤسسة الضمان الاجتماعي هي مؤسسة اهلية (ليست حكومية) يتمثل فيها اطراف العمل الثلاثة - العمال واصحاب العمل والحكومة - مع ان رئيس مجلس ادارتها هو وزير العمل نفسه.

ولا تزال قضية اهلية او حكومية مؤسسة الضمان الاجتماعي مدار جدل في الدوائر القانونية الحكومية التي يفتي بعضها بان المؤسسة هي غير حكومية، كون ان مواردها المالية مملوكة من قبل افراد الشعب وليس الدولة، وان هناك قراراً سابقاً من محكمة التمييز يعتبرها اهلية، بينما تعتقد دوائر اخرى بأنها مؤسسة حكومية، ويدللون على ذلك بأن سياراتها تحمل "نمرا حمراء".

(من المفيد ان نلاحظ هنا ان اسهم الدستور الزائدة عن النسبة المنصوص عليها في القانون والبالغة فقط ٢٪ والمملوكة جميعها من قبل الضمان الاجتماعي لا اهمية كبيرلها، لان الرأي هي الصحيفة الاولى في البلاد وعليه فان المداولات بهذا الخصوص - الآن وفي السابق - تدور حول مصير الرأي).

والآن وبعد تعيين رئيس وزراء ووزير اعلام جديدين، فان القضية تطرح مرة اخرى، ومع انه من المؤكد ان قراراً بهذا الخصوص لم يتخذ بعد، الا انه من الواضح ان جدلاً عنيفاً سيرمي بظلاله على هذه القضية، مما قد يتطلب التدخل المباشر للقصر في حسمها. ومن المتوقع ان تذهب اطراف هذا الجدال، وهم في معظمهم يمثلون مراكز قوى سياسية وصحافية مختلفة، الى ابعد ما يكون في محاولاتهم التأثير على القرار النهائي والذي سيؤثر بالتالي ليس على ملكيات وسياسات الصحف نفسها فحسب وانما على مستقبل الاعلام الاردني بشكل عام، بما فيه مصير المؤسسة الاكثر اهمية - التلفزيون - .

هنالك طرفان رئيسيان سيخوضان هذه المعركة:

الطرف الاول يمثله اولئك الذين يؤمنون بان الصحافة في هذه الحقبة، التي تتميز بالديمقراطية والنزوع نحو الخصخصة، لن تستطيع ان تؤدي دورها إلا اذا كانت مستقلة وحرة ومملوكة ملكية خاصة، بعيداً عن هيمنة الحكومة التي ترفع سيف «ديمقليس» فوق رؤوس مجالس ادارات الصحف - وخاصة الرأي - في اي وقت تشاء. وفي هذا الطرف من يلاحظ - مثلاً - ان الرأي عندما كانت مملوكة ملكية خاصة، لم تكن تختلف البتة عما هي عليه اليوم، وان اعادتها الى الملكية الخاصة لن يؤدي الى تغيير كبير في سياستها التحريرية.

اما الطرف الثاني فيمثله اولئك الذين يقولون ان الحكومة يجب ان تحتفظ بملكية صحيفة واحدة قوية على الاقل (الرأي) والتي لا يجب ان تكون مملوكة للقطاع الخاص وللحرس الصحفي القديم بالذات، الذين سيستخدمونها حتماً كاداة لتحقيق اغراضهم السياسية وخدمة اعمالهم الاخرى، وللحيلولة دون وصول الجيل الجديد من الصحفيين الى القمة، واحداث التغييرات المطلوبة لمنافسة صحف القطاع





الكايد - هل تغيرت الرأي بعد شراكة الحكومة بأسهمها؟

الخاص بما فيها "العرب اليوم" والاسبوعيات التي ازدهرت نتيجة تقصير اداء الرأي والدستور في مرحلة الديمقراطية التي لم تستطع مواكبتها. بالاضافة الى ذلك يعتقد اصحاب هذه المدرسة ان على الحكومة ان تقاوم بيع اسهمها واسهم الضمان الاجتماعي في الرأي والتي تعتبر بكل المقاييس ناجحة تجارياً، وان من الاجدر القيام ببيع اسهم القطاع العام في المؤسسات الخاسرة وهو ما تقوم به حتى الدول الاكثر ليبرالية وديمقراطية وانفتاحاً.

اصحاب هذه المدرسة يؤمنون بانه اذا استغلت ملكية الحكومة بالشكل المناسب والذكي، يمكن ان تؤدي الى رفع سقف حرية الرأي واضعاف الصحف الاسبوعية، التي تعتمد اساساً على العناوين المثيرة والاخبار التي لا مصداقية لها التي غالباً ما تكون معارضة لسياسات الحكومة. ويلاحظ حاملو الفكر الاخير هذا ان النظام وبشكل خاص القصر والنخبة السياسية - وخاصة تلك التي تلقت تعليمها في الغرب - هم اكثر انفتاحاً وديمقراطية من القيادات الصحافية الحالية التي لا تزال تجتر الشعارات التي عفى عليها الزمن، وتدير الجرائد بطريقة بدائية تهدف اساسا للربح التجاري السريع وعدم هز القارب التجاري والعشائري في المجتمع.

ويستذكر هؤلاء ان جلالة الملك قد طلب في مرة واحدة على الاقل من رؤساء التحرير ان لا يحرفوا ما يقوله لعدم انسجامه مع توجهاتهم الفكرية. ويقولون ان النظام لا يهدف من مساهمته في الصحف الى تحقيق الربح المادي وان الارباح الكبيرة التي تجنيها الرأي - مثلا - يمكن استخدامها في تطوير العمل الصحفي ونقل التكنولوجيا الحديثة وتدريب العاملين واستقطاب الكفاءات المتعلمة والمثقفة التي من شأنها ان تقوم بالتحليلات المناسبة وتصل الى الاستنتاجات التي يمكن ان تساعد مؤسسات المجتمع المختلفة بما فيها صانع القرار نفسه وبالتالي العمل على ايصال صوت الاردن ورسالته الى كل ارجاء الوطن العربي والعالم بشكل عام.

لن يمر وقت طويل قبل ان يعرف نتيجة الصدام بين هاتين المدرستين ومدى تأثير جدالهما، والذي غالباً ما أخذ طابعا من الحدية حتى وصل الى حد تبادل الاتهامات الشخصية، على القرار الذي سيتخذ في هذا المجال الحساس. كل الاحتمالات واردة تقريبا بالتساوي اللهم ما عدا ذلك الاحتمال الذي ينطوي على الحل"اللوموندي" او الحل "الاهرامي" وبالتحديد لمعضلة ملكية الرأي.

فالحل اللوموندي ينطوي على نقل ملكية الرأي وهي تساوي قرابة ال ١٥ مليون دينار، الى موظفيها من الصحفيين والمهنيين، والآخر اي "الحل الاهرامي" يقتضي تحويلها الى مؤسسة تحتفظ بارباحها لنفسها من اجل التطوير والتوسع كما تفعل صحيفة الاهرام المصرية والتي تمتلكها الدولة.

هنالك من يطالب بالطبع بمثل هذه الحلول الجذرية، ولكن الكلفة تبدو عالية لمن يريد تبنيها.

- في ١/٦/٨٦ تحولت كل من المؤسسة الصحفية الاردنية (الرأي) والشركة الاردنية للصحافة والنشر (الدستور) المملوكة ملكية خاصة، الى شركات مساهمة عامة بأمر من الحكومة، وكانت وقتئذ برئاسة السيد زيد الرفاعي.

- في عام ١٩٨٨ استخدم السيد زيد الرفاعي سلطاته كحاكم عسكري واجبر المالكين في الرأي والدستور على بيع اغلبية اسهمهم الى صندوقي الضمان الاجتماعي ومؤسسة الاستثمار، بعد ان اقال مجلسي ادارة الصحيفتين وعين مجالس ادارة شبه حكومية.

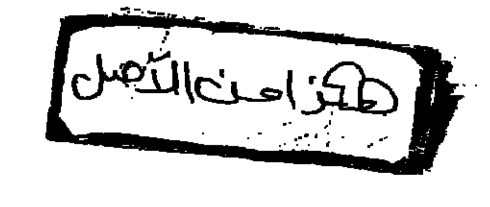
- وبعد استقالة السيد الرفاعي عام ١٩٨٩ وفي اعقاب تسلم السيد مضر بدران رئاسة الحكومة، قام هذا الاخير بحل لجان الادارة المعينة، واعاد المجالس المنحلة، ولم يتعرض لملكية الاسهم وابقاها على حالها.

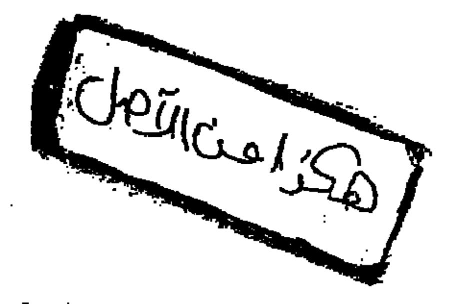
- في عام ١٩٩١ اعاد رئيس الوزراء انئذ طاهر المصري بيع ١٥٪ من اسهم الدستور الى مالكيها الاصليين، وبقي لمؤسسة الضمان ٣٢٪ فقط من اسهم الصحيفة، بينما بقيت ملكية الحكومة في الرأي على حالها - ٦١٪.

- في ١٧/٣/٩٣ أقر البرلمان قانون المطبوعات والنشر الجديد، الذي اشترط ان لا تمتلك الحكومة اكثر من ٣٠٪ من الاسهم في اي جريدة خلال سنتين - تمدد الى سنتين اخرتين - من نفاذ القانون.

- في العام ١٩٩٥ مدد رئيس الوزراء الشريف زيد بن شاكر المهلة الممنوحة للحكومة لبيع اسهمها حتى هذا العام ١٩٩٧.

* رئيس تحرير الشرق





الصحف الاسبوعية: الازدحام يعيق الحركة

لولا الكيلاني*

هل ستقوى الصحف الاسبوعية على مواجهة الظروف الجديدة التي ستخلقها صحيفة «العرب اليوم» اليومية الرابعة والتي ستحمل روح شيحان الاسبوعية والتي يدعمها رأسمال قوي يبلغ ٤ ملايين دينار ويشارك في رأسمالها معظم الشركات الاعلانية في الاردن؟

لقد اغلقت ست صحف اسبوعية لانها لم تتمكن من مواجهة حدة الازمات المالية التي واجهت الاقتصاد الاردني بشكل عام والصحف بشكل خاص خلال العام المنصرم وبالكاد تمكنت بعض الاسبوعيات الاخرى من البقاء في الساحة الاعلامية.

وراقب الوسط الصحفي باهتمام الدعوى القضائية التي رفعتها رئيسة تحرير احدى الاسبوعيات مؤخراً ضد ناشر الصحيفة لانه لم يتمكن من دفع مستحقات الصحفيين المالية.

ويعتقد المحللون ان جريدة «العرب اليوم» التي ستصدر خلال الشهر الحالي، سوف تؤثر على مواقع بعض الصحف الاسبوعية في السوق وان تدفع على الاقل واحدة من الصحف اليومية خارج السوق.

ويقول المحللون ان بعض الاسبوعيات تقف على حافة الافلاس وان صدور هذه الصحيفة اليومية سوف يعجل باختفائها.

ويقول احد الناشرين ان احدى المؤسسات الصحفية رفضت طباعة صحيفة اسبوعية بسبب الديون المتراكمة عليها، كما ان المحاكم ستشهد العديد من القضايا المرفوعة ضد اصحاب هذه الصحف لعدم وفائهم بالتزاماتهم لديهم وللشركات الطابعة، خاصة وان الديون على هذه الصحف في تراكم مستمر.

ويعتقد البعض ان المبرر الرئيسي لظهور عدد كبير من الصحف الاسبوعية كان مرده لمرور عقود من الزمن على رفض الحكومة اعطاء امتيازات لمجلات وجرائد جديدة.

لقد ازداد عدد المطبوعات، وتحديداً خلال السنوات الاربع الماضية وذلك بعد صدور قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٩٣ الذي اعطي الحق لاي شخص باللجوء الى القضاء في حالة عدم منحه ترخيصاً لاصدار صحيفة جديدة.

ويؤكد بعض الصحفيين ان اجواء الانفتاح الديمقراطي في الاردن، الى جانب صدور قانون المطبوعات الجديد دفع كثيرين للسعي للحصول على التصاريح خوفا من تراجع الحكومة، ولعل ذلك كان سببا اولياً ومباشراً لتزامن صدور هذا العدد الكبير من الصحف الاسبوعية في أن واحد حتى وصل الى ٢٤ جريدة اسبوعية في سنة واحدة.

ومع ان البعض يعتقد ان هذا التنافس صحي وان البقاء سيكون للافضل، الا ان البعض الاخر يرى ان مستوى اداء هذه الصحف في انخفاض مستمر وانها غالبا ما تلجأ الى الاثارة لجذب اهتمام القراء، سيما وان بعض الجرائد، كما يقول السيد باسم سكجها الذي ترأس تحرير جريدة «اخر خبر» اليومية، ومجلة «صوت وصورة» الاسبوعية ، سابقا، لم تستطع ان تنمي لها قارئاً منتظماً مؤكداً ان الصحف الاسبوعية تعاني الان ضائقة مالية، حتى قبل صدور صحيفة «العرب اليوم» ويعزو ذلك الى ان هذه الصحف تتنافس في صناعة المانشيت المثير وبذلك ينتقل القارىء حسب لون المانشيت من صحيفة الى اخرى.

ويعتقد الدكتور موسى الكيلاني ناشر صحيفة «الاردن» الاسبوعية ضرورة تعديل بعض القوانين الحكومية التي تشترط نشر اعلانات الموازنات العامة في جريدتين يوميتين فقط.

وقال «ان القانون الذي صدر في السبعينات وعفا عليه الزمن يجب ان يعدل بحيث تحصل الصحف الاسبوعية على حصتها من الاعلانات ايضاً، وخاصة من الاعلان المحلي والاعلان الدولي».

وأضاف: لقد صدر هذا القانون عندما لم يكن في الاردن الا صحيفتان يوميتان فقط وفي الاردن اليوم ٤ صحف يومية منها الجوردن تايمز الناطقة بالانجليزية و٢٤ اسبوعية.

ويرى عدد من رؤساء التحرير الذين توصف صحفهم بانها «مشاغبة» ان اعلانات الحكومة تمنح لبعض الصحف وتحجب عن الاخرى. واشاروا الى أن الشركات الكبرى مثل البوتاس والفوسفات والاسمنت تلتزم بالتوجه الحكومي.

وابدى السيد نضال منصور، رئيس تحرير جريدة «الحدث» عدم قلقه من صدور صحيفة «العرب اليوم»، وقال ان بعض الصحف الاسبوعية مثل الحدث وشيحان، والبلاد خلقت لنفسها «لوناً» معيناً، وتوقع انها لن تواجه اي نقص في المبيعات. واشار ان «العرب اليوم» لن تكون ذات طابع اسبوعي او إثاري، وستتأثر بصبغة الصحيفة اليومية.

وأكد منصور ان الاشهر القادمة شهدت فرزاً بين الصحف القادرة على البقاء والضعيفة.

ومن ذات اللون الخاص، صحيفة «عبد ربه» ، والتي يؤكد القائمون عليها انها لن تتأثر بصدور اليومية الجديد.

وقال احد العاملين في هذه الصحيفة «ان عبد ربه صحيفة ساخرة ولها سوقها الخاص فهي تلعب على الخطوط السياسية الحمراء ولا تتجاوزها» ويشار ان التكلفة المالية لهذه الصحيفة ضئيلة جداً حيث انها تصدر عن دار الفريد للنشر التي تصدر «حوادث الساعة» و «شيحان». الا ان القائمين على هذه الصحيفة لا يعرفون رد فعل الحكومة الجديدة على هذا النوع من الصحافة الساخرة، التي لم يألفها الاردن من قبل، بينما كانت الحكومة السابقة على الغالب ترى في هذه الصحيفة حالة صحية.

اما بالنسبة للصحف التي تصدر عن الاحزاب السياسية فيؤكد رؤساء تحريرها انها لا تواجه مشاكل مالية لان احزابها تدعمها بشرائها وبنشر اعلاناتهم فيها. على ان السيد سكجها يقول ان هذه الصحف تعاني من المشاكل المالية، ولكن هدفها في تحقيق رسالة معينة يجعلها تتغاضى عن تلك المشاكل، ويضرب مثالا على ذلك بصحيفة «الاهالي» التي يصدرها حزب الشعب الديمقراطي الاردني «حشد» والتي كانت تصدر اسبوعيا في ٢٤ صفحة، وانخفض عدد صفحاتها الان الى ١٢ صفحة.

اما الصحف الموصوفة بأنها «جادة ومتزنة» ، فان اصحابها يؤكدون ان الصحيفة اليومية الجديدة لن تؤثر عليهم. ويقول الدكتور الكيلاني انه «لا تستطيع اي صحيفة جادة ان تصدر اسبوعيا معتمدة فقط على مبيعاتها في الشارع!! مشيراً الى ان المردودات المالية تأتي اولا من الاشتراكات، ثم من الاعلانات واخيراً من مبيعات الشارع. وأكد عدد من ناشري الاسبوعيات ان «العرب اليوم» سوف تشكل منافسة قوية لليوميات وليس للاسبوعيات.

وقال السيد فهد الريماوي ناشر ورئيس تحرير صحيفة المجد الاسبوعية ان صحيفته تعتمد في جزء كبير في استمرارها على المتعاطفين مع الفكر القومي العربي، والاتجاه الناصري، ونوه الى ان الصحف الاسبوعية لا تحل محل الصحف اليومية، مؤكدا ان من يشتري صحيفتين يوميتين يشتري ايضا على الاقل اسبوعية واحدة.

وقال في هذا الصدد ان الاسلاميين مثلا يشترون صحيفة «السبيل» و «الناصريين» يشترون المجد. على ان اصحاب الاسبوعيات ومحرريها يعتبرون صدور الصحيفة اليومية الجديدة بمثابة جرس انذار لايقاظ الصحف اليومية ورفع سقف الحرية فيها ومضاعفة الجرأة في معالجاتها للمواضيع المختلفة.

** صحفية وباحثة اردنية*

خفض مساهمة الحكومة في الصحف خطوة لانهاء الشراكة مع السلطة الرابعة

باسل رفايعة*

تنتظر الصحف اليومية استحقاقا قانونيا وشيكا، بخفض مساهمة الحكومة في صحيفتي «الراي» و«الدستور» ، الى ٣٠٪، في اجراء يؤمل له، ان يكون خطوة اولى باتجاه انهاء الشراكة بين الحكومة والصحف، لتحقيق استقلالية السلطة الرابعة، واتاحة مناخات جديدة لتطورها واسهامها الفعلي في المجتمع.

وترى اوساط صحفية، ان قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٩٣، انهى مسوغات الشراكة، بعد ان نصت الفقرة «ج» من مادته التاسعة عشرة، على عدم جواز «الترخيص للحكومة او لاي من المؤسسات الرسمية العامة، باصدار اي مطبوعة صحفية سياسية يومية او غير يومية».

وكان قانون المطبوعات والنشر، صدر في الجريدة الرسمية في ١٩٩٣/٤/١٧، واعطى الحكومة مدة عامين لتصويب اوضاعها في الصحف انتهت في ١٩٩٥/٤/١٧، وجرى تمديدها بعد ذلك عامين اخرين.

ورغم ان وزير الدولة لشؤون الاعلام د. سمير مطاوع، اعلن قبل اسبوعين ان الحكومة «جادة وملتزمة بخفض مساهمتها في الصحف اليومية حسب القانون». الا انه قال عقب اجتماع لمجلس الوزراء، ان «الموضوع احيل الى ديوان التشريع، وسيتخذ القرار المناسب بناء على الرد النهائي».

وتملك الحكومة ٦١٪ من اسهم صحيفة «الرأي» و ٥ر٣٢٪ من اسهم «الدستور»، وتتعدم مساهمتها في صحيفة «الاسواق»، وكذلك في صحيفة «العرب اليوم» المتوقع صدور عددها الاول هذا الشهر

وينظر الصحفيون الى خفض المساهمة الحكومية، بوصفه مكسبا ناقصا، تكتمل فائدته بخروج كامل ، يحول ملكية الصحف الى القطاع الخاص، ويتساءلون عن جدوى التوجه الفعلي نحو الخصخصة، والاصرار على بقاء الـ ٣٠٪ ، التي وصفها البعض بـ «مسمار جحا»، في اشارة صريحة لرغبة الحكومة، ابقاء هيمنتها على الصحافة.

وقال السيد سليمان القضاة، رئيس تحرير «الراي» ان «قانون ١٩٩٣ لم يحقق طموح الجسم الصحفي، الذي طالبت قواه النقابية اثناء مناقشة القانون بالغاء اية مساهمة للحكومة في المؤسسات الصحفية».

وطالب بتعديل ينهي الوجود الحكومي، الا انه اعتبر استحقاق الخفض «خطوة ايجابية من شأنها ان تنعكس على حرية التعبير وسقف الحرية، ونبه الى ضرورة التنسيق بين الحكومة والصحف، في صياغة اليات الخفض «لتتم عملية البيع، وفق أسس عادلة، تحول دون استحواذ جهات اقتصادية متنفذة على حصة الحكومة بذهنية احتكارية، لا تحل المشكلة، بل تزيدها تعقيداً».

واقترح القضاة، ان «يتم تحديد سقف اعلى لملكية الاسهم، للافراد والمؤسسات، والاهتمام بزيادة حصة العاملين في الصحف».

ونصت الفقرة «د» من قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٩٣ على «لا يجوز ان يزيد مجموع مشاركة او مساهمة الحكومة والمؤسسات الرسمية العامة والصناديق التابعة لاي منها على ٣٠٪ من رأس مال اي شركة او مؤسسة صحفية، ويترتب على تلك الجهات توفيق اوضاعها مع احكام هذه الفقرة خلال سنتين من تاريخ صدور هذا القانون... وذلك باعادة توزيع نسبة ٣٠٪ على تلك الجهات بنسبة مشاركة او مساهمة كل منها في راسمال الشركة او المؤسسة الصحفية...».

وفي غضون انتظار التصويب الحكومي، تساءل الدكتور نبيل الشريف، رئيس تحرير «الدستور» عن الازدواجية الحكومية في ايجاد نمطين من الصحافة اليومية، نمط تتواجد فيه الحكومة في «الراي والدستور»، ونمط اخر ترخص فيه ليوميات اخرى، وتلغي تواجدها فيه. واعتبر ذلك انفصاما في رؤية الحكومة لاستقلالية الصحافة، يجرح مصداقيتها، ويحجم هوامشها، وشدد على ان «التصويب الحقيقي لا يتجسد الا بخروج نهائي وكامل من الصحف».

وكانت شراكة الحكومة مع القطاع الخاص في الصحف، جزءا من سياسة الدولة قبل سنوات قليلة من عودة الحياة البرلمانية عام ١٩٨٩، اذ كانت تبسط سيطرتها المطلقة على الصحف، فضلا عن الاعلام الرسمي.

وفي عهد الديمقراطية النيابية، لم يفصم قانون المطبوعات والنشر عرى الشراكة، وظل الصحفيون يتطلعون الى دور رقابي تنهض به الصحافة اليومية، باعتبارها سلطة مستقلة، وليست جزءا من سلطة اخرى.

وازاء ذلك، قال السيد سيف الشريف، نقيب الصحفيين الاردنيين ان «مبدأ الحرية الصحفية يتنافى مع وجود الحكومة في راسمال الصحف» مشيرا الى ان حرية الصحافة مشروطة باستقلاليتها.

ويذكر ان هناك توجها لدى بعض الاوساط ، يدعو الى ابقاء الوجود الحكومي في ملكيات الصحف، وكان بعض المقربين من الحكومة السابقة، حاولوا الخروج من مأزق الزام القانون ببيع الحكومة لحصصها بالقول بأن «الصناديق الرسمية المالكة للاسهم مؤسسة الضمان الاجتماعي مثلا ليست جزءا من الحكومة». ويفسر بعض المعارضين لخروج الحكومة من الصحف موقفهم بمخاوف من انتقال الملكية الى جهات او افراد في القطاع الخاص، تفرض احتكارها على قطاع لابد من الحفاظ على استقلاله. الا انهم يؤكدون امكانية تحاشي هذا الوضع بتطوير قوانين عدم الاحتكار، وبيع اسهم الحكومة ضمن خطة عمل، تضمن توزيعها على اكبر عدد من المساهمين.

** صحفي اردني*

«العرب اليوم» يومية جديدة بروح شيحانية

ايمي هندرسون*

يتوقع ان تصدر الشهر الحالي صحيفة يومية خامسة عنوانها "العرب اليوم" تنضم الى اليوميات :الرأي والدستور والاسواق والجوردن تايمز والى اكثر من عشرين صحيفة اسبوعية، ويتوقع ناشر اليومية الجديدة انها ستحرك المشهد الصحفي في الاردن.

"العرب اليوم" التي تم ترخيصها الشهر الماضي سوف تتنافس على جذب قراء موالين بشكل اساسي في سوق مشبعة اصلا، من خلال تبني استراتيجية ذات شقين: رفع سقف حرية الصحافة في كتابة التقارير والتعليق على القضايا ورصد موارد اكبر لاجتذاب القوى العاملة المؤهلة واقامة مكاتب في الخارج.

يقول الدكتور رياض الحروب، ناشر صحيفة "العرب اليوم" والصحيفة الاسبوعية الاولى في الاردن "شيحان" ان الصحيفة الجديدة تهدف الى تغيير ما يصفه بالاداء الباهت للصحف اليومية الثلاثة المؤيدة للحكومة، وعلى رأسها الراي الاوسع انتشارا، ثم الدستور وهما صحيفتان مملوكتان جزئيا للحكومة. ويؤكد الحروب، ان اليومية الجديدة لن تكون مماثلة ، بل ستكون الاولى بين قريناتها.

ويرى بعض الصحفيين والكتاب الاردنيين وخصوصا اولئك الذين انضموا او يفكرون بالانضمام الى طاقمها التحريري بان "العرب اليوم" مؤهلة لتقديم افاق جديدة، ومناخات مغايرة للسائد.

ويقول فهد الفانك الكاتب اليومي في "الراي" الذي لا يزال يمانع في ان ينقل عموده الى الصحيفة الجديدة "سيكون مزيجا جديدا، صحيفة يومية بروح شيحان".

وكانت شيحان اول صحيفة اسبوعية في الاردن، تأسست في اواسط الثمانينات، وهي مشهورة بنهج طريق غير مطروق في تغطية الاخبار المحلية، حول الفساد والمشاجرات الحكومية والجريمة وقضايا ظل الاقتراب من طرحها شبه محرم في الصحافة الاردنية.

ويتوقع الفانك ان تكون الصحيفة اليومية اكثر حدة وجرأة، سيما وانها استقطبت اسماء جيدة لها وزنها وخبرتها.

ويقول صحفي يعمل في الرأي في اشارة مقنعة الى اهتمام الحكومة بالرأي والدستور، الصحيفتين الرئيستين "انهم سيجتازون الخط الاحمر الذي لم نتجاوزه، وهنا تكمن المنافسة الحقيقية".

وتملك الحكومة ٦١٪ من اسهم الرأي و٥ر٣٢٪ من اسهم الدستور، ويفترض ان تتنازل الحكومة عن حصتها في الصحيفتين، قبل ١٧ نيسان الحالي.

يقدر الكادر الصحفي لـ "العرب اليوم" بـ ٨٠ شخصا، ويؤكد الحروب ان "الاغلبية لم تأت من الصحف المحلية".

ويقول: نهدف الى استقطاب خبرة الصحفيين في الاردن.

ويشير الحروب ان اليومية الجديدة تضم ثمانية مدراء تحرير، يرأسهم الكاتب السابق في "الرأي" طارق مصاروة الذي سيعمل "رئيسا للتحرير" بعد ان اختفى عموده اليومي في الراي اكثر من ثمانية اشهر.

تضم هيئة التحرير صالح قلاب (كاتب العمود في الدستور) ، طاهر عدوان (كاتب عمود في الدستور)، محمد كعوش وهو محرر وكاتب عمود في الدستور، حلمي الاسمر رئيس تحرير جريدة "السبيل" الاسلامية الاسبوعية سابقا ، مروان حزين من "الاسواق" وخالد الزبيدي المحرر الاقتصادي في الرأي.

ويرى صحفي بارز ان الصحيفة الجديدة ستخوض معركة غير مضمونة، حتى لو رفعت سقف الحرية، فقد ثبتت صعوبة كسر ولاء القراء وعاداتهم وامزجتهم.

ويقول صحفي وناشر: عليهم اولا ان يثبتوا انهم مسؤولون وعليهم ان ينافسوا على قراء راسخي الاقدام، فالراي مثلا كانت ولا تزال حتى هذا اليوم مثل الخبز اليومي لكثير من الاردنيين. ويضيف "توزع الراي حوالي ٧٠ الف نسخة يوميا اي ضعفي ما تصدره الاسواق والدستور مجتمعتين. فالرزي لديها الاعلانات ولديها الاخبار ولديها تقليد نشر النعي والاجتماعيات الخ".

ويوضح ان الراي التي تأسست في اوائل السبعينات وتتمتع باوسع توزيع منذ ذلك الحين، تنشر ما بين اربع وخمس صفحات تعازي، واكثر من ذلك، من الاعلانات الاجتماعية وسيكون من الصعب استبدالها لصحيفة اخرى.

لقد اظهرت الدراسات الحديثة ان توزيع الصحف في الاردن قد تضامل خلال الثلاثة اشهر الاولى من هذا العام نتيجة زيادة في اسعار الاكشاك التي خلقتها تكاليف متزايدة للطباعة في الاسواق العالمية والضريبة الحكومية على البضائع.

ورغم ذلك الا ان الحروب يبدو متفائلاً ويتوقع ان توزع صحيفته نحو (٨٠) الف نسخة يوميا.

ويقول: لنني اعرف الارضية التي اقف عليها، فخبرتنا تدل على انه اذا ظهرت صحيفة جادة ومستقلة فانها ستنجح، وافضل مثال على ذلك صحيفة القبس الكويتية.

تحظى "العرب اليوم" التي يتوقع ان تصدر في ٦٤ صفحة ملونة بالكامل يوميا – بدعم مالي كبير من الشركة الام – الدار الوطنية للصحافة والاعلام. وهي دار نشر رأسمالها



اربعة ملايين دينار واشترت مؤخرا جريدة شيحان من "الطباعون العرب" وهي شركة طباعة تجارية مساهمة عامة، كانت عائلة الحروب تملكها.

ويرى مراقبون ان الموارد الضخمة اعطت الصحيفة الجديدة تقدما في التوظيف، بعد ان عرضت مضاعفة رواتب المنضمين اليها.

ويؤكدون ان تنوع الموارد – الفنية والمالية – ستعطي المشروع قدرة هائلة على تسويق الصحيفة، واستخدام احدث التكنولوجيا في مجال الاعلام، وتجنيد وتدريب الكوادر وتوظيف المراسلين وفتح مكاتب في العالم العربي والخارج. ويقول الحروب ان لدى ادارة الصحيفة خططا طموحة لفتح مكتب في القدس لاصدار طبعة فلسطينية واتوقع صدورها بعد وقت قصير من صدور الصحيفة في الاردن.

** صحفية امريكية تعمل في الاردن*

الاعلام، الديمقراطية، والمواطن

د. موسى شتيوي*

يخطر ببالي عدد من الاسئلة التي تبدو ملحة (لي على الاقل) عندما اقلب صفحات الجرائد اليومية والاسبوعية وعندما اشاهد (صدفة) بعض برامج التلفاز التي تبث للمشاهدين. وهذه الاسئلة تتمحور حول كيفية تفكير القائمين على مؤسساتنا الاعلامية والعاملين فيها وكيف ينظرون الى المواطنين الاردنيين المتلقين لنشاطاتهم واتجاهم، هل يعتبرونهم قراء ومشاهدين جيدين واعين، يتلقون المعلومة والخبر بذكاء مع قدرة معقولة على التخيل بعقلانية؟ هل يفترضوا ان للمواطن حقوق مرتبطة بتلقيهم للمعلومة والخبر والتحليل الصادق والدقيق والموضوعي. أم يفترضون بان القراء والمشاهدين غير واعين وجهلة لا يعون مصالحهم! وبالمقابل، كيف ينظر القارئ، والمشاهد للمؤسسات الاعلامية، هل هي موضع ثقة في نظره، ويعاملها كجهة تقدم له خدمة، وبالتالي هي خاضعة للمساءلة من قبله، كما يعي واجباته وحقوقه تجاه المؤسسة الاعلامية؟ واخيرا، هل تسهم مجمل نشاطات المؤسسات الاعلامية في ايجاد ما يمكن تسميته بالراي العام وهل هنالك حقيقة راي عام في الاردن؟

قد تبدو هذه الاسئلة استفزازية، ولكن يجب ان لا تكون. فقد مضى علينا فترة ليست ببسيطة من التعايش والعيش في عهد الديمقراطية، كما تصبح ذات اهمية فقط في المجتمع الديمقراطي او المجتمعات التي هي في مرحلة الانتقال الى الديمقراطية مثل المجتمع الاردني.

يطلق على المؤسسة الاعلامية وبخاصة الصحافة (في المجتمعات الديمقراطية) مصطلح السلطة الرابعة، وذلك ليس من باب التكريم بل في معرض الاشارة لاهمية الدور الذي تلعبه تلك السلطة في المجتمع مقارنة مع السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية. ومن اهم الاسباب التي دعت البعض لاطلاق ذلك المصطلح على الصحافة هو انها تساهم بشكل حاسم في بلورة وتكوين الرأي العام لدى المواطنين الذين اذا مارسوا مواطنتهم بوعي يستطيعوا ان يؤثروا على اختيار النظام السياسي وعلى السياسات التي يتخذها وينفذها. وفي اطار اسهامها في تكوين الرأي العام، فالصحافة تكون الجهة التي تعطي المعلومة والخبر الصحيح وتناقش الامور بقدر عال من الموضوعية وتفسح المجال امام كافة الفئات في ابراز وجهات نظرها، وتسهم في بلورة مواقف وأراء من اجل تطوير نوع من الاجماع حول المصلحة العامة، وبالمقابل، يقوم الاعلام (والصحافة بشكل خاص) بدور الرقيب على الحكومة او السلطة السياسية ومتابعة قرارات وسلوكيات الحكومة والتأكد من انها ملتزمة بالقانون وبالمصلحة العامة، وبذلك تكون المؤسسة الاعلامية، شأنها، شأن مؤسسات المجتمع المدني الحديث، مؤسسة وسيط بين المواطن بخلفياته المتعددة وبين الدولة ومن اهم ما يساهم في خلق مايمكن تسميته بالمجال العام (Public Sphere) الذي هو التعبير الارقى او المقياس الحقيقي لمدى تقدم الديمقراطية.

وبالطبع لا يمكن ان يقوم الاعلام والصحافة بهذا الدور دون قدر من الحرية في عملها، الحرية من السلطة السياسية (ضمان عدم التدخل بعملها) وبدون وعي من القائمين عليها وبدون درجة عالية من المهنية لضمان الاداء الجيد والرفيع وتطوير اخلاقيات للمهنة (Professional Eth-ics) لممارسي هذه المهنة، وبخاصة الصحفيين. اذن، فالاعلام يمكن اعتباره الجهاز العصبي المركزي للمجتمع والذي يجب ان يتصرف بمسؤولية وبشكل بناء لمساعدة العامة لتعريف وتحديد وتطوير الديمقراطية. وبذلك تستحق ان تقوم السلطة الرابعة في المجتمع بدورها الحساس والحاسم في تطوير العملية الديمقراطية. ويمكن تحديد وتلخيص الاهداف التي يجب ان يسعى الى تحقيقها الاعلام في المرحلة الديمقراطية، وهي:

اولا: يجب على الاعلام ان يوفر للمواطنين معلومات كاملة وصادقة، حتى تمكنهم من اتخاذ قرارات صائبة وسليمة لان اي قصور في المعلومات او تشوهها يضعف قدرة المواطن على اتخاذ القرار السليم.

ثانيا: الاعلام يجب ان يعمل على تطوير وتوفير الاطر المرجعية المتناسقة للمواطنين حتى تساعدهم في استيعاب العالم السياسي المعقد الذي نعيش. والذي يعنيه ذلك هو تفسير وتوضيح السياسة بطرق تساعد المواطنين على الفهم والتعرف بشكل معقول ومنطقي.

ثالثا: على الاعلام ان يوفر وجهات النظر المختلفة حسب تنوع الجماعات في المجتمع، او بعبارة اخرى يجب على الاعلام ان يبرز ويحافظ على التعددية في وجهات النظر ويسمح بها حتى يوفر الاطار للتعبير عن وجهات النظر المختلفة.

رابعا: على الاعلام ان يقدم كما ونوعا الاخبار التي يريدها ويحتاجها الناس دون المغامرة بالدخول من باب الاثارة والدعاية الرخيصة.

خامسا: على الاعلام ان يمثل العامة (Public) وان يتكلم من اجل المصلحة العامة (Public Interest) من اجل ان يبقي الحكومة تحت طائلة المحاسبة والمساءلة.

سادسا: على الاعلام ان يبدي وان يقدم الفهم والتفهم حتى يقدر المواطنين ظروف البشر والجماعات الاخرى (سواء داخل المجتمع ام في مجتمعات اخرى) ويتفهم لاحتياجاتهم ومشاكلهم. كذلك من اجل ان تتعرف الصفوة (الفئة الحاكمة) على ظروف الفئات الاخرى (خارج اطار الصفوة) حتى تتعلم التعاطف معهم والرعاية لهم.

سابعا: على الاعلام ان يكون منبرا للحوار بين المواطنين ليس فقط بما يعود ذلك من فائدة لصناع القرار وانما ايضا بدوره كجزء مهم من العملية نفسها وبشكل دائم من الثقافة السائدة.

اذن، وبشكل مختصر، فالاعلام في المرحلة الديمقراطية يعمل كاداة لتحقيق نهايات واهداف مختلفة، كنقل المعلومات لكل الشرائح الاجتماعية، وان يشكل الناقد للحكومات والتحقق من الاخطاء وان يكون داعية ومدافعا عن القضايا العادلة وان يكون منبرا للنقاش والجدل. وفي نفس الوقت فان الاعلام يمكن أن يساهم في خلق خبرة وثقافة مشتركة من خلال الرموز المشتركة، وان يعطي الشعور للعامة بانه على اتصال مع قادتها وان يعمل كمنبه ومؤكد دوما على الهوية الحضارية الوطنية.

> الاعلام الرسمي لا يزال يخاطب المواطن الى حد الاستخفاف بعقله وحقوقه

تقييم الاعلام في الاردن

والآن وعلى ضوء الدور الذي يجب ان يقوم به الاعلام في المرحلة الديمقراطية، هل يمكن تقييم الاعلام الاردني من خلال التجربة السابقة على ضوء ما تقدم؟ وحتى يكون التقييم علميا وموضوعيا، كاملا شاملا، فانه يحتاج الى دراسة، ولكن يمكن الخروج باستنتاجات اولية والتي يمكن ان تعامل كفرضيات حول أداء الاعلام الاردني في الفترة السابقة مع ضرورة الاشارة الى ان هذه الملاحظات قد تنطبق على كل مؤسسة وشخص في هذه المؤسسات ولكن قد تكون الطابع الغالب على الاعلام.

ان الاعلام وخاصة الحكومي وشبه الرسمي يخاطب المواطن الى حد الاستخفاف بعقله وحقوقه وهو يتكلم اليه وليس معه واحيانا يخاطب عاطفته دون عقله من اجل استمالته بطريقة دون التنبه للنتائج المترتبة على ذلك.

ان جزءا ليس بالبسيط من الاعلام يمزج بين الخبر والمعلومة، وبين الراي ويبقى على العموميات دون ان يكون في ذلك فائدة تزيد من معرفة القارئ، والمستمع والتي قد تتركه احيانا مبهما حول الموضوع اكثر من قبل تقديم الخبر، وفي احيان كثيرة يتم دمج الاعلان وكأنه خبر او معلومة. كما تقدم الاخبار والمعلومات في اغلب الاحيان دون تمحيص ودون تدقيق وينتج ذلك عن الاعتماد الكبير على الصحافة العالمية ووكالات الانباء العالمية ويمكن ان يلاحظ القارئ، انه حتى في الصحف اليومية الكبيرة وباستثناء بعض الاختلافات فان الاخبار العالمية متشابهة الى درجة عالية ولا يترك مجالا للتميز بين صحيفة واخري في بعض الاحيان يغلب الجانب الربحي على الجانب الاعلامي. وفي احيان اخرى كما هو الحال في الصحف الاسبوعية يغلب جانب الاثارة والتهويل على بعض وسائل الاعلام ولاسباب تجارية. وذلك على حساب للمصلحة العامة ويوما بعد يوم تصبح صحفنا صحف اعلانات ونقل مساحة الخبر والمعلومة والفكر.

يلاحظ تدني وضعف كبير في المستوى المهني لاداء مؤسساتنا الاعلامية بشكل عام ويعود ذلك لغياب المعايير الصحفية او الاعلامية ان وجدت، مما يخلق صحافة كسولة وصحفيين مترهلين لا يجهدون للحصول على الخبر وا لتحقيق الذي يقدم للمواطن. لقد ان الاوان ان يتم اعتماد التخصص والعلم في الصحافة، فليس غريبا ان تجد الصحفي او معد البرامج في موضوع معين دون تلقي اي تدريب او دراسة في هذا المجال مما يؤدي الى السطحية..

الاعلام الاردني اما متذيل للسلطة وليس بالضرورة حسب رغبة السلطة) او معاد لها. والنتائج في كلتا الحالتين سلبية، ففي الحالة الاولى يفقد الاعلام استقلاليته ويصبح خاضعا لمنطق ارضاء السلطة وفي الحالة الثانية يتم فقدان التعامل والحوار مع السلطة ليس سرا ان تقول بان المواطن الاردني، عندما يريد التعرف على تفاصيل قضية ما فانه يلجأ لاعلام غير اردني والذي في بعض الاحيان يكون في قلب الحدث الاردني والسبب في ذلك هو عدم وجود الاعلام الاردني في قلب هذا الحدث. ان هذا الوضع يفقد الاعلام الاردني قدرته على الشفافية في تعامله مع المسائل المختلفة والمهمة ويجعله جزءا من السلطة وليس رقيبا عليها.

يخلو الاعلام الاردني من التحقيق العميق والمدروس والمنطقي والموضوعي ويشارك الاعلام كل حسب موقعه، اما بانكار وجود المشاكل والقضايا ثم فجأة نعلم بوجودها او المبالغة في وجودها ثم فجأة نكتشف انها ليست بحجم التهويل. هذا قد يعني ضعف روح المبادرة والسبق الصحفي او الاعلامي، والتي هي اساس العمل الاعلامي،، وقد يعكس ذلك ترهلا اداريا ومهنيا في بعض الاحوال الاخرى والذي يحتاج الى معالجة متأنية وشاملة.

اذن كيف ينظر المواطن الى الاعلام والمؤسسات الاعلامية؟ هل يعي دورها نحوه ودوره نحوها؟ هل يدرك حقوقه وواجباته نحو الاعلام على سبيل المثال هل يدرك المواطن ان من حقه ان يتفاعل مع ما تنشره وسائل الاعلام؟ هل يدرك ان من واجبه وحقه ان يعبر عن رأيه في ذلك وبما يدور من حوله؟.

بالطبع، لا يوجد مواطن من نوع واحد، وبالتالي الاجابة على الاسئلة ليست بالمسألة السهلة ولكن شروط قيام المواطن بواجبه ومعرفته لحقوقه هو انتشار التعليم (او شعب يقرأ ويكتب) ووجود عملية ديمقراطية حقيقية واعلام متطور مهنيا وملتزم بالعملية الديمقراطية، هذه هي شروط تكوين "رأي عام" والنتيجة الاولية التي اخلص اليها بان المواطن العادي غير واع لدوره وحقوقه نحو الاعلام والعملية الديمقراطية بعد، وان اسهامه في تطويرها لا زال ضعيفا وقد يكون احد اسباب ذلك هو عدم تطور مفهوم حسن المواطنة لا من قبل المواطنين ولا من قبل المؤسسة الاعلامية.

حتى يتجاوز الاعلام المشاكل والعثرات التي يعاني منها فهو بحاجة الى اتخاذ اجراءات باتجاه تعميق الاستقلالية وتطوير الجوانب المهنية والتخلص من الترهل باشكاله المختلفة وتغيير نوعي في فهمه لدوره في المجتمع الديمقراطي وتغيير نظرته باتجاه احترامه واحترام حقوقه وقدراته.

* محاضر في قسم علم الاجتماع
الجامعة الاردنية

الاذاعة والتلفزيون.. ما زالا معقلاً للحكومة

غدير الطاهر*

يبدو ان انهاء الاحتكار الحكومي للتلفزيون والاذاعة، سيستمر الى أمد يصعب تحديده، سيما وان مجلس النواب لم يتسنى له كمجموعة مناقشة قانون قدمه وزير الاعلام السابق د. مروان المعشر، يسمح للقطاع الخاص بانشاء محطات تلفزيون واذاعة تجارية، وينهي الاحتكار الحكومي الذي حفظه قانون صدر عام ١٩٨٥.

ونقل عن وزير الدولة لشؤون الاعلام د. سمير مطاوع في تصريح صحفي قوله :ان الحكومة تدرس الموضوع من جوانب متعددة، الا انها تتجنب اصدار قانون مؤقت، بدون وجود مجلس النواب، الذي انتهت دورته العادية في ١٧ آذارالماضي، ولا تلوح في الافق مؤشرات على عقد دورة استثنائية له.

وتبدو الحاجة – الآن – ملحّة، اكثر من أي وقت مضى، لانهاء الاحتكار الحكومي لهذين الجهازين، بعد سبع سنوات على بدء الحياة النيابية في الاردن، واتساع هوامش التعبير، ونضوج التجربة الحزبية، اذ ان احتكار أهم وأخطر وسيلتين اعلاميتين، واستغلالهما لاملاء السياسة الرسمية، يقلل من مصداقية التوجه نحو الديمقراطية، وايجاد مناخات رحبة لحرية التعبير بالاضافة الى الحدّ من وسائل المنافسة التي كثيرا ما تنتج جمهوراً اكبر وانتشاراً اوسع للسلع، وان كانت اعلامية بحتة، المطروحة بين الناس.

وكانت الحكومة السابقة، تقدمت الى مجلس النواب، بمشروع قانون، يحوّل مؤسسة الاذاعة والتلفزيون الى مؤسسة مستقلة مالياً وادارياً عن وزارة الاعلام، يديرها مجلس ادارة من (١٤) شخصاً، مقسمين بالتناصف بين القطاعين، العام، والخاص، الى جانب تغيير النمط الاداري في التلفزيون، بحيث يدار على أسس تجارية.

ولم يكتب للقانون، قبول نيابي، اذ انتهت الدورة العادية الاخيرة لمجلس النواب، دون النظر فيه، فضلاً عن انه واجه حينها معارضة برلمانية واسعة، دعت وزير الاعلام السابق د. مروان المعشر، لانتقاد معارضة النواب له، واتهامه اياهم بعرقلة التوجهات الديموقراطية لاصلاح اوضاع الاعلام الرسمي.

ويقول المدافعون عن ضرورة بقاء الوسائل المرئية والمسموعة حكراً على الحكومة وهي الوحيدة للدولة، التي يمكن لها من خلالها ان تعرض سياساتها ووجهات نظرها. ويقول انصار النظام ان هناك ثلاث صحف يومية ناطقة بالعربية، وعدداً من الصحف الاسبوعية والمطبوعات التي تصدرها الاحزاب، التي تستطيع التعبير عن وجهات النظر الاخرى. ومع ان قانون الصحافة والمطبوعات لعام ١٩٩٣ يسمح باصدار مطبوعات جديدة، فان قراءها قلائل جداً بالمقارنة مع الصحيفتين اليوميتين الواسعتين الانتشار، الرأي والدستور، اللتين تعكسان السياسة الحكومية، وتتجاهلان بعض الاحيان او تقللان من شأن نظرة المعارضة. وتملك الحكومة وكالة الانباء الاردنية، «بترا»، التي تتناول بشكل اساسي، التصريحات والنشاطات الرسمية، وهي وكالة الانباء الاردنية الوحيدة.

ومع انه لا يوجد اي شك في ان سقف الحريات السياسية، وبخاصة حرية التعبير، قد رفع منذ بدأت العملية الديمقراطية عام ١٩٨٩ فان هناك خوف لدى بعض الدوائر السياسية من ان يكون هناك نكوص في التزام النظام بالديمقراطية، وهناك قلق من ان يتم تعديل القوانين الحالية المتعلقة بالحريات بصورة اسوأ وليس للاحسن.

ان الاذاعة الاردنية التي بدأت البث في الاصل من مدينة رام الله في الضفة الغربية قبل نقلها الى موقعها الحالي في ام الحيران عام ١٩٦٢، لها محطتان: انجليزية، وعربية، وهي تبث برامج اجتماعية تعالج الاهتمامات اليومية، بما فيها برنامج بث مباشر، شعبي، ونشرات اخبارية، ومنوعات. اما المحطة الانجليزية فهي مكرسة بشكل اساسي للنشرات الاخبارية غير المتخصصة وبعض البرامج الوثائقية، والموسيقى، وكما هو شأن التلفزيون الاردني، فان سياستها التحريرية تملى من قبل الحكومة، من خلال وزير الاعلام.

والتلفزيون – الذي بدأ البث عام ١٩٦٨، وانضمت اليه الاذاعة كمؤسسة واحدة عام ١٩٨٥ من خلال قانون وافق عليه البرلمان – قناتان ايضا عربية، وانجليزية.

ويقول احسان رمزي، مدير عام مؤسسة الاذاعة والتلفزيون منذ عام ١٩٩٤، الذي يدعم توجه المؤسسة نحو سياسة اكثر ديمقراطية "ان قانون ١٩٨٥ الذي يحكم الاذاعة والتلفزيون، تقدمي بما يكفي للسماح بحرية المؤسسة في المناورة والاستقلال المالي لتدفع بدل البرامج"، لكنه يعتقد "ان الانظمة الناشئة عن القانون قد حدت من تقدم المؤسسة".

والتلفزيون خاضع الآن للحكومة ماليا واداريا، وفيما يتعلق بالتمويل فلم يكن الحال كذلك دائما، ففي السابق كان (٣٠٪) من الدخل الذي تجنيه المؤسسة من خلال الاعلانات، والاقمار الصناعية الخ، يعاد الى المؤسسة للبرمجة، لكن النسبة الآن تقف عند (١٠٪) تحكمها (١٠) انظمة صارمة ازاء الاتفاق. وقد بلغت الموازنة السنوية للتلفزيون في عام ١٩٩٦ حوالي ٢٩ مليون دينار استخدم منها حوالي ١٦ مليون دينار لمشروعات البنية التحتية، بماقي ذلك اقامة المباني الجديدة او استبدال المباني القديمة، مما ترك القليل جدا لتكاليف الانتاج او الشراء بعد ان اقتطع مبلغ حوالي ١,٤٤٣ مليون دينار للمصاريف المتكررة وتحيق الميزانية المحدودة للبرامج نوعية البرامج التي تعرض على التلفزيون، مما يضر بصورة هذه الوسيلة الاعلامية المهمة.

ويشكو بعض موظفي التلفزيون، من الجيل الجديد بصفة خاصة، من انهم يديرون محطة عام ١٩٩٥، بعقلية الخمسينات. ومن ناحية ادارية، فان وزير الاعلام هو رئيس التلفزيون والاذاعة فعليا، وهو يتخذ كل القرارات، من المشتريات الى توجيه السياسة. ووفقا لقول السيد رمزي فان وسيلة الاعلام التي تملكها الدولة تجتمع اسبوعيا مع الوزير لدراسة توجه السياسة الحكومية، "اذ اننا نتبع سياسة الدولة، والحكومة جزء من الدولة".

ويفرق السيد رمزي بين وسيلة اعلامية حكومية ووطنية، ويعتقد ان اعلام الدولة ينبغي ان يكون مظلة تغطي الاردن، بكل توجهاته، ووجوهه المختلفة. ويقول "نحاول ان نكون معتدلين ونعطي المعارضة فرصتها، ونحن نفعل ذلك، لكن ينبغي ان تكون كل المعارضة لمصلحة البلد وليست ضده، وبطبيعة الحال، فان الاولوية تعطى لموقف الحكومة، لكننا نتجه نحو نظام اكثر ديمقراطية". وتوجد لدى التلفزيون الاردني برامج اسبوعية، تناقش القضايا الوطنية، وتعطي منبرا لوجهة النظر المعارضة، بما فيها وجهة نظر الحركة الاسلامية في الاردن لكن بعض موظفي التلفزيون يشكون من ان كثرة الاحزاب في البلد، وافتقارها الى برامج اقتصادية، واجتماعية، وسياسية واضحة تجعل من الصعب تغطية وجهات نظرها بشكل فعال.

وتحدث المدير العام السابق للتلفزيون، راضي الخص، عن سياسة التوظيف في المؤسسة، التي تحكمها القوانين نفسها المطبقة على موظفي الدولة، وتعتبر هذه السياسة عقبة امام التقدم فيما يتعلق بنوعية البرامج. وقد اوافقت الحكومة – مؤخرا فقط – على نظام جديد يسمح للمؤسسة بزيادة الرواتب، لكنه لا يسمح للمؤسسة بطرد الموظفين حتى وان كانوا غير مؤهلين للوظيفة.

ويدير السيد الخص الآن اعمال تلفزيون واذاعة العرب "ART" في عمان، ويشير الى عائق اخر ومن "البرتوكول غير المكتوب" الذي يحكم تغطية نشاطات الملك والاسرة الملكية. وكان يقول: ان اغلبية موظفي التلفزيون يشتركون في اعتقاد انك اذا اعطيت دقيقة او دقيقتين من البث فقط لمناسبة تتعلق بالملك، حتى وان لم يكن الامر ذا قيمة اخبارية كبيرة، فانك تكون عندئذ قليل الاحترام للآخرين.

ويؤكد: "لقد قال لي الملك نفسه عندما كنت مدير المؤسسة بأن لا افعل ذلك، لكن الآخرين، بمن فيهم المسؤولين، رفضوا وبذلك فانك تفقد المصداقية، وهذا امر خطير جدا وبخاصة عندما تقيم ديمقراطية".

اذن، ما هي الحلول الممكنة على المدى القصير والنظرة الى المستقبل؟ ففي ايار ١٩٩٥ فقط قدم التلفزيون خمس توصيات للحكومة من اجل تحقيق بعض الاستقلالية في التمويل والادارة، وتشكل التوصيات: اعادة التنظيم الداخلي للمؤسسة، وتنظيم النقل والسفر حتى تستطيع المؤسسة ارسال الموظفين الى المناسبات التي تقام خارج البلد دون موافقة الوزير، والسماح بالمشتريات بموافقة الوزير، وقد تمت الموافقة على احدى التعليمات، وهي زيادة رواتب الموظفين، لكن التطبيق سيحتاج الى بعض الوقت.

ويقول السيد رمزي: "اذا اردنا ان نرسل مراسلا لتغطية مناسبة او ان نشتري قطعة غيار او سيارة، فان علينا ان نحصل على موافقة من الوزير، واذا بقينا مربوطين بالبيروقراطية الحكومية فاننا سنظل متخلفين".

ويعتقد السيدان رمزي والخص ان الحل الوحيد – على المدى البعيد – هو تحويل المؤسسة الى كيان تديره لجنة مستقلة، على غرار هيئة الاذاعة البريطانية BBC، وسوف تتطلب اللجنة مجلسا اعلى يتكون من رجال اعلام، ومثقفين، وبرلمانيين، وهؤلاء يختارون بدورهم مجلس ادارة يحكم الكيان الجديد، ويمكن ان يتم اختيار هذا المجلس من قبل الملك مباشرة، ويمكن ان يكون مجلس الادارة مستقلا عن وزارة الاعلام، اما مهماته، فيمكن ان يحكمها عدد من القوانين الجانبية.

ويقول السيد رمزي ان كثيرا من الناس يعارضون فكرة مثل هذا التحويل، لكن الدراسات تجري حول مثل هذا التغيير في المؤسسة، ولكن السيد الخص ليس بمثل هذا التفاؤل فهو يقول انه "فيما يتعلق بالقانون، فانني اشك في ان الحكومة ستجد الجرأة لتغيير القوانين. وطالما ان وزارة الاعلام موجودة، فان الاذاعة والتلفزيون ستظل موسسة حكومية لا مؤسسة دولة، ولن تسمح لصوت المعارضة بالظهور الا وفق مشيئتها فقط، كما هو الحال الآن" ويمضي السيد الخص خطوة ابعد ويدعو الى تغيير القانون، وبذلك يزيل احتكار الحكومة، ويسمح بعمل المحطات التجارية من خلال مرفق مستقل، فهو يقول "ان للحكومة حق في ان تكون لها محطة تلفزيونية، لكن ليس لها الحق في ان تمنع الآخرين من ممارسة الحق نفسه في مجتمع ديمقراطي" ويؤيد وزير الاعلام الاسبق خالد الكركي تشكيل مجلس اعلام شريطة ان يظل ضمن حدود الوزارة، وان يعمل ككيان استشاري دون صلاحيات حقيقية.

ومن الناحية المالية، فان السيد رمزي يعتقد ان على الحكومة ان تسمح للمؤسسة بأخذ نصيب اكبر من العائدات بدلا من تحويل الاموال الى الخزينة، اذ يقول "ان علينا ان نعد انفسنا للمستقبل، اننا في حاجة الي قوانين جديدة، وعلينا ان نفعل ذلك بشكل فوري ومناسب، ويجب ان نرتبط بفلسفة معينة بغض النظر عمن يكون الوزير، اننا لا نستطيع ان نتوقف عن التقدم الآن او في اي وقت آخر".

** مستشاره سابقة لرئيس الوزراء لشؤون الاعلام الدولي*

بعد مطالبة الحسين بالفصل بين

الجمع بين النيابة والوزارة له ا

فرانشيسكا شيرياشي*

اكتسب الجدال الدائر منذ أمد طويل بين المؤيدين والمعارضين في اواسط السياسيين والمفكرين حول اجراء تعديلات على الدستور الاردني الذي مضى على وضعه ٤٥ عاما، زخما جديدا بعد التصريحات المتكررة لجلالة الملك الحسين التي طالب فيها بالفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

ان النظام الدستوري الاردني، شأنه في ذلك شأن الديمقراطيات البرلمانية كلها، ينص على الفصل بين الوظائف القضائية والتشريعية والتنفيذية.

فبعد تأكيده على ان "الأمة مصدر السلطات" - (المادة ٢٤ - ١) ينيط الدستور السلطة التشريعية في البرلمان والملك والتنفيذية في الملك الذي يمارس سلطاته من خلال وزرائه (المادة ٢٦) وتنص المادة الاولى من الدستور على ان "نظام الحكم نيابي ملكي وراثي".

وبينما يوفر الدستور الاردني اطارا هيكليا لتحويل الاردن الى ديمقراطية برلمانية، فانه يقتضي ضمنا، ان تعكس الحكومة الاغلبية البرلمانية حيث ان هذه الاغلبية تعكس ارادة الشعب. لذا فان الدستور لا يمنع النواب او الاعيان من تقلد الحقائب الوزارية، اضافة الي التمثيل النيابي، وهو ما اتسم به التشكيل الوزاري للكثير من الحكومات الاردنية السابقة.

في كتاب التكليف الملكي لرئيس الحكومة الحالي الدكتور عبدالسلام المجالي في السابع عشر من آذار قال الملك "وجدنا بالتجربة العملية ان الجمع بين موقعي النيابة والوزارة امر له سلبيات عديدة لمسها المواطنون بانفسهم وعانوا من تبعاتها مما يحدونا الى اعادة النظر في هذه المسألة بحيث يتفرغ النائب الى مسؤلياته كنائب ويتفرغ الوزير الى مسؤولياته كوزير دون ان يكون اي منهما واقعا تحت اي ضغوط انتخابية او جغرافية او شخصية مهما كانت بواعثها وغاياتها.

ففي حكومة ا لسيد عبدالكريم الكباريتي السابقة كان عدد الوزراء النواب، ٢٢ من مجموع ٣١ وزيرا. اما حكومة الدكتور المجالي الحالية، فلا تضم سوى نائبين اثنين من مجلس النواب الثاني عشر، وهما الدكتور عبدالله النسور، نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات وزير التنمية الادارية، ونائب محافظة البلقاء والسيد توفيق كريشان وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة، ونائب محافظة معان (اللذين استقالا من عضوية المجلس بعد تشكيل الحكومة).

بموجب المادة ٧٤ م الدستور: يقدم الوزير الذي ينوي ترشيح نفسه للانتخابات البرلمانية استقالته من الحكومة قبل خمسة عشر يوما على الاقل من بدء عملية الترشيح.

وفي معرض حثه الدكتور المجالي على الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، قال جلالة الملك "ان عملية الفصل من شأنها تجذير مسيرتنا الديمقراطية وارساء قواعدها وحمايتها من الانحراف بها عن مسارها الصحيح.

وفي مقابلة له مع التلفزيون الاردني قبل بضعة أسابيع من استقالة حكومة السيد الكباريتي، عبرالملك عن رغبته في تنفيذ عملية الفصل بين الوظائف التنفيذية والتشريعية.

وقد علق السيد ابراهيم عز الدين، وهو وزير سابق في مقابلة اجريت مؤخرا على الرغبة الملكية قائلا: ان نظرة جلالة الملك تحظى بدعم الغالبية العظمى من الشعب.

ويمضي السيد عز الدين، وهو ايضا سفير سابق والمدير العام الحالي لمؤسسة عبدالحميد شومان، قائلا على الرغم من ان النواب في انظمة وبلدان ديمقراطية اخرى يحتلون مقاعد نيابية فان تقلدهم لمناصب مزدوجة يعتبر احد اركان الديمقراطيات البرلمانية، كما يرى علماء السياسة وقال ان المسألة لم تعد قضية نقاشها اكاديمي، ولكنها باتت واحدة من الحقائق السياسية.

وقد تركزت الشكاوي حول الممارسة الحالية المتمثلة في تقلد مناصب نيابية ووزارية على حقيقة ان ادخال النواب الحكومة لغرض كسب الثقة في البرلمان يضعف الحكومة، لان معظم النواب لا يتوافر لهم سوى القليل من الخبرة الفنية، كما يضعف الدور الرقابي للسلطة التشريعية على الحكومة، حيث من المرجح ان لا يعارض النواب الوزراء القرارات التي صادقوا هم انفسهم عليها.

وقال جلالة الحسين في مقابلته مع التلفزيون الاردني ان الادلة والشواهد تشير الى عدم وجوب تقلد النواب مناصب وزارية. ان من واجب النائب ان يراقب اداء الحكومة وان يكرس وقته لخدمة قضية التنمية ومتابعة التشريعات.

وشدد رئيس الوزراء الاسبق السيد احمد عبيدات على اهمية وضع "ضوابط ومقاييس" تنظم العلاقة بين النواب والحكومة، وايد تعيين "التكنوقراط" في الحكومة. وبهذا الصدد يقول عبيدات: "يستطيع التكنوقراط في مواقع وظيفية محددة، بشكل خاص تسريع عملية الاصلاح، واستعادة ثقة الناس في مؤسسات الدولة.

ومما يجدر ذكره ان كثيرا من الوزراء في حكومة د. المجالي الحالية يعتبرون في عداد التكنوقراط بحكم ماضيهم الوظيفي مثل د. جواد العناني، نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية، الذي عمل فترة طويلة كباحث اقتصادي ورئيسا للدائرة المالية والبحوث والدراسات، ووزير الخارجية الدكتور فايز الطراونة، الذي عمل عضوا في الوفد الاردني لمحادثات السلام الاردنية الاسرائيلية، قبل ان يصبح سفيرا للمملكة في واشنطن، الى ان عين اخيرا ووزيرا للخارجية، والسيد عقل البلتاجي، وزير السياحة والآثار الحالي، الذي عمل فترة طويلة نائبا للرئيس التنفيذي للملكية الاردنية للتسويق والمبيعات والاستثمارات قبل تسلمه حقيبة السياحة، بينما عمل د. سمير مطاوع، وزير الدولة لشؤون الاعلام، كمستشار اعلامي لجلالة الملك، وله باع طويل في الاعلام حيث عمل مع هيئة الاذاعة البريطانية ومؤسسة الاذاعة والتلفزيون ، وراديو هولندا، اضافة الى جريدة القبس الكويتية.

لقد هزّ البرلمان الاخير والحكومات الاخيرة ثقة الناس في مؤسسات الدولة، نظرا لان اعضاء البرلمان والوزراء غالبا ما كانوا يلهثون وراء مصالح شخصية، حسبما قال السيد عبيدات، ومضيفا " نظرا لتجاربنا السابقة، فاننا بحاجة الى ارساء ممارسات جديدة".

اقترح عبيدات اثناء تعيين "تكنوقراط" كمنطلق للوصول الى نوع من التوازن بين السلطات التنفيذية والتشريعية، واقناع الناس بان مؤسسات الدولة جديرة بالثقة.

ويذكر ان السيد عبيدات رأس اللجنة الملكية المكلفة بصياغة الميثاق الوطني والتي ضمت ٦٠ شخصية اردنية معروفة، وفي هذا الصدد يقول عبيدات: "الميثاق الوطني كان مجرد خطوة على الطريق الى التحول الديمقراطي. اما الآن، وفي ضوء التغيرات السياسية الداخلية والدولية، فاننا نشعر بان الوقت قد حان لاجراء اصلاحات دستورية تعطي زخما جديدا للعملية الديمقراطية.

وحسبما يقول السيد عبيدات فان التوازن المطلوب في دولة القانون بين السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية، هو عنصر حاسم لتأسيس ديمقراطية حقة، وقد كان احد المبادىء الهادية للميثاق الوطني، الذي تمت صياغته في عام ١٩٩٠ ونشر في عام ١٩٩١.

بيد ان الفصل بين الوظائف الثلاث، شأنه شأن غيره من التعديلات الدستورية التي اقترحها الميثاق الوطني، ظل حبرا على ورق لفترة طويلة، حسبما يقول السيد عبيدات.

اما امين عام حزب اليقظة وعضو مجلس النواب الثاني عشر السيد عبدالرؤوف الروابدة، فقد ايد فكرة ان لا تضم الحكومات الجديدةج اي نواب.

وطالب في مقابلة اجرتها معه صحيفة الدستور مؤخرا باجراء تغيير شامل واصلاح اداري يستهدف تغيير العمليةالادارية والبنية الهيكلية للدولة.

واكد ان الفصل بين العمل النيابي والوزاري يعتبر عنصرا اساسيا من عناصر العملية الديمقراطية وعاملا حاسما للعمل الحزبي. وقد ذهب الى ابعد من ذلك حيث قال "ان بعض القادة السياسيين قد يقررون عدم الترشيح للانتخابات البرلمانية نظرا لحرصهم على القيام بالتزاماتهم ومسؤولياتهم الحزبية".

اما عن العلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، فقد اشار السيد عبيدات الى عدم التوازن والانسجام بين المادة ٤٢ من الدستور التي تربط بين المنصب الوزاري والجنسية الاردنية والمادة ٧٥ التي تحدد ثمانية شروط مختلفة تحول دون ان يتمكن الاردني من الترشيح للانتخابات النيابية.

تنص المادة ٤٢ على ما يلي: لا يعين في منصب الوزير اي شخص ما لم يتمتع بالجنسية الاردنية.

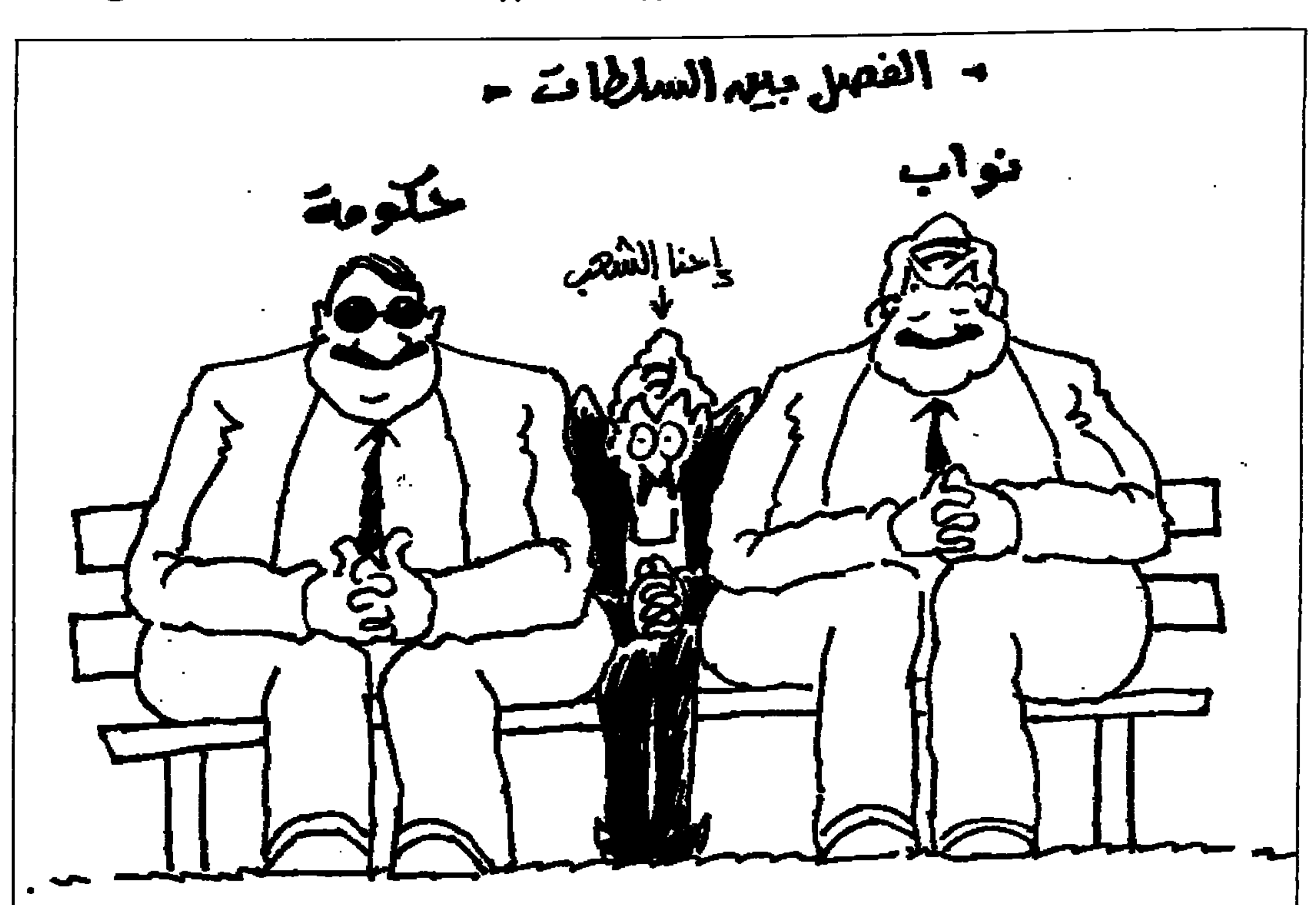
ويعتبر نقيب المهندسين ليث شبيلات احد الداعين الى تعديلات دستورية حيث اكد الحاجة الى اتخاذ اجراءات جديدة لتعزيز الصيغة البرلمانية للنظام الاردني.

ففي مقابلة له مع جريدة الوطن التي تصدر في الولايات المتحدة قال شبيلات:

عبيدات : التوازن بين السلطات عنصر حاسم لتأسيس ديمقراطية حقة

...ن السلطتين التنفيذية والتشريعية

...يات عديدة...اين يكمن الحل؟



على الرغم من ان التعريف الشائع للاردن على انه نظام برلماني ملكي، فانه لا يوجد اي شيء برلماني، وكل ما هو موجود في الاردن لا يفي بمتطلبات النظام البرلماني.

وفي مقابلة اخرى قال السيد شبيلات: "منذ عام ١٩٨٩ كنت في طليعة اولئك الذين طالبوا علنا باجراء تعديلات دستورية تكفل تحويل نظامنا من النظام الاوتوقراطي الى الملكية البرلمانية التي تعتبر البرلمان الشريك الاول والرئيس للنظام الملكي البرلماني.

ودعا شبيلات الى "حياة برلمانية فعلية وفاعلة تضطلع بالمسؤوليات وتخلق القيادات التي تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية" وقال بانه على استعداد ان يعمل مع السيد عبيدات لاجراء اصلاحات دستورية.

وفي حين يرى بعض المنادين بالاصلاح وقادة المعارضة الحاجة الي تعديلات دستورية على اساس ان دستور عام ١٩٥٢ لم يعد يفي بالمتطلبات التي املتها التطورات السياسية والاجتماعية على الصعيدين الداخلي والخارجي فان أخرين يقولون ان هذه الوثيقة القانونية الممتازة، والتي جاء الميثاق الوطني مكملا لها توفر اطارا قانونيا ومؤسسيا لمسيرة الاردن الديمقراطية.

لكن اهم اضافة مقترحة للمادة (٧) تطالب باعتبار اية مخالفة لحريات المواطنين جريمة تستوجب العقاب.

في ورقة له وزعها في عام ١٩٩٥ طالب نجيب الرشدان وهو عضو سابق في مجلس الاعيان ورئيس سابق محكمة التمييز باجراء تعديلات من شأنها تقوية المادة ٧، بحيث تنص على ان اي انتهاك للحريات العامة يعتبر جريمة يعاقب مرتكبها او مرتكبوها.

اما فيما يتعلق باعلان حالة الطوارىء فقد طالب السيد عبيدات بوضع قانون يحدد المعايير التي يمكن بموجبها اعلان حالة الطوارىء ومدتها.

وقال: "يجب ان يتمتع البرلمان بالصلاحية للمصادقة علي اعلان حالة الطوارىء". كما اقترح السيد عبيدات اجراء تعديلات مقيدة للمادة ٣٤ - ٣ من الدستور التي تقول: "للملك ان يحل مجلس النواب" دون ان تشير الى المدة والاسباب والاجراءات الخاصة بتعليق المجلس.

وطالب مجلس المنظمات والجمعيات الاسلامية في الاردن مؤخرا باجراء تعديلات مقيدة للمادة ٣٣ من الدستور ايضا.

هذه المادة تعطي الملك الحق في اعلان حالة الطوارىء وتوقيع المعاهدات والاتفاقيات الدولية. تنص على ان: للملك الحق في اعلان حالة الحرب وعقد معاهدات الصلح. ان اعلان الحرب وتوقيع المعاهدات بين طرفين غير متكافئين او مفروضة على طرف من الاطراف الاخرى نتيجة ضغوط خارجية هي من الاهمية بمكان بحيث لا يجب ان يتحمل مسؤوليتها شخص واحد، يقول البيان الذي وقعه السيد عبداللطيف الصبيحي امين عام المجلس، والذي ربما اشتمل على تلميح لمعاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية الموقعة في عام ١٩٩٤.

"ان حصر مسؤوليات جسام كهذه واتخاذ قرارات حاسمة من قبل شخص واحد حتى ولو كان في اعلى السلم يناقض روح الدستور" كما قال البيان.

من جانبه عارض عز الدين بشدة المطالبة باعادة تحديد دورالملك والسلطة التنفيذية قائلا: ان نفس السلطات معطاة لجميع رئيس الدول. واقترح الية ضمان تنص على ان تمهر الاوامر الملكية بتوقيع من كل من رئيس الوزراء والوزير المختص لكي تدخل حيز التنفيذ.

الا ان عبيدات وعز الدين يتفقان على الحاجة الى محكمة دستورية، وهي ما اشتمل عليها الميثاق الوطني والتي لم تنجز حتى الأن، وتجديد الدورة العادية للبرلمان التي تدوم حاليا اربعة اشهر بموجب الدستور. وتنص المادة ٢ من الفصل الثاني من الميثاق الوطني على تشكيل محكمة دستورية كاحد الاعمدة الاساسية لدولة القانون. وتطالب بان تتخذ قرارات قطعية وملزمة لجميع الهيئات الحكومية والافراد. وتنص على دستورية القوانين والمراسيم.

اما بخصوص تمديد الدورات العادية لمجلس النواب وتطويل دورات البرلمان السنوية، فانها ليست منسجمة مع المسيرة الديمقراطية فحسب، بل ومتناغمة ايضا مع العرف المتبع في بقية العالم، كمايذكر السيد عبيدات الذي اقترح ان يكون مدة الدورة البرلمانية العادية سنة كاملة. من ناحيته ذكر عز الدين انه يفضل ان تبقى مدة الدورة البرلمانية العادية ثلاثة شهور تتبعها استراحة لمدة شهر واحد، وهكذا دواليك.

* *صحفية وباحثة إيطالية متخصصة في الشؤون الاردنية.*

الاردنيون منقسمون حـ

هل يكون الفصل مقدمة الى تعديلات دســ

فريدة السلفيتي *

«يخـتلف الاردنيـون مـا بين مـؤيد ومـعـارض لفكرة الفـصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وهو امر يؤدي الى حرمان النواب من المشاركة في الحكومة.

الدكتور همام سعيد احد نواب الحركة الاسـلامـيـة قـال «ان هذا الدور الرقـابي للبـرلمان قـد خـضـع للمسـاومة من خـلال اشـراك النواب في الحكومـة». وفي هذا الصدد يقول د. سعيد «أن النواب الوزراء يصـادقـون تلقـائيـا على قـرارات الحكومـة وسـياسـاتهـا، ونادراً مـا يطعنون فـيهـا او يعارضـونها. وبذلك فان النواب الوزراء لا يقومون بالدور المنوط بهم».

ويشـارك د. سـعيد في رأيه هذا النائب فرح الربضي الذي يعتقد ان النائب الوزير لا يستطيع ان يشارك في النقاش بفاعلية، الامر الذي يعني ان فعالية البرلمان تتضاءل وتتقوض.

وفي مـعـرض تبـريره لمعارضـتـه لفكرة الجـمـع بين الوزارة والنيـابة، يقـول النائب الربضي «ان الجـمـع بين النيـابة والوزارة، يجـعل النائب عـرضـة للانحـيـاز عند وضـع مشـاريع القوانين. كما ان وجود عدد كبير من النواب في الحكومـة يضـمن لهـا الدعم الضـروري لوضـع التشـريعات التي تراها ملائمة».

بيـد ان الوزير السـابق وعـضـو مـجلس الاعيان، السيد ابراهيم عز الدين يؤكد ان لا حـاجة لتغيير النظام الحـالي رغم وجود بعض مـواطن القـصـور فـيه. ويقول السـيد عـــز الدين، وهو وزير دولة ووزير اعــلام سـابق، «ان اشـراك النواب في الحكومة من شـأنه ان يقـوى أداءها لانه يطعـمـهـا بسياسيين قريبين من نبض الشارع» .

ويضيف السيد عز الدين:

«نحن بحـاجـة الى خـبـراء وممثلين للامـة في الحكومة. فـاذا مـا تألفت الحكومـة من خـبـراء فقط فـقـد نصل في مـرحلة مـا الى وضـع نجد فيه موظفي الدولة. نحن بحاجة الى وزراء يتحسسون نبض الشارع».

ويمضـي السـيـد عـز الدين قـائلاً ان مسيرة الاردن الديمقراطية يافعة، ولم يحن الوقت بعـد للحكم عليـهـا، ولذلك فـمن الافضل ابقاء الحال على ما هو عليه الان. اما بخصوص اشراك النواب في الحكومة، فهو يرى ان عدد النواب الوزراء يجب ان لا يزيد على نصف عدد اعضاء الحكومة.

امـا منتقدو هذا التوجـه فيرون ان اداء البـرلمان يضـعـف عندمـا يبـدأ النواب في التطلع الى اسـتـلام حـقـيـبـة وزارية مسـتخدمين صـلاحياتهم كنواب لتحـقيق مطامع سيـاسـيـة شـخصـية، تتلخص في تقلدهم مناصب وزارية.

في هذا الصـدد يقول الدكتور سـعيد



المصري: الوزراء النواب معنيون في متابعة مصالح جماهيرهم الانتخابية على حساب المصلحة العامة

التل، وهو نائب رئيس وزراء سـابق وعضـو في مـجلس الاعيان، «ان النائب الذي يطمح للحـصـول على منصب وزاري سـيـضـطر لمغازلة الحكومة ومـحاباتها بغية الحصـول على هذا المنصب».

ويعزو مـراقبون اخرون التنافس الشديد على مـقاعد مـجلس النواب الى الطموحات التي يعلقها هؤلاء على تقلد مناصب وزارية.

وفي نفس الاتجاه، يقـول مـؤيدو الفـصل بين السلطتين التنفـيـذية والتـشـريعـيـة ان الحكومات السابقة حاولت ان تحظى بدعم النواب لسيـاسـاتهـا عـبر اعطاء وعـود لهم بتعيينهم وزراء.

الدكتـور مـحـمـد مـحـاسنة، استـاذ العلوم السـيـاسـيـة في الجـامـعـة الاردنيـة، كتب في مقالة له نشرت في الصحف المحلية مؤخراً «ان الفـصـل بين السلطتين سـيـحـرم الحكومـة من آلية ضـغط فاعلة ويجعلها أكثر عرضـة للمحاسبة والمساءلة».

ويقول السـيد طاهر المصري، وهو عضـو في مـجلس النواب ورئيس وزراء سـابق ان النواب الوزراء مـعنيـون بشكل اكبـر في متابعة مصالح جماهيرهم الانتخابية. وغالباً مـا يتـبنون مـصـالح عـشـائرية ضـيـقـة، لا مـواقف تـعـود بالخـيـر والنفـع على الشـعب كله. ويصف السـيـد المصـري ممارسـات النواب الوزراء بأنها تفتقر الى بعد النظر، وتركز على مصالح دوائرهم الانتخابية، ومن ثم فان نظرتهم ضيقة.

وكان الدكتور عبد السلام المجالي قد طالب النواب الوزراء في حكومـتـه بالاستـقـالة من البـرلمان اذا مـا رغـبـوا في الاحـتـفـاظ بمناصـبـهـم الوزارية، واكـد مـا ذهب اليه النائب طاهر المصري بأن النائب الوزير يسـعى لخـدمـة جـمـهـوره ودائرته الانتـخـابيـة، وفي بعض الاحـيـان، على حسـاب المصلحـة العـامـة. يقول الدكتـور المجالي: « اذا كنت نائبـا عن دائرة مـا، ثم اصـبـحت وزيرا، فكيف يمكنك ان تضـمن اعـادة انتـخـابك اذا اخـفـقت في خـدمـة دائرتك الانتخابية».

النائب نادر ظهيرات والذي شـغل حقيبة وزارية في السـابق يرى خـلاف ذلك، حـيث يقـول ان وجـود النائب في الوزارة يجـعله في وضـع افضل لمراقبة اداء الحكومة. وفي مـقـابلة له مـع جـريدة الرأي مـؤخـراً قـال الدكتور ظهيرات «ان النائب الوزير يصـبح اكثـر اضطلاعـاً ومـعـرفـة بمواقع الناس وارائهم، وبالدوائر الانتـخـابيـة والنواب، الامـر الذي يزيد من فـعـاليـة ادائه في الحكومة، لانه يكون ملما بما هو مطلوب».

ويرى فـريق آخـر أن ضـعـف الاحـزاب السياسـيـة لا يصب في صالح الجمع بين الوزارة والنيـابة، ويسـتشـهدون بأمثلة من الديمقراطيات العريقة حيث يشكل الحزب الفائز في الانتخابات الحكومة.

وبهـذا الصـدد يقول السـيد المصـري، الذي يعـارض تعـديل الدسـتـور، لكنه يؤيد الفـصل بين السلطتين، ان الفــصل بين السلطتين امـــر ضـــروري في السنوات القـادمـة الى ان تتـجـذر وتقـوى تجـربتنا الحزبية وبوضـع قانون عصري للانتخابات.

النائب طراد القـاضـي قـال: «في غـيـاب المؤسـسـات الحـزبيـة وعدم نضـج تجـربتنا الحـزبيـة، لا أرى ان الجـمـع بين النيـابة والوزارة يشكل خياراً جيداً...

الدكـتـور المجـالي يؤكـد ان ثمـة ناحـيـة سلبية في الجمع بين الوزارة والنيابة، ذلك ان النائب الوزير يتمتع بقدر أكبر من القوة والنفوذ من الوزير غير النائب، الامر الذي يخلق نوعاً من عدم التوازن.

ويؤيد النائب د. فـوزي طعيمة الجمع بين النيابة والوزارة حـيث ان الدستور الاردني يسـمـح بذلك. ويقـول ان المشكلة تكمن في اسـاءة اسـتـخـدام النظام من قـبل بعض الافـراد الذين يسـعـون الى ارضـاء دوائرهم الانتـخـابيـة او خدمـة مـصـالح شـخـصـيـة ضيقة.

يقـول المراقبـون والمسؤولون ان الدسـتور الاردنـي ، الـذي لا يمنـع ولا يـنص عـلـى وجـوب اشـراك النواب في الحكومـة، يجب ان لا يمس.

(الجـوانب القانونية للفصل بين السلطتين التنفيذية والتشـريعية،) على الرغم من أن النقـاش انصب على الابعـاد السـيـاسـيـة لتقديم نظام جديد لا يسمح لاعضاء مجلس النواب بأن يصـبـحــوا وزراء، الا ان ثمـة قـضـيتين فرضـتـا نفسيهما على الجدل الدائر حـول هذا الموضـوع، وهمـا الجـوانب القـانونيـة والدسـتـورية وتجـارب شـعـوب اخـرى في مـجـال الفـصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

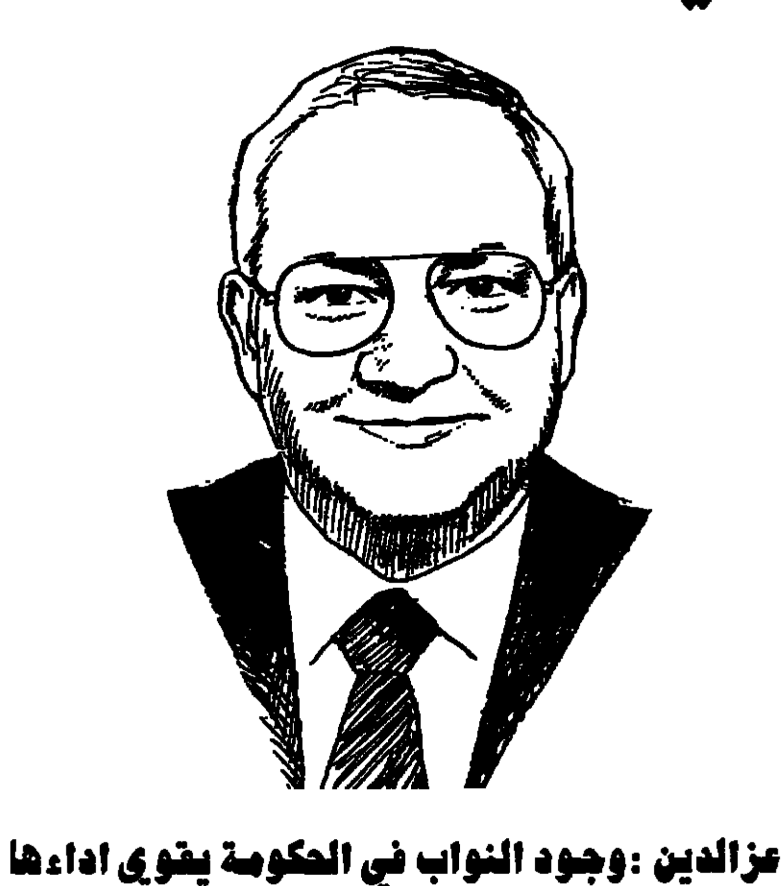
فـمن الناحـيــة الدسـتـورية، لا ينص الدسـتـور على مـشـاركـة البـرلمانيين في الحكومـة ولا يمنعـــهم مـــن ذلك. وبناء عليه، يعتبر تشــكــيل الحــكومـة سواء من خـــارج البــرلمان او داخــلـه اجــراء قانونيا.

ومنذ اجـراء الانتـخـابات النيـابية عـام ١٩٨٩ لاول مـرة منذ عـشـرين سنة، تقلد اعـضــاء من مـجلسـي الاعـيـان والنواب مناصب وزارية في الحكومـات الست التي شكلت منذ ذلك الحين عدا حكومـة واحدة. لذا فان التقليد المتبع هو اشراك النواب في الحكومة، بغيـة ضـمان الحصـول على ثقة المجلس، والذي لا يمكن للحكومة ان تستمر بدونه. وقد كان الدكتور المجالي هو رئيس الوزراء الوحيد الذي لم يشرك اي نواب في

...ول فـــك اشتباك السلطات

...ستورية لا يرغب النظام في اســتحداثها؟





سعيد :البرلمان خضع للمساومة من خلال اشـــــراك النـواب فـي الحـكومـــــة

وزارته منذ عام ١٩٨٩ حيث اورد الحاجة الى تفويض قوي من المجلس كسبب لاتخاذ قرار بتعديل الحكومة بحيث تضم نوابا ووزراء قبل توقيع اتفاقية السلام مع اسرائيل في عام ١٩٩٤. وقد يكون تغيير التقليد المتبع باشراك النواب في الحكومة هو الطريقة التي يمكن من خلالها تقديم النظام الجديد. ويعتبر تعديل الدستور الخيار الاخر.

لكن تقديم النظام الجديد من خلال ممارسته على ارض الواقع يبدو انه الخيار الراجح خاصة في اعقاب كتاب التكليف الذي بعث به الملك الى الرئيس المجالي عند تشكيل حكومته في [illegible]ار.

ويرى كثير من المراقبين ان تعديل الدستور الذي لم يطرأ عليه اي تغيير من عام ١٩٧٤ يظل امرا محظوراً، وبخاصة في هذه المرحلة المبكرة من تجربة الاردن الديمقراطية. ويقول هؤلاء بان الملك وغالبية الجسم السياسي للبلاد لا يحبذون تعديل الدستور الان، لان من شأن ذلك ان يشكل سابقة، يمكن ان يستغلها البعض لطلب اجراء تغييرات دستورية اخرى لا يرغب النظام في استحداثها.

وبناء عليه، فان التغيير في النظام يمكن ان يحدث بدون تعديل دستوري. ويقول المراقبون ان بامكان الحكومة ان تحصل على ثقة المجلس حتى ولو لم تكن برلمانية ويستشهدون على ذلك بحكومة الدكتور المجالي الاولى التي لم تشتمل على اي نائب قبل تعديلها.

ان الرغبة الملكية باستبعاد اعضاء البرلمان من الحكومات من شأنه ان يساعد رئيس الوزراء على الحصول على تفويض البرلمان. نظرا للاحترام الذي يحظى به جلالة الملك من البرلمان.

ان استبعاد البرلمانيين من الحكومة لا يعتبر مخالفة للدستور، الذي يعطي للملك صلاحية اختيار رئيس الوزراء، الذي يجب ان يحوز بدوره على ثقة مجلس النواب.

وعلى الرغم من اجماع الاردنيين على انتهاج افضل الطرق لضمان استمرار ونجاح التجربة الديمقراطية، الا انهم لا يملكون وصفة او نموذجا ديمقراطيا جاهزا يسيرون على هديه. ذلك ان التجارب الديمقراطية للبلدان الغنية بتجاربها الديمقراطية تختلف حسب بناها السياسية وخصوصياتها الاجتماعية.

ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، يفصل الدستور الامريكي بوضوح بين السلطات المختلفة ويؤكد الحاجة الى التوازن بين السلطات الثلاث. وينتخب الرئيس من قبل الشعب، ويعين الوزراء من قبل رئيس الجمهورية ويخضعون لمساءلته، ولا يستطيع الوزراء ان يقوموا بدور المشرّعين فعلى اعضاء مجلس النواب والشيوخ الاستقالة اذا رشحوا كوزراء من قبل الرئيس وفي بريطانيا يشكل الحزب الذي يفوز بالاغلبية البرلمانية الحكومة وفي هذه الحال، يشكل البرلمانيون الحكومة التي يرأسها رئيس الحزب الذي يفوز بالاغلبية البرلمانية. اما المعارضة فتشكل حكومة الظل، ويخضع الوزراء لمساءلة البرلمان المنتخب. وفي فرنسا يخوض الانتخابات شخصان عن كل مقعد في الجمعية الوطنية فاذا اختير العضو الفائز للوزارة مثلا (او توفى مثلا) فإن ما يسمى بالمرشح الملازم يأخذ مكانه في الجمعية .

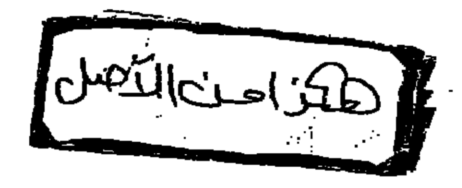
اما بالنسبة للدستور الاردني فيقع في منزلة متوسطة بين النظامين الاميركي والبريطاني. ونظام الحكم في الاردن برلماني ملكي وراثي. وتنقسم السلطة التشريعية الى مجلسين ، هما مجلس الاعيان ومجلس النواب. ينتخب اعضاء مجلس النواب عن طريق الشعب بينما يعين اعضاء مجلس الاعيان (مجلس الملك) من قبل جلالة الملك. يعمل المجلسان في مجال التشريع، الا ان الحكومة تحتاج الى ثقة مجلس النواب.

عزالدين :وجود النواب في الحكومة يقوي اداءها ويطعمها بسياسيين قريبين من نبض الشارع

ان نضج الاحزاب السياسية وقوتها وطبيعة التجربة والتقليد المتبع في الحكومة له تأثير على الطريقة التي يمكن للمجلسين ان يتعاونا معا من خلالها. ومما يجدر ذكره ان الاحزاب السياسية في الاردن لم ترخص الا في عام ١٩٩٢، وان الانتخاب لمجلس النواب يتم على اسس القاعدة الشعبية والولاءات العشائرية. ولهذا لا يستطيع اي حزب سياسي اردني بمفرده او ائتلاف حزبي في الاردن ان يضمن غالبية مقاعد البرلمان، بحيث يتأهل لتشكيل الحكومة، على غرار ما هو عليه الحال في بريطانيا.

ويورد المؤيدون لفكرة الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية هذه الحقيقة في معرض مطالبتهم بالفصل في هذا العدد ويقول السيد طاهر المصري، رئيس الوزراء الاسبق «نحن بحاجة الى الفصل بين السلطتين لعدة سنوات قادمة الى ان يتجذر نظامنا الحزبي ويتقوى، ويوضع نظام انتخابي متطور».

** صحفية وباحثة اردنية*



هكذا من الاصل

تقرير المجموعة الاقتصادية الاس

الاتفاقيات السياسية في الشرق الاوس

المشرق - خاص

يتفق الكثيرون على ان تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الاوسط يعتمد الى حد بعيد على تحقيق آمال وتطلعات شعوب المنطقة نحو حياة افضل.

وتشكل التنمية الاقتصادية العنصر الاهم نحو تحقيق هذا الهدف. وعليه فقد تشكلت مجموعة عمل اقتصادية استراتيجية منبثقة عن مجلس الادارة الدولي للمشروع الاميركي الشرق اوسطي التابع لهيئة العلاقات الخارجية الاميركية والذي يضم في عضويته سمو الامير الحسن والامير بندر بن سلطان (سفير المملكة العربية السعودية في واشنطن) بالاضافة الى شخصيات دولية، اميركية وعربية واسرائيلية اخرى.

ورأس مجموعة العمل الاقتصادية رئيس بنك الاحتياط الاميركي السابق بول فولكر والتي ضمت الدكتور جواد العناني ومدير المشروع الاميركي - الشرق اوسطي هنري سيجمان من بين اقتصاديين معروفين من شتى انحاء العالم.

لقد اسست هذه المجموعة في عام ١٩٩٤ كنتيجة للمباحثات التي جرت في مؤتمر القمة الاقتصادي الذي عقد في الدار البيضاء في ذلك العام.

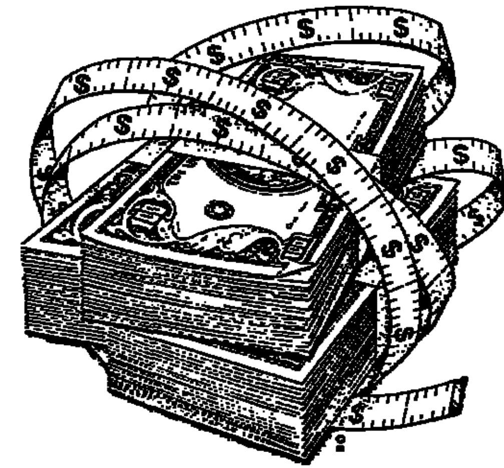
وقدمت المجموعة تقريراً الى مؤتمر قمة عمان في ١٩٩٥ وتعامل التقرير بشكل اساسي مع الترتيبات المالية التي من شأنها ان تدعم التنمية الاقتصادية في المنطقة.

وقد طلب من المجموعة بعدها ان تستمر في عملها لعام آخر مع التركيز على الترتيبات التجارية في منطقة الشرق الاوسط.

ولكي تقوم بمهمتها استقطبت المجموعة عددا من الخبراء العارفين بأمور المنطقة وسياساتها التجارية.

وبناء على دراسات قدمها اولئك الخبراء فان المجموعة قد توصلت الى عدة توصيات لتقديمها الى مؤتمر القمة الاقتصادي في القاهرة. وبعكس التوقعات قبل سنة من تاريخ تقديم التقرير فان الاوضاع الاقتصادية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة قد ازدادت سوءا مما يعرض العملية السلمية نفسها للخطر.

فيما يلي نص التقرير الذي قدمته المجموعة في اواخر عام ١٩٩٦ والذي ينشر في الاردن لأول مرة:



في ضوء التطورات الاخيرة في منطقة الشرق الاوسط فاننا نشعر بأن التنمية الاقتصادية لا يمكن ان تتقدم دون وجود بنية سياسية مستقرة ومفتوحة.

ان التنمية الاقتصادية المرضية تستدعي درجة كبيرة من الاعتماد المتبادل بين دول المنطقة ولا بد من وجود رغبة في التكيف من اجل التغيير.

وسوف يحتاج النشاط الاقتصادي في بعض القطاعات الى اعادة توجيه مكاسب اكبر للدول ككل وللمنطقة بشكل كامل.

يمكن اظهار ان التخلي عن السياسات الاقتصادية الانعزالية والحمائية سيكون ذا نتائج اقتصادية مفيدة، ويستدعي تحقيق التقدم شيئا من الثقة بان سياسات واتفاقيات الحكومات سيتم الابقاء عليها، كما يمكن تنفيذ العقود واحترام المشاريع المشتركة بين الدول، وبالتالي تحقيق الفوائد المشتركة.

ان بناء تلك الثقة ينبغي ان يكون عملية تتم خطوة خطوة، ويمكن للنجاح ان يؤكد نجاحاً آخر وبالتالي يعزز الروابط السياسية والسلام، لكن العملية ستدفن في مهدها اذا غاب الالتزام المشترك بالسلام.

تود المجموعة ان تكرر قناعتها القوية بأن التنمية الاقتصادية ينبغي ان تعتمد على اساس راسخ من الاستقرار المالي والميزانيات الثابتة والمدخرات الكبيرة وعلى اقتصاد خاص مزدهر في اقطار المنطقة.

ان الاجماع الفكري المتزايد وشواهد التقدم في تلك المجالات في معظم الاقطار امر مرغوب فيه. لكن يتضح لنا ان العملية ما زالت في بداياتها في عدة اقطار في المنطقة.

وفي هذا السياق نؤكد على الدور الرئيسي الذي ينبغي ان يلعبه نظام تجاري اكثر انفتاحا في المنطقة على العالم الخارجي. ونؤكد على التجارة الليبرالية بسبب فوائدها من حيث تقليص التكاليف وزيادة رفاه المستهلكين وخياراتهم.

ان نظام التجارة المفتوح يشكل جزءا لا مفر منه من جهود ترمي الى زيادة التنافس وتشجيع الاستثمارات المحلية والخارجية وهي القوى الدافعة من أجل الكفاءة والنمو.

وفي الوقت ذاته فان نظام التجارة المفتوحة يشكل واحدا من افضل الضمانات التي يمكن توفيرها للحفاظ على نظام سوق داخلي وخارجي، يتمتع برقابة حكومية وتدخل محدود وتمويل مناسب.

وتشير المجموعة الى ان الشركاء التجاريين الطبيعيين سيظلون متجهين نحو الاقطار والمناطق الاخرى.

ان اقطار المنطقة تعتمد على التكنولوجيا والبضائع المصنعة والخدمات المتطورة من الاقطار الصناعية.

بينما يوفر سكان وصناعات العالم الصناعي الاسواق للمواد الغذائية والمعادن والبضائع اللازمة لاسواق العمل.

من هنا يتوجب الانتباه الى وضع ترتيبات تجارية بين اقطار المنطقة وباقي اقطار العالم واقطار المنطقة ذاتها.

الاتفاقيات التجارية داخل المنطقة

لقد شاعت الاتفاقيات التجارية الاقليمية الواسعة والشاملة مثل الاتحاد الاوروبي (EU) ونافتا (NAFTA) وميركوسور (MERCOSUR)، ويبدو ان هذه الاتفاقيات تتفق مع نظام تجاري متعدد الاطراف، وذلك لانها ترافقها تحقيقات عامة في التعريفات الجمركية وتوسيع القواعد التجارية الدولية، لذلك اثير مفهوم منطقة تجارة حرة تضم اقطار الشرق الاوسط وشمال افريقيا. وستكون احدى الفوائد تجنب التضارب بين انتشار اتفاقية اقليمية ثنائية او اكثر محدودية تعمل ضد الكفاءة وتقلص الحوافز الاستثمارية.

بعد التأمل فان المجموعة ترى ان اتفاقية تجارة حرة اقليمية واسعة لن تكون عملية في المستقبل المنظور وسوف تؤدي الى بضع فوائد في المرحلة الراهنة من تطور معظم الاقطار في المنطقة.

ان الحواجز السياسية واضحة بانتظار المزيد من التقدم نحو السلام والثقة المتبادلة.

فعلى الصعيد الاقتصادي وحده فان الاختلافات في مستويات النمو ودرجة انفتاح الاقتصاديات المختلفة تستدعي تكيفا كبيرا وسريعا. وستكون التوترات الناجمة ذات اثر عكسي على الهدف الكلي كما ان الانماط التجارية الطبيعية السائدة تحد من المكاسب المحتملة.

هنالك اسباب قوية وصالحة للتقدم بليبرالية محدودة اكثر بين الاقطار المجاورة وباقي العالم.

هنالك عناصر تكامل طبيعية بين اسرائيل والاردن والمناطق الفلسطينية، فاسرائيل متطورة اقتصاديا وقوية تكنولوجيا لكنها مكتظة بالسكان ومعزولة، وتملك جاراتها عمالة رخيصة وحاجة ملحة للاستثمار والاسواق.

ان المصلحة الاقتصادية المتبادلة في تقليص الحواجز وتطوير التجارة تعتمد على عملية السلام، لكن منافع التجارة، خاصة بالنسبة للفلسطينيين ستوفر تعزيزا عمليا لعلاقات ودية اكثر ودا، واذا سمحت السياسة فان لبنان وسوريا ومن ستكون شريكات منطقية في تجمع اقليمي اوسع.

وشبيها بذلك فان دول المغرب العربي تملك الحوافز للحركة التجارية بينها ويمكن لها ان توفر جسرا طبيعيا كما يمكن ظهور اتفاقية اقليمية عريضة تضم دول الخليج التي نستبعدها حاليا.

لدى التطرق لهذه الاتفاقيات فاننا نود التركيز على قضيةعملية واحدة فالمعالجة الفكرية والاتفاقيات البروتوكولية غير كافية، وما يلزم هو برامج محددة للتعرفة وجداول زمنية مفصلة وواقعية واجراءات جمركية معدلة، وبدون الارادة السياسية والمساعدات التقنية اللازمة لترجمة الافكار العريضة الى حقيقة واقعة فان الاتفاقيات ستكون فوقعة جوفاء!

يمكن تحقيق تقدم عملي بتخفيف الاجراءات على الحدود مثلا، دون انتظار الترتيبات الشاملة.

ان المهم هو ان هذه ا لمبادرات الاقليمية ينبغي ان تتم في سياق العضوية والتعاون مع المنظمات والسياسات التجارية المتعددة الجنسيات.

تعقد اسرائيل اتفاقيات تجارة حرة مع اميركا واوروبا ويمكن ابرام اتفاقيات بين اقطار المغرب والاتحاد الاوروبي، ونعتقد ان هذه الترتيبات مع اقطار خارج المنطقة يمكن ان تحقق هدفها بتعزيز التجارة والتنمية للمنطقة ضمن اطار يتصف بالليبرالية التي ورد ذكرها سابقا.

...تراتيجية للشرق الاوسط

...ـط بحاجة الى مكاسب اقتصادية كي تدوم

.. ان فائدة الترتيبات مع الاقطار الاخرى تكمن في قدرة مثل هذه الترتيبات على ترسيخ وتعزيز التصحيح الداخلي في الاقطار الاقليمية اضافة الي مساهمتها في فتح اسواق في اقتصاديات الدول الصناعية.

.. يكمن الخطر في اقامة علاقات ثنائية على حساب ترتيبات اقتصادية أكفأ وعدم تشجيع العلاقات السياسية الاقليمية، مما يحول دون الاستثمارات الجديدة اللازمة لتعزيز النمو بسبب الحجم الصغير للاسواق الوطنية الاقليمية.

من اجل زيادة الامكانات وتقليص المخاطر فان هنالك عدة طرق مفيدة:

١– يجب على الترتيبات مع الاقطار الثالثة ان تشمل التجمعات الاقليمية المتعددة.

٢– التنازلات الممنوحة كجزء من النسق الاوروبي او ترتيبات الاقطار الاخرى يجب ان تشمل شركاء من المنطقة.

٣– يجب ان تشمل الترتيبات مع اوروبا منظمة نافتا واليابان ان لزم.

الاتفاقيات القطاعية

ان الاتجاه نحو تحقيق تقدم مبكر وذو مغزى في مجال التنسيق الاقليمي يحتاج الى اتفاقات قطاعية تغطي قطاعات اساسية تستدعي اعتمادا متبادلا.

ان السياحة وتوليد الطاقة وتوزيعها تدل علي امكانات مهمة واضحة. كما ان الاتصالات الكفؤة والمواصلات تستدعي تعاونا اقليميا.

ان وسائل الاتصالات والمواصلات الكفؤة تستدعي بالضرورة تعاونا اقليميا يجعلها اكثر كفاءة.

كما يشكل التوزيع العادل والمعقول للمياه جزءا من السلام النهائي اضافة الى اقامة المشاريع الزراعية والصناعية المشتركة.

نحن نعي تماما حقيقة ان التأكيد على مثل هذه الاتفاقيات القطاعية يستدعي ايضا التأكيد على العلاقة المتينة بينها وبين الاتصالات السياسية والاقتصادية.

المنافع المتبادلة

ان الاتجاهات العامة و الاتفاقات التجارية التي نقترحها وندعو اليها تصب بشكل عام في المصلحة الاقليمية العامة، ومن المفترض ان تستفيد منها كل دولة على حدة.

ولكن من المفيد ان نحذر ان بعض القطاعات في بعض الدول ستحتاج الى التأقلم وهي عبارة عامة تعني على الاقل نقصا في الوظائف او الدخل لبعض المؤسسات او الصناعات. ولقد اصبح من المقبول في المباحثات التجارية ان يتعرف المتباحثون على القطاعات التي تحدث فيها الخسارة وان يتفقوا على خسائر وارباح متبادلة. اننا نسلم بان الاصرار على مبادلة الربح والخسارة من شأنه ان يعيق التقدم السريع نحو تجارة حرة، فمن المعلوم ان بعض الدول المعنية هي اما فقيرة او محدودة الموارد او ان سياساتها الاعلامية السابقة تعيق توجهها نحو الاصلاح. ان التصحيح في مثل هذه الدولة سيكون قاسيا وصعبا. وعليه فاننا نؤمن ان الاتفاقات التجارية في الاقليم يتوجب ان تستفيد من التجارب السابقة في اقاليم اخرى بين القوي والضعيف كما يظهر على سبيل المثال في مبادرة يوروميد (اوروبا البحر المتوسط)، ومن شأن هذا ان يؤدي الي تنازلات ليست بالضرورة متناسقة، وقد تكونت هذه التنازلات على شكل توقيتات متعلقة بالسرعة التي يتم فيها تحرير الاقتصاد، وفي بعض الحالات لا ضير من قبول بعض الاختلالات.

وهناك سابقة لهذا في الاتفاقات التجارية بين الاردن واسرائيل. ونحن نشعر انه من اللائق – بل من الضروري – ان تقوم اسرائيل التي يبلغ دخل الفرد فيها اضعاف ما يقابله في الدول المجاورة والتي لديها اقتصاد اكثر مرونة واكثر قدرة على المنافسة بعقد اتفاقات لخرى ليست متناسقة. ومع ان مصر – مثلا – افقر من اسرائيل فان اقتصادها رغما عن ذلك اكبر واكثر تنوعا من الاقتصاد الفلسطيني وعليه فان الاختلاف في التربة الاقتصادية يمكن ان ينعكس في الاتفاقات التجارية.

في تقريرنا لقمة عمان الاقتصادية ركزنا على الحاجة الى ايجاد منتدى لتسهيل التعاون والتنسيق وما زلنا نعتقد بوجوب اقامة منتدى اقليمي تشارك فيه الاقطار المانحة والمؤسسات الدولية.

ان تشكيل منتدى اقليمي تشارك فيه الدول المانحة لا ينبغي ان ينتظر تشكيل وانشاء وتمويل بنك الشرق الاوسط للتنمية المقترح. هذا البنك الذي لم يحصل حتى الآن على دعم مالي كامل من الدول المالية المهمة في الاقليم او في الدول المحيطة به.

اقتراحات المجموعة للاقتصاد الفلسطيني

تدعو لانتباه خاص لحالة الاقتصاد الفلسطيني وخاصة حاجته الملحة لتحسين مبكر. ان الاقتصاد الفلسطيني الضعيف يعاني معاناة قاسية من التقييدات الحدودية التي تفرضها السلطات الاسرائيلية. وهو يعاني ايضا من انعدام الاستثمار الخاص الذي ادى الى تحجيم النشاط الاقتصادي وادى الى البطالة العالية جدا. ان تدني النشاط الاقتصادي الملحوظ منذ التوقيع على اتفاقات اوسلو قد ادى الى ضعف الدعم للعملية السلمية حتى قبل الاحداث الاخيرة.

ان استئناف محادثات السلام من شأنه ان يؤدي الي خلق الظروف المناسبة لتحسن الوضع الاقتصادي وان يسارع في التقدم نحو التكامل الاقتصادي الاقليمي.

ونحن مقتنعون، علي اية حال، ان اجراءات مستعجلة لتحسين وضع الاقتصادي الفلسطيني لا يمكنها الانتظار. فمن الضروري العمل الآن في الحقول التي لا تعتمد على الحلول السلمية او التي تتعلق بما يعتقده الاسرائيليون امنا لهم.

الوضع الاقتصادي الفلسطيني

١– قبل التوقيع على اتفاقات اوسلو كان الاقتصاد الفلسطيني يعتمد كلية على التجارة مع اسرائيل وتوظيف العمالة هناك. وكانت هذه العلاقة تخدم المصالح الاسرائيلية بشكل رئيسي.

٢– وكان من هدف اتفاقات اوسلو اصلاح هذا الخلل في العلاقة وذلك بجعل الاتحاد الجمركي الحالي اكثر تناسقا آخذا بعين الاهتمام بعض الاعتبارات الفلسطينية.

٣– وعلى اية حال وكنتيجة لاغلاقات الحدود فان الوضع الاقتصادي في الضفة والقطاع قد تدهور بشكل حاد منذ التوقيع على اتفاقات اوسلو:

فقد كان هناك اكثر من ٣٠٠ يوم اغلاق منذ ايلول عام ١٩٩٣. وقد انخفضت العمالة الفلسطينية في اسرائيل من ١٥٠ الف عامل الى ٣٥ الفا في الوقت الحاضر، وهذا أدى الى انخفاض دخل الفرد بنسبة الثلث منذ ايلول ١٩٩٣، بينما استمرت الصادرات الاسرائيلية الى الضفة والقطاع دون اية معوقات وانخفضت الصادرات الفلسطينية الى اسرائيل والعالم بشكل حاد نتيجة القيود المتعددة.

– وظلت العلاقة الاقتصادية بين الضفة والقطاع والقدس الشرقية مجزأة وظلت الواحدة منها مقطوعة عن الاخرى. ونتيجة لذلك اصبحت هذه الوحدات اقل تكاملا من الوضع قبل اوسلو. وحتى في الضفة نفسها اصبحت كثيرا من القطاعات معزولة عن بعضها البعض نتيجة للاغلاقات المتكررة.

– وقد أدت الاغلاقات ومنع حركة العمال الى جفاف الاستثمارات الاجنبية في القطاع الخاص.

ماذا يجب عمله؟

ليست مجموعة استراتيجية الشرق الاوسط الاقتصادية في موقع يمكنها من اصدار الاحكام على المبررات الامنية لعمليات الاغلاق التي تفرض على غزة والضفة الغربية ونحن نحث على العمل في اربع مجالات لتوفير اساس للاستثمار واحياء النمو الاقتصادي.

١– تقليص اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على اسرائيل باقامة مرفأ في غزة والسماح بعمليات المطارات في غزة والضفة الغربية وتقوية وسائل النقل والعلاقات التجارية مع الاردن ومصر.

٢– يحتاج الاقتصاد الفلسطيني الى تسهيل العلاقات التجارية الطبيعية وحركة الناس داخل المناطق. وهذا يستدعي اقامة ممر حر بين غزة والضفة الغربية، واحياء العلاقات الاقتصادية بين الضفة الغربية والقدس الشرقية.

٣– يتوجب وضع اطار قانوني يحكم الارض والموارد المائية لتوفير اساس مأمون للاستثمارات المحلية والخارجية.

٤– يجب اقامة منطقة تجارة حرة دولية في غزة لاستيعاب جزء من الفلسطينيين العاطلين عن العمل ولتشجيع الاستثمارات ونقل التكنولوجيا.

ان السياسات المقترحة لا تعتمد على التقدم السريع نحو التسوية النهائية ولكنها تحترم الاعتبارات الامنية لاسرائيل. ولكن نجاحها يعتمد على الاجراءات الاسرائيلية وعلى المجتمع الدولي والفلسطيني انفسهم.

وفي هذا الخصوص:

– على اسرائيل ان تعمل على تحويل العائدات الجمركية على الواردات الفلسطينية عبر اسرائيل فورا الى السلطة الفلسطينية وان تخفف القيود المفروضة على حركة البضائع والعمال من الضفة والقطاع.

– على الدول المانحة ان تبدأ باتخاذ الخطوات لصرف الاموال التي كانت تعهدت بها في مؤتمر باريس في كانون الثاني عام ١٩٩٦ وان تقوم بسد الثغرات في الخزينة الفلسطينية التي نتجت عن الاغلاقات وان تسارع في تنفيذ برنامج الاستثمار الاساسي. وعليهم ايضا الاستمرار في تقديم المساعدات العاجلة لخلق فرص عمل في المناطق الفلسطينية. ان فشل الرئيس عرفات في تفويض الصلاحيات لادارة الاقتصاد للمؤسسات المعنية والخبراء قد اديا الى تعطيل هذه المؤسسات والى حصول تنمية سريعة. ان على السلطة الفلسطينية ان تقوم ببناء القاعدة المؤسسية للاقتصاد الفلسطيني التي من شأنها ان توفر المناخ للاستثمار وان توفر البنية المناسبة للنماء الاقتصادي وذلك بخلق التناسق بين الانظمة القانونية والقضائية في كل من الضفة والقطاع، هذا بالاضافة الى جعل اعمال الميزانية الفلسطينية اكثر شفافية. لقد ادت الصعوبات التي واجهها تنفيذ الاتحاد الجمركي وتحصيل الضرائب الى الدخول في احتكارات بين السلطة والقطاع الخاص لاستيراد بعض المواد الاساسية وتحصيل الضرائب عليها، على اية حال وحالما انتهت هذه الصعوبات فان على السلطة الوطنية ان تتوقف عن اعمال التجارة والانتاج التي من الافضل تركها للقطاع الخاص وان تركز جهدها (اي السلطة) على بناء المؤسسات التعليمية والصحية ووضع الاسس لمجتمع مدني.

هكذا اعلن الأمل

اعلان كوبنهاجن : الاختبار الصعب في الظروف المتغيّرة

مائدة كيلاني*

عندما قرر المثقفون العرب قبول دعوة الخارجية الدنماركية والمشاركة في مؤتمر كوبنهاجن للعمل من اجل السلام مع نظرائهم الاسرائيليين كانوا يعرفون في قرارة انفسهم ماذا ينتظرهم عند عودتهم. فلم يكن يتوقع اي منهم ان تطلق الزغاريد او ان يتم استقبالهم بالاحضان في بلدانهم التي شهدت جدالات حادة بين مؤيدي ومناصري السلام. فكل الذين شاركوا في لقاءات مشابهة في الماضي منذ وقبل مؤتمر مدريد تعرضوا للنقد الشديد من كل الجهات وعلى كل الاصعدة لمجرد انهم التقوا مع اسرائيليين.

مع ذلك، قرر معظم الذين تمت دعوتهم الذهاب الى كوبنهاجن لايمانهم بقضية السلام او ربما لاملهم بأن يكون هذا اللقاء نقطة تحول بالنسبة لما يسمى بقضية التطبيع. ربما كانوا على حق. فردود الفعل التي توالت بعد اعلان وثيقة كوبنهاجن تدل على ان الانتقادات (وكان هناك مديح ايضا) لم تكن موجهة على فكرة اللقاء مع اسرائيليين بالتحديد بل على تفاصيل ونتائج اللقاء نفسه.

ان النظر الى الجدل الذي اثير مؤخرا بعد نشر وثيقة كوبنهاجن يكشف ان معظم الكتاب والمحللين كانوا مهتمين بشكل خاص، بمعرفة ماذا دار خلال الاجتماع وكيف تمت صياغة البيان واذا ما كان يلبي طموحات الشعب العربي والفلسطيني ام لا.

كان هناك القليل من النقد الموجه على فكرة انعقاد اللقاء نفسه مع اسرائيليين. وحملة النقد على المشتركين كانت تتركز حول اغفال الوثيقة لعدد من القضايا المتعلقة بحقوق الفلسطينيين مثل قضية القدس، المستوطنات، واللاجئين وحق العودة. وبالرغم من ان هذه النقاط قد تمت تغطيتها في الوثيقة باستثناء حق العودة تحديدا. وبينما اشار البعض إلى ان هذه النقاط لم تغطى بالشكل الكامل، ذهب اخرون الى انتقاد الفترة الزمنية المحددة لنقاش وصياغة البيان مؤكدين ان المشاركين العرب قد ذهبوا ليوقعوا على بيان كان قد اعد مسبقا من قبل مجموعة منتخبة من المصريين والاسرائيليين. وهذا في الحقيقة ليس صحيحا حسبما اكده المشاركون الاردنيون في المؤتمر.

هذا بالطبع نقطة تحول في الجدل الدائر حول التطبيع في الاردن، فهذا النوع من النقد الذي وجه للمشاركين العرب يختلف اختلافا جذريا عن الهجمات السابقة التي كانت تشن في السابق على الموالين للسلام والمهتمون بالسلام لمجرد انهم اجتمعوا مع اسرائيليين فقد ولت الايام ، على ما يبدو، على اتهام البعض وتخوين الاخرين لمجرد المشاركة في لقاء مع الاسرائيليين. فادونيس ، الشاعر والكاتب الكبير، طرد مثلا من اتحاد الكتاب العرب لمشاركته في مؤتمر غرناطة الذي اشترك فيه مثقفين اسرائيليين. ورفض دعوة الاردن لاحياء امسية ثقافية في مهرجان جرش بسبب الحملة الشرسة التي قادتها كافة الفعاليات والنقابات المهنية ضده.

واصبح ادونيس، في ليلة وضحاها، «خائناً» وتنفث كتاباته سموماً في عقول الجيل الجديد لمجرد انه قبل ان يجلس ويتحدث مع اسرائيليين. وليس هذا فحسب بل كل الكتاب والمناصرين للقاء غرناطة تم وضعهم على القائمة السوداء.

هذا بالاضافة الى ان الهيئات العامة للنقابات المهنية تبنت عدة قرارات تمنع اعضاءها من قبول دعوة او الاشتراك في مؤتمر يحضره اسرائيليون وحذرت كل عضو بالفصل اذا ما قام بأي عمل يشير من قريب او من بعيد الى التطبيع مع الاسرائيليين. وبالفعل تم طرد احد المحامين من النقابة بعد زيارته لاسرائيل وتم فصل عضو اخر في رابطة الكتاب الاردنيين لانه اعطى مقابلة لصحيفة اسرائيلية. ولا ننسى بالطبع المعركة المريرة التي مر بها سلطان الحطاب، الكاتب اليومي في جريدة الرأي اليومية، مع نقابة الصحفيين الاردنيين لانه اعطى مقابلة للتلفزيون الاسرائيلي اثناء انعقاد مؤتمر مدريد عام 1991. ولم يستعد عضويته للنقابة الا بعد ان اصدرت المحكمة قرارا بهذا الخصوص.

قد يكون من المستحيل الان الدعوة لعزل رئيس الديوان الملكي وسفير الاردن السابق الى الامم المتحدة عدنان ابو عودة سياسيا لانه شارك في مؤتمر الدنمارك. وقد يكون من الصعب التصور ان المعارضين للقاء سيبعثون برسائل تهديد او يقوموا بشن حملات تهديد شخصية ضد الذين حضروا اللقاء كما حصل في السابق. صحيح ان نقابة المهندسين طالبت بفصل المهندس زياد صلاح لانه وقع على البيان ولكن من غير الواضح ان النقابة ستدخل في معركة شرسة لتحقيق ذلك. فالاصوات الرافضة التي كانت في الماضي تعيش على ارهاب الناس وعلى تخوينهم بدأت بالتلاشي تدريجيا.

او هكذا يبدو. نرى المعارضين اليوم يأخذون منحى آخر في طرائق نقدهم الا وهو النقد البناء. ففي مقال للنائب توجان فيصل، المعروفة بمواقفها المتشددة تجاه العملية السلمية، اشادت بطريقتها الخاصة بمؤتمر كوبنهاجن حيث اشارت بامكانية اعتباره خطوة ايجابية خصوصا وانه يشير الى اهمية ممارسة الضغط على اسرائيل من اجل تجميد المستوطنات وجعل المنطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل. واضافت ان مؤتمر كوبنهاجن قد حقق الكثير من مطالب الفلسطينيين وتحدت الموقعين على البيان ان يطبقوه.

الان، اذا كان هذا نقطة تحول من الماضي، ما هو الدافع؟ هل من الممكن ان يكون الرافضون في البلاد العربية والاردن بشكل خاص، قد بدأوا يدركون انه لا يوجد هناك بديلا للسلام؟ وان حمل السلاح والدخول في الحرب لاسترجاع الحقوق الفلسطينية والعربية لن يكون في صالحهم ولم تكن اصلاً من ضمن الاحتمالات؟

بعض المحللين يعتقدون بوجود علاقة ما بين هذا التفكير والتطورات الديناميكية في السياسة الاسرائيلية. فالخوف والقلق اللذان صاحبا مجيء بنيامين نتنياهو الى الحكم قد ساعدا الى حد ما في دفع البعض الى ادراك انه ما لم تتعاون القوى العربية والاسرائيلية المحبة للسلام ستدخل المنطقة في حلبة الصراع مرة اخرى. وحيث ان معظم المناهضين للتطبيع واكثر المعارضين شدة لا يطالبون بمثل هكذا خيار، اي خيار الحرب، قد يقبلون الان خيار الانظمة العربية المتمثل بالتحدث مع الاسرائيليين الذين يريدون السلام كطريقة لمنع الجماعات المتطرفة الاسرائيلية من تحقيق برامجها التوسعية. قد يكون التغير في المناخ السياسي في الاردن عاملا اخرا مهما في هذا التوجه الجديد. فتوقيع الاردن على اتفاقية وادي عربة، والتي واكبتها تغيرات في القوانين والانظمة التي كانت في السابق تعتبر اسرائيل عدوا، قد وضع حداً لمناورات المعارضة الاردنية من استغلال كل ما من شانه الحاق الضرر ضد الذين يؤمنون بالسلام او يتحدثون او يقيمون علاقات مع اسرائيليين. فمع ان المعارضة مازالت معترضة على هذه المعاهدة الا انها، اي المعاهدة، قد وضعت حدا للضغوطات التي من الممكن ان تمارس على المثقفين الاردنيين.

هذا بالاضافة الى الاجواء الديمقراطية النسبية التي تمتعت بها المعارضة منذ مجيء حكومة عبد الكريم الكباريتي في شهر شباط العام الماضي خصوصا فيما يتعلق بالعلاقات مع اسرائيل. بينما لم تستطع المعارضة مجرد اقامة مؤتمر مناهض للتطبيع قبل اقل من عامين، نجد الان النقابات المهنية، احزاب المعارضة ورموز المعارضة في الاردن قد قاموا بكل الترتيبات اللازمة بما فيها حشد وتعبئة الجماهير ضد معرض للصناعات الاسرائيلية بدون صعوبة تذكر.

وبالرغم من ان نقابة المهندسين تواصل محاولاتها لطرد المهندس صلاح، الا انها منهمكة اكثر في مناوشات مع الحكومة لتأمين حقوق اعضائها وتحسين رواتبهم وامتيازاتهم..

ونجد ان قانون الانتخاب والتأكد من اجراء انتخابات نيابية نزيهة اهم بكثير لاحزاب المعارضة من العلاقات مع اسرائيل.

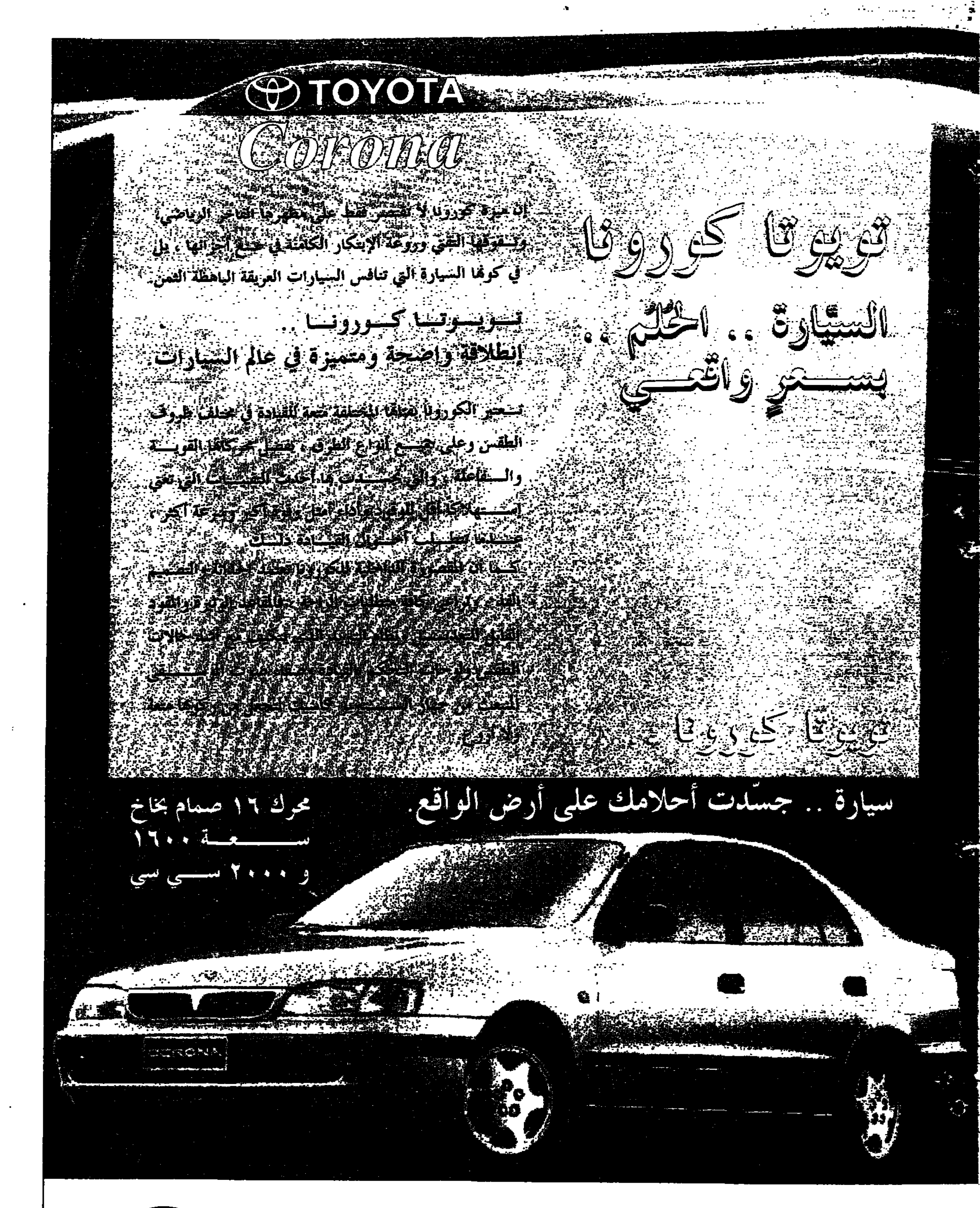
هذا بالاضافة الى التغير الواضح في موقف الاسلاميين سواء على قضية اشتراكهم في الحكومة من غير قبولهم رسميا بمبدأ التسوية السلمية او على صعيد قبولهم بوجود اسرائيل بدون الحاجة للتعامل بشكل مباشر مع المسؤولين هناك. هذا التغير يفسر الموقف الهادئ للاسلاميين، على غير العادة، من وثيقة كوبنهاجن. فقد تم ذكرها وانتقادها كرفع عتب بدون التهجم الشديد الذي الفت الجماهير العربية على سماعه من الاسلاميين كلما تحدث مسؤول او مواطن عربي مع يهود او اسرائيليين، مع انهم اتهموا في بيان اصدروه المشاركين بالشبهة ، وقد شارك عضو قيادة حماس جميل حمامي في مؤتمر كوبنهاجن. ومع ان السيد حمامي قد سجل تحفظا على الوثيقة الموقعة الا ان مشاركته بحد ذاتها تعتبر نقطة تحول في الخط العام لحركة حماس تجاه اسرائيل والتي من الممكن ان تعكس بدورها موقف الاسلاميين في الاردن.

قد يكون هذا التحول في الموقف العربي الشعبي تجاه اسرائيل تحولاً ايجابياً لكن ما لم ترصد دراسات بهذا الموضوع، تبقى كل الاحتمالات مجرد تخمين. في نهاية المطاف، يبقى مؤتمر كوبنهاجن اختباراً كيميائيا ينتظر المشاركون فيه ظهور الخلطة الجديدة. التي قاموا بطبخها على عاتقهم وحسب ذوقهم هم.



محور الجدل الذي دار حول اعلان كوبنهاجن تفصيلي اكثر منه عقائدي

* صحفية وباحثة اردنية


TOYOTA
Corona
إن ميزة كورونا لا تقتصر فقط على مظهرها الفاخر الرياضي،
وتفوقها التقني وروعة الإبتكار الكامنة في جميع أجزائها ، بل
في كونها السيارة التي تنافس السيارات العريقة الباهظة الثمن.
تويوتا كورونا ..
إنطلاقة واضحة ومتميزة في عالم السيارات.
تويوتا كورونا
السيّارة .. الحُلم ..
بسعرٍ واقعي
سيارة .. جسّدت أحلامك على أرض الواقع.
محرك ١٦ صمام بخاخ
سعة ١٦٠٠
و ٢٠٠٠ سي سي

هكذا من الاصل

يد القانون.. قادت الصحافة إلى مأزق صعب

٦٢ قضية قضائية ضد الصحافة - اليومية والاسبوعية خلال اربع سنوات

المشرق - خاص

تفتخر الحكومات المتعاقبة منذ عام ٩٢ بانجاز قانون المطبوعات والنشر الجديد، وتتكر الجسم الصحفي مرارا وتكرارا بالتنازلات التي قدمتها من اجل اعلاء حرية الصحافة في الاردن وخاصة انها ، اي الحكومة، لم يعد لها الحق باغلاق ومصادرة الصحف وكأن حرية الصحافة في الاردن هي احسن حالا الآن مما كانت عليه اثناء الايام العرفية.

صحيح ان الحكومة لا تستطيع اغلاق صحيفة ما بقرار عرفي لكنها في الواقع تستطيع الآن ان تلخذ كاتب اي مقال أو رئيس تحرير اي جريدة الى القضاء واعتقالهما حتى قبل ان تبدأ محاكمتهما. ونظريا على الاقل تستطيع ملاحقة اية جريدة قضائيا ومضايقتها لحد الافلاس او الاغلاق على اي مقال ينشر وفي اي موضوع.

هذا ما اظهره ملف اعد من قبل دائرة المطبوعات والنشر ووزعته وزارة الاعلام على الصحافة مؤخرا.

يدرج الملف كل انواع القضايا التي رفعتها الحكومة على الصحافة منذ اقرار قانون المطبوعات والنشر في شهر ايار عام ١٩٩٣ وحتى نهاية العام الماضي. وحسب التقرير، نجد ان الحكومة رفعت ٦٢ قضية ضد الصحافة اليومية والاسبوعية في مدة تقل عن اربع سنوات، خمس قضايا منهن فقط ضد الصحف الاربع اليومية، الرأي، الدستور، الاسواق والجوردان تايمز.

باقي القضايا، وعددها ٥٧، تتوزع على ١٥ صحيفة اسبوعية اخذت نصيب الاسد منهن صحيفتا البلاد والاهالي. وقد تكون البلاد الجريدة الوحيدة التي "تعودت" ولم تعد تأبه للقضايا المرفوعة عليها (وعددها ١٧) الا ان كثيرا من الصحف اغلقت واخرى ايلة للسقوط فالرصيف، البعث، الحوار، نداء الوطن، المستقبل، والديار (٩ قضايا) قد اغلقت جميعها بينما نجد صحف الاهالي، الحقيقة، واخبار الاسبوع (١٦ قضية) تجابه تحديات عاتية من اجل البقاء (راجع التحقيق في صفحة اخرى من هذا العدد).

ولاغراض النشر، صنفت دائرة المطبوعات القضايا التي رفعتها الحكومة على انها اما قضايا سياسية، او غير سياسية، او امنية او اخلاقية، ولا نعرف بعد التحليل والدراسة ما هي الاسس التي اعتمدتها الدائرة او الوزارة في تصنيفها هذا. فتارة تظهر تهمة تعريض امن الدولة للخطر والمساس بالاجهزة الامنية غير مدرجة تحت بند القضايا السياسية بينما اعتبرت من القضايا السياسية في موقع آخر.

وفي الوقت الذي تهدد الحكومة بزيادة العقوبات وتشن حملاتها باستمرار ضد الصحف الاسبوعية على اساس انها تنشر مقالات من شأنها الاخلال بالآداب العامة نجد انه قد رفعت قضيتين فقط من بين ١٧ قضية ضد البلاد وقضية واحدة ضد حوادث الساعة في هذا المضمار ولم ترفع اي قضية بتهمة مخالفة الآداب والاخلاق العامة على اي من شيحان، الاهالي، الرصيف، والبعث.

لقد كشف الملف ان القضايا الرئيسة المرفوعة ضد الصحف الاسبوعية هي قضايا سياسية او لها علاقة مباشرة مع سياسات الحكومة الداخلية والخارجية على مدى الاربع سنين الماضية. فلا يوجد غير قضيتين من بين ٦٢ قضية رفعت ضد الصحافة على اساس عدم تحري الدقة والموضوعية. اما باقي القضايا فهي بمجملها مرهونة بالتطورات السياسية على الساحة الاردنية والدولية ومعتمدة اساسا علي توجه الحكومة السياسي في تلك المرحلة وخصوصا فيما يتعلق بعلاقة الاردن مع باقي الدول العربية.

في عام ١٩٩٣ عام اوسلو الشهير، نجد ان التهمة الرئيسة الموجهة للصحافة هي الاساءة للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات. سبع قضايا من بين القضايا ال ١٣ التي اقيمت خلال ذلك العام وهي تستند اساسا على تهمة "اهانة شخصية لرئيس دولة فلسطين" بينما باقي التهم تتركز حول الاساءة للوحدة الوطنية ولكرامة الافراد.

في عام ١٩٩٤، عام تبني النقابات المهنية الاردنية لقرارات تمنع اعضاءها من التطبيع مع اسرائيل، نجد ان ١٦ من بين ١٩ قضية رفعت – في فترة ما بين شهر تموز وحتى شهر تشرين الاول عندما وقع الاردن على اتفاقية وادي عربة – على الصحف اليومية والاسبوعية بتهمة نشر بيانات لمنفعة جهة غير مشروعة.

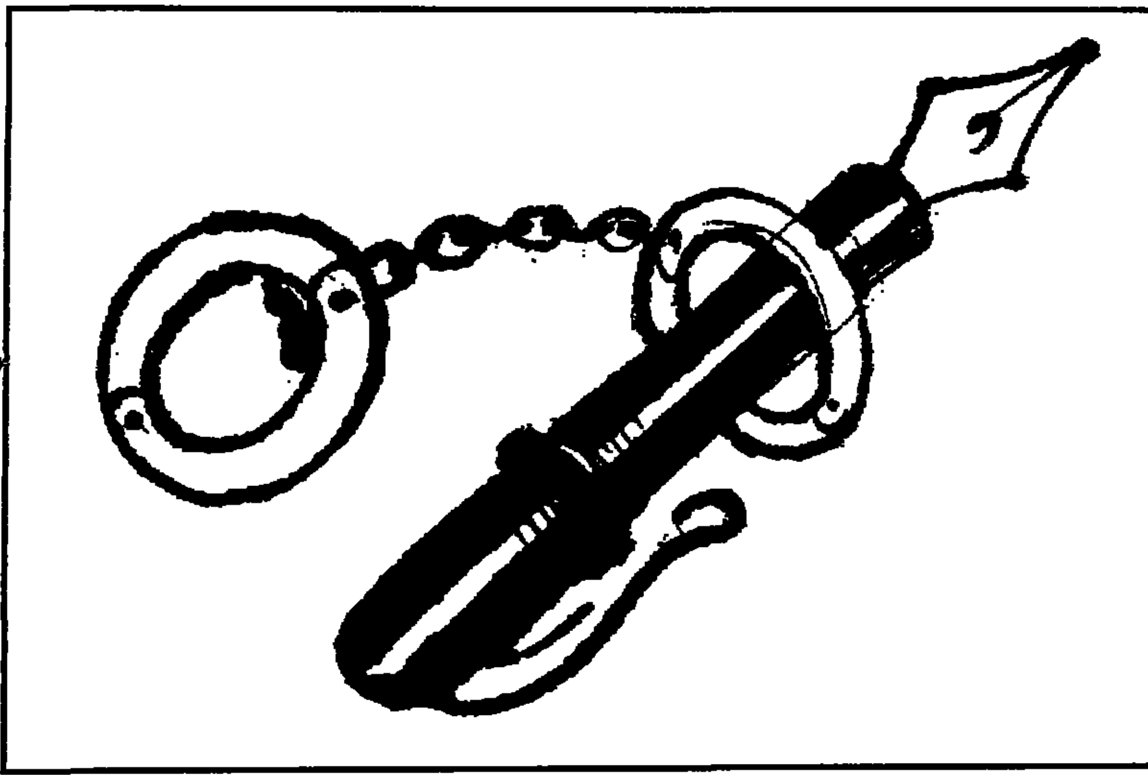
من الصعب اعطاء وصف دقيق لعام ١٩٩٥، هل هو العام الافضل بالنسبة للصحفيين لانه شهد اقل عدد من القضايا (١١) ام هو العام الاسود في تاريخ الصحافة لخطورة نوعية القضايا المقامة ضد الصحفيين خصوصا فيما يتعلق باحالة رئيس تحرير المجد الاسبوعية الى محكمة الجنايات الكبرى لاول مرة في التاريخ وادانة كل من رئيسي تحرير صحيفتي الاهالي والبلاد وتغريمهم.

على كل يمكن تصنيف قضايا عام ٩٥ على انها القضايا المتعلقة برغبة الحكومة بتحسين علاقات الاردن مع الدول العربية. فقد اقيمت معظم القضايا في تلك الفترة بحجة ان الصحف الاسبوعية تنشر مقالات من شأنها تعكير صفو العلاقات مع الدول الشقيقة والصديقة. من بين الاحدى عشرة قضية المرفوعة في ذلك العام ضد الصحافة، هنالك سبع قضايا اقيمت على اساس ان المادة المنشورة "تسيء الى رئيس دولة عربية". وبينما نلاحظ انه في العام نفسه توسعت التهم لتشمل كل من: رئيس دولة لبنان، رئيس دولة الامارات، الاسرة الحاكمة في البحرين، رؤساء دولة المغرب، رئيس دولة العراق ورئيس دولة عربية (السعودية) وعلى الرغم من ان الصحف اليومية والاسبوعية زاخرة بالمقالات الناقدة للسياسات الامريكية، الا انه لا توجد اي قضية تتعلق بالاساءة للرئيس كلينتون او لكرامة افراد الشعب الامريكي. ولم تتأثر علاقة الاردن بامريكا نتيجة هذه المقالات.

اما عام ١٩٩٦، الذي شهد مجيء بنيامين نتنياهو الى سدة الحكم وظهر على العيان تذمر الساسة الاردنيين من السياسة التي تنتهجها الحكومة الاسرائيلية، فهو العام الذي نجد فيه ان الحكومة اعطت زخما اكبر للسياسة الداخلية، فنجد كل القضايا المرفوعة على الصحافة هي اما قضايا تتعلق بمخالفة الاداب والاخلاق العامة او عدم توخي الدقة والموضوعية في نشر الاخبار او اثارة الفتنة والتحريض على المظاهرات.

وبالفعل، نجحت الحكومات المتعاقبة بتحديد حرية الصحافة عن طريق القنوات القانونية، فلم نعد نجد الآن اية اخبار في الصحف الاسبوعية من شأنها اهانة رئيس دولة عربية، او اثارة الفتن، او المساس بالوحدة الوطنية، او الاجهزة الامنية، او حتى الاضرار بكرامة الافراد. بل اصبح من الصعب ان نجد مانشيتات سبق صحفي عن قضايا الفساد والذي كان من اختصاص الاسبوعيات. وحتى بعض الصحفيين قد هاجروا من كثرة القضايا المرفوعة عليهم واخرين تركوا الصحافة ناهيك عن الصحف التي اغلقت بالكامل.

واذا ما اردنا تبني السخرية في التنبؤ بنوعية القضايا التي ستقام هذا العام على بعض الصحف التي بقيت اخذين بعين الاعتبار نهج السياسة الاردنية والتطورات على الساحة سنجد ان اكثرها سيكون مركزا حول تلك الصحف التي تنشر الاعلانات التي تروج للادوية والمستحضرات الطبية. فهذه هي الفقرة الوحيدة من المادة ٤٠ من قانون المطبوعات والنشر التي لم يتم تجريم الصحفيين بها حتى الآن ويمكن ان تستغل استغلالا فعليا في الاشهر القليلة القادمة خاصة اذا ما كان هناك الكثير من الاطباء والصيدلانيين الذين سيرشحون انفسهم للدورة البرلمانية الجديدة.



مجموعة البنك العربي

الميزانية العامة كما في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٦ و ١٩٩٥

الموجودات	١٩٩٦ (بالاف الدولارات)	١٩٩٥ (بالاف الدولارات)
نقد في الصندوق وأرصده لدى البنوك ومؤسسات مصرفية أخرى	٤ ٢٧٢ ٣٧١	٣ ٩٥٤ ٨٦٩
أرصده لدى البنوك المركزية	١ ٧٥٠ ٧٤١	١ ٧٥٣ ٤٢٢
أوراق مالية حكومية وبكفالة الحكومة	٩١٢ ٩١٩	١ ٠٩٣ ٧٧١
أوراق مالية للمتاجره	١٦٥ ٩٧٠	٣٤ ٦٩٨
قروض وتسهيلات ممنوحه / صافي بعد المخصص	٦ ٨٢٩ ٦٣٣	٦ ٠٧٤ ٣٨٤
أوراق مالية للإستثمار/ صافي بعد المخصص	١ ٥٣٤ ٣١٧	١ ١٦٢ ٧٣٠
موجودات ثابتة /صافي بعد الاستهلاك	٩٨ ٦٩٩	٩٣ ٦٣٧
موجودات أخرى	٣٣٨ ٧٩٩	٢٣٧ ٠٩١
مجموع الموجودات	١٥ ٩٠٣ ٤٤٩	١٤ ٤٠٤ ٦٠٢
تعهدات العملاء مقابل كفالات واعتمادات والتزامات أخرى (له مقابل)	٤ ٨٨٣ ١٨٧	٥ ٥٨٠ ٦٩٨
المجموع	٢٠ ٧٨٦ ٦٣٦	١٩ ٩٨٥ ٣٠٠

المطلوبات وحقوق المساهمين	١٩٩٦ (بالاف الدولارات)	١٩٩٥ (بالاف الدولارات)
ودائع العملاء	٩ ٦٨٠ ٧٤٩	٨ ٧٥١ ٢٢٣
ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية	٣ ٣٠٣ ٤٧٤	٢ ٩٥٤ ١٤٩
مبالغ مقترضه	٢٤ ٠٦٠	٣٠ ٢٤٩
تأمينات نقدية	٥٩٨ ١٠٤	٥٤٣ ٦٤٠
مخصصات مختلفة	٣٦٩ ٦٦٠	٣٠٢ ٧٨٢
ارباح مقترح توزيعها	٣٢ ٢٣٧	٢٦ ٣٦٣
مطلوبات اخرى	٤٩٢ ٧٠٦	٥٢٨ ٣٠٢
مجموع المطلوبات	١٤ ٥٠٠ ٩٩٠	١٣ ١٣٦ ٧٠٨
حقوق المساهمين		
رأس المال المدفوع	٨٤ ٨٩٧	٨٤ ٨٩٧
الاحتياطي الاجباري	٧٨ ٧٦٦	٧٧ ٩١٤
الاحتياطي الاختياري	٢١٨ ٨٣٦	١٧٩ ٢٣٠
الاحتياطي العام	٧٣٨ ٦٢٦	٦٤١ ٧٨٢
احتياطات لدى شركات حليفة	٣١١ ٨٦٧	٢٧٨ ٣٠٨
ارباح مدورة	٤٨٣	٥ ٧٦٣
تعديلات فرق عمله	(٣١ ٠١٦)	–
مجموع حقوق المساهمين	١ ٤٠٢ ٤٥٩	١ ٢٦٧ ٨٩٤
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	١٥ ٩٠٣ ٤٤٩	١٤ ٤٠٤ ٦٠٢
كفالات واعتمادات والتزامات أخرى(له مقابل)	٤ ٨٨٣ ١٨٧	٥ ٥٨٠ ٦٩٨
المجموع	٢٠ ٧٨٦ ٦٣٦	١٩ ٩٨٥ ٣٠٠

بيان الارباح والخسائر للسنتين المنتهيتين في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٦ و ١٩٩٥

الإيرادات	١٩٩٦ (بالاف الدولارات)	١٩٩٥ (بالاف الدولارات)
الفوائد الدائنة	١ ٢٥٢ ٨٥٧	١ ١٨٠ ١٢٨
العمولات الدائنة	١١١ ٨٠٧	٩٨ ٤٣٥
ينزل : الفوائد المدينة	٨٣٤ ٢١٤	٧٩٢ ٢٥٠
العمولات المدينة	٤ ٤٨٣	٤ ٠٩٠
صافي الفوائد والعمولات	٥٢٥ ٩٦٧	٤٨٢ ٢٢٣
ينزل : مخصص التسهيلات الائتمانية والاستثمارات	٥١ ٥٨٠	٥٦ ٧٣٨
صافي الفوائد والعمولات بعد المخصص	٤٧٤ ٣٨٧	٤٢٥ ٤٨٥
يضاف : فروق العمله الأجنبية	٢٥ ٥١٨	٣١ ٨٥٤
ايرادات اخرى	٤١ ٥٠٧	١٦ ٥١٣
	٥٤١ ٤١٢	٤٧٣ ٨٥٢
ينزل : مصاريف عمومية وادارية	٢٦٨ ٠٦٥	٢٤٥ ١٥٧
صافي الأرباح قبل الضريبة	٢٧٣ ٣٤٧	٢٢٨ ٦٩٥
الضرائب	٧٥ ٥٢٩	٦٠ ٦٥٥
صافي الربح بعد الضرائب	١٩٧ ٨١٨	١٦٨ ٠٤٠
التخصيص		
صافي ربح السنة	١٩٧ ٨١٨	١٦٨ ٠٤٠
يضاف : أرباح مدورة من السنة السابقة	٥ ٧٦٣	٣ ٢٥٤
المحول للاحتياطي الاجباري	٨٥٢	٤٣٣
المحول للاحتياطي الاختيارى	٣٩ ٦٠٦	٣١ ٠٢٠
المحول للاحتياطي العام	٩٦ ٨٤٤	٧٠ ٥٨٧
المحول للاحتياطيات لدى شركات حليفة	٣٣ ٥٥٩	٣٧ ١٢٨
ارباح مقترح توزيعها على المساهمين	٣٢ ١٥٩	٢٦ ٢٨٥
اتعاب مجلس الادارة	٧٨	٧٨
ارباح مدورة	٤٨٣	٥ ٧٦٣
المجموع	٢٠٣ ٥٨١	١٧١ ٢٩٤

البنك العربي
الشركات الشقيقة والتابعة والحليفة

البنك العربي	نسبة الملكية
البنك العربي (سويسرا) المحدود - زوريخ وجنيف	١٠٠٪
البنك العربي استراليا المحدود – سدني	١٠٠٪
البنك العربي (النمسا) ش م – ڤيينا	١٠٠٪
البنك العربي ش م – فرانكفورت / المانيا	١٠٠٪
البنك العربي لتونس – تونس	٪ ٦٤
البنك العربي للمغرب – المغرب	٪ ٥٠
بنك عُمان العربي – عُمان	٪ ٤٩
البنك العربي الوطني – السعودية	٪ ٤٠
شركة التأمين العربية – لبنان	٪ ٣٧
شركة الابنية التجارية	٪ ٣٠

الإدارة العامة : الشميساني
عمان – الاردن ص.ب : ٩٥٠٥٤٤/٥ – هاتف : ٦٠٧١١٥ – ٦٠٧٢٣١ (٦) (٩٦٢)
تلكس : ARABNK JO ٢٣٠٩١ – فاكس : ٦٠٦٧٩٣ (٦) (٩٦٢)

فلسفة الدولة الاردنية في ضوء المعطيات الراهنة

جمال الطاهات*

يمكن القول ان الاردن، كدولة، نشأ نتيجة لتفاعل ثلاثة تصورات مختلفة: الاول تصور بريطاني، اراد ان يستثمر الجغرافيا الاردنية دونما تكلفة عالية، ودونما حاجة للتورط العسكري وارسال قوات كبيرة، وهذا لا يعني عدم استعداد بريطانيا لاستخدام القوة في الاردن. وحرصت حكومة الانتداب في فلسطين ان لا تمنع المؤتمرات الشعبية وارسلت مندوبين لهذه المؤتمرات للاستطلاع والتأثير على مقرراتها. وكانت بريطانيا تريد من الجغرافيا الاردنية ان تخدم حاجاتها الاستراتيجية، وان تخدم التزامها الدولي بتنفيذ وعد بلفور.

ثانياً: تصور السكان او الاهالي، الذين وجدوا انفسهم بعد انهيار الحكومة الفيصلية وظهور الانتداب البريطاني في فلسطين، في حالة من انعدام القدرة على مواجهة ما رأوه خطراً على وجودهم. دونما تنظيم، وخصوصا انهم اكتشفوا في مرحلة مبكرة، ونتيجة للدعاية السوفياتية انئذ ، ان الانتداب البريطاني في فلسطين ملتزم بانشاء وطن قومي لليهود فيها.

وثالثا: تصور الامير عبد الله، الذي جاء للاردن بغاية معلنة هي تحرير سوريا من الفرنسيين ثم ارتضى البقاء في الاردن باعتبار ذلك اقصى ما تسمح به موازين القوى.

في مرحلة التأسيس انشغل الاهالي اولا بتمييز انفسهم عن فلسطين الانتداب. فالاردن وفلسطين هي ما تبقى من الحكومة الفيصلية، بعد الاحتلال الفرنسي، خارج عن هذا الاحتلال. وبالمستوى نفسه اهتموا بانشاء الدولة او بالانضمام الى دولة عربية قائمة، او ستقوم، تمكنهم من انجاز طموحات غير واضحة في التطور والتقدم. من هنا فان الاردن بوعي اهاليه أنئذ هو ما تبقى من الحكومة الفيصلية ولم يخضع لادارة الانتداب الفرنسي او للانتداب البريطاني في العراق وفلسطين. فكان وعي الذات قائما على اساس التميز عن الكيانات السياسية الاخرى. فتحقق بذلك شرط واحد من شروط الهوية وهو التميز عن الاخرين، ولكن بقي الحضور الايجابي للهوية وهو المشروع التاريخي الذي ستنشغل به هذه الذاتية السياسية التي ميزت نفسها عن المحيطه من حيث انها لم تخضع الى ما خضعت له مناطق الجوار. هذا الكل من وعي الذات، القائم على تميزها السلبي عن الاخرين، شبيه بما يجري بجانب من جوانب الحياة السياسية الاردنية الان، حيث يميز البعض انفسهم باعتبارهم وسطيين على اساس انهم ليسوا يمينا ولا يسارا، كخطوة اولى لتحديد موقعهم السياسي وهويتهم الحزبية.

مما تقدم، يمكن القول، ان مشروع الدولة الاردنية تطور عبر تفاعل ثلاثة عناصر هي: الاهالي، والامير، والانجليز. وشكل التفاعل (الاتفاق والصدام) بين هذه العناصر الثلاثة بنية المشروع الاردني منذ نشأته حتى ما بعد الاستقلال. وقد تم تحديد الاردن ليس فقط من خلال ما أراده الاهالي، بل وايضا من خلال اتفاقهم وصراعهم مع الانجليز واتفاقهم واختلافهم مع الامير، واتفاق الامير والانجليز وصراعهم. الامير اراد العراق ولكن الانجليز رفضوا ان يعطوه ما هو اكثر من حالة رآها هو مؤقتة، وهي الاردن كما تذكر ماري ويلسون. الاهالي، كما الامير، ارادوا ان يكون الاردن اكثر اتساعا وقوة، واحدى الحكومات المحلية جعلت حدودها سواحل صور، ولكن الانجليز رفضوا ان يعطوهم اكثر مما نرى الان. والانجليز ارادوا صيغة مائنة جدا في الاردن، ولكن الاهالي والامير رفضوا ان يعطوهم ما أرادوا.

إذن نشأت الدولة الاردنية كتعبير عن طموح ببناء الذات مثل هذا الطموح الامير عبد الله، وحمايتها مثله الاهالي، ورغبة قوة اجنبية سعت لادارة كل شيء للاستفادة منه مثلته بريطانيا. ولذلك فان العناصر المكونة للدولة لم تكن تعبيرا عضويا عن قوة محلية او سياقات داخلية بحتة. فالدولة كتعبير عن ضرورة طبيعية لم يتم استغراق مشروعها محليا بالكامل. وبقي الخارج جزءا من الصراع المنشيء للدولة. ومن الطريف هنا الذكر ان مخاوف الاهالي ومطالبهم المركزية في البدايات تمثلت برفضهم للتجنيد الالزامي، ورفضهم لنزع اسلحتهم، بالاضافة لرفضهم الالتحاق بفلسطين. اما مطالبهم الايجابية فلم تكن واضحة، وقام جانب مهم من وعي الاردن في ذهن السكان انطلاقا من موقف الرفض، وبقي الموجب الناتج عن الرفض هو المطلوب اعادة انتاجه وتشكيله عبر المستقبل.

ولم يكن بالامكان، استنادا الى مثل هذه النشأة التي تشبه غيرها من اقطار الهلال الخصيب، ان نتحدث عن وجود موضوعي للدولة مهد لوجودها انطلاقا من قوى اجتماعية محلية. اذ ان تلك القوى، بالرغم من التحاقها بالمشروع التحرري القومي، كانت تتشكل بنزوع واضح نحو التفتت والتشظي، كما يذكر الدكتور حنا بطاطو ومحمد جابر الانصاري. فالانبثاق العضوي للدولة، يعني وحدة العناصر الثلاثة: القوة، الطموح، والسعي لحماية الذات وتطويرها. اما وقد توزعت هذه العناصر الثلاثة على بريطانيا والامير والاهالي، فقد كانت الثنائية المركزية المنشئة للدولة، هي ثنائية داخل/خارج. وبالتالي اصبح احدى هموم وأولويات التفكير في مستقبل الدولة تحويلها من كونها ناتج للثالوث الذي انشأها الى حقيقة موضوعية تستغرق الجغرافيا والسكان. وهذا يعني، تجاوز الثنائية المركزية التي انشأت فكرة الاردن كدولة، وهي ثنائية داخل/خارج، للبدء بصياغة الاردن عبر ثنائية عضوية كالتي تحدث عنها هيغل، ثنائية فرد/كلي، او تلك الماركسية ثنائية مستغِل/مستغَل. وبالتالي تصبح بلورة الحقيقة الموضوعية للدولة، تتطلب التخلص من العنصر الخارجي في فكرتها، او تخليص فكرتها من مركزية العنصر الخارجي، والبدء باعادة صياغة فكرة الدولة الاردنية انطلاقا من الحقائق الموضوعية التي تستغرق الجغرافيا والسكان.

ومنذ الاستقلال والحكم في الاردن يسعى، ببعض النجاحات احيانا وبعض الاخفاقات احيانا اخرى، لتدعيم حقيقة وجود

وحدة الدولة عبر مشروع مستقبلي يحقق المتطلبات التي تضمن عقلانيتها ومدنيتها

الاردن، من خلال عنصر الطموح، المستند الى النزعة الشعبية لحماية الذات وتطويرها عبر توسيعها. وتم ذلك من خلال الامتداد عبر المحيط او السعي للذوبان في هذا المحيط. فكانت وحدة ١٩٤٨، ثم مشروع الاتحاد الهاشمي عام ٣٩٥٨. ومع فشل هذا الاخير ظهرت فرصة مواتية لانجاح الاول عبر الاسراع في استغراق التشكيل الجغرافي والسكاني الجديد بالدولة، وذلك عبر بناء الاجهزة البيروقراطية بالاعتماد على الدعم الخارجي. وظهرت فرصة انقاذ الاردن من تمزق عناصر تكونه ووجوده واعادة لحمتها عبر بناء بيروقراطية الدولة. التي تنمو وليس من غاية لنموها غير هذا النمو. وهذه لم تكن ظاهرة اردنية خاصة، بل ظاهرة ربما طالت كل العالم الثالث، وان اختلفت درجة العقلانية في ادارة عملية نمو هذه البيروقراطية. اذ عن طريق هذه البيروقراطية استطاع الناس الوصول الى المسؤولية السياسية (التي عبرت عنها سابقا القوة الاجنبية) واستطاعوا بالتالي... ان يجعلوا من النظام الضروري لانسجام الجماعة، تعبيرا عن النظام الذي يرتضونه وليس اثرا لقوة غريبة عنهم) (بوردو ١٩٨٥. ص١٧٩).

وعليه يمكن القول ان الفكرة الايجابية للدولة، الموحدة للحالة الاجتماعية تم استغراقها في البناء البيروقراطي. اذ ان فكرة الدولة، في التحليل الاخير، موازية لحقيقة وجودها الموضوعي، مما دفع بوردو لان يقول: (ان الدولة هي فكرة... وتساوي بقدر ما تساوي الاذهان التي تتصورها، وقاعدة هذه الدولة وغايتها تكمن في افكار الناس وارادتهم). لهذا، يمكن القول، ان البيروقراطية النامية مثلت معادلا تاريخيا لاهلنة القوة المنشئة للدولة. فبعد ان كانت هذه القوة استعمارية اجنبية اصبحت بيروقراطية وطنية. وكان من المفترض ان تشكل هذه العملية رافعة لتحقيق انتشار العقلانية في الفكر السياسي للمجتمع المكون للدولة. ولكن غاصت هذه البيروقراطية في التحديد السلبي للهوية السياسية، وفي صياغة مفهوم محدد لامن الدولة. وغاب الشرط الضروري لسيادة العقلانية عن طريق البيروقراطية، وهو : ان القوة التي تم استردادها او تأميمها بالجهاز البيروقراطي يجب توزيعها بشكل



عقلاني وعادل، او على الاقل بشكل يعبر عن اولوية الحقوق في عملية ادارة الدولة. وهذا لم يحصل لا في الاردن ولا في الكثير من دول العالم الثالث. فلم يكن المدير، وبالتالي الزعيم، ناطقا رسميا باسم الجهاز البيروقراطي، الذي يمكن في حال استقلاله واحترامه ان يمثل القيم العقلانية ويبلور معاييره الخاصة لتحقيق هذه العقلانية. وعلى العكس من ذلك تم تجيير الجهاز البيروقراطي لتنفيذ ارادة المدير، الذي تم تعيينه من قبل الزعيم. فاصبح جهاز الدولة تعبيرا عن ارادة فردية وليس تعبيرا عن ارادة موضوعية وعامة. وبالتالي بقيت فكرة الدولة ممثلة في سلطة، ونظام ولاءات يمكن بعض المنتفعين من تحقيق مكاسب. وتم تضخيم الهواجس الامنية، واصبح الولاء للزعيم هو مصدر العلاقة بالدولة، وبالتالي هو مصدر الهوية السياسية.

ولم تستطع فكرة الدولة/الاسرة ان تحل هذا الاشكال، واستشرى الفساد، وفقدت الفرصة التي كان من الممكن ان تؤدي الى جعل البيروقراطية الناشئة ادارة لبلورة فكرة الدولة. وفقدنا فرصة استغراق المواطن والسلطة في الدولة، وبالتالي فرصة ان يتحول الولاء للدولة من صيغة لتحقيق المكاسب الى قيمة اخلاقية عليا تعبر عن النبيل والسامي في النفوس. ولم تظهر بقوة، ربما للان، فكرة الولاء النبيل للدولة باعتبارها احد العناصر المشتركة بين جميع المواطنين، او باعتبارها معياراً للمواطنة، واستبدل بدلاً منها معيار الولاء للنظام، مما منع الفصل بين استراتيجيات النظام وفكرة الدولة، واستمرت دولة النظام قائمة بشكل رسمي حتى عام ١٩٨٩. ومنذ ذلك التاريخ ظهر، وربما لا يزال بحاجة للكثير من العمل لانضاجه، تطور جديد لفكرة الدولة، لدى النظام ولدى الافراد الذين يعيشون هذه الدولة ويحملون هويتها ويمثلونها. وهؤلاء يفترض ان يكونوا التعبير عن هذه الهوية من حيث هي (الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق اشتمال النواة على الشجرة في الغيب المطلق) كما يقول الجرجاني. واصبحت الدولة الاردنية مشروعا مقبولا ولا اقول منجزا لتكون دولة، بالرغم من العيوب والمفاسد ، تحمل في ذاتها العناصر اللازمة لكيانها (باعتبارها دولة حديثة) كما يقول هيغل. ولكن بقي الشرخ بين الهوية التي تعبر عن الارادة السامية للمواطنين والدور الاقليمي للاردن قائم. ويمكن القول ان الصراع على الدور الاقليمي للاردن يظهر نتيجة العجز الاردني، بسبب امكانياته وفهمه واستسلامه لهذه الامكانيات، عن ان يبني لنفسه دورا اقليميا مستقلا، استنادا الى خيارات تعبر عن مصالح المجموع وارادتهم. هذه الحالة جعلت عقلانية التفاعل مع الخارج لا تؤثر فقط على خطط العمل، بل وعلى بنية الاهداف والنظرة للذات مما يشكل شرخا بين استراتيجيات الحكم ، والارادة العامة التي تصوغ هوية الدولة وعلاقتها بسكانها. وذلك واضح في المنطق الذي يبرر سياسات الاردن الخارجية منذ عام ١٩٩١ واثارها الداخلية. ومن جديد يعود خطر ربط فكرة الدولة وحدود هذه الفكرة باستراتيجيات الحكم.

من جهة اخرى فان ضغط تداعيات القضية الفلسطينية ادى ايضا الى الفتق بين الاردن الجغرافيا، الذي تحدد بالنشأة، والاردن السكان الذي بني وتشكل من تطورات تشكيل الدولة،

وتطورات القضية الفلسطينية. ولم يستطع الاردن بسبب ضعفه ومحدوديته، واقعا وفكرة، رتق هذا الفتق . ولم تستطع بيروقراطية الدولة ان تعبر عن وحدة فكرة الدولة. وفقدت البيروقراطية الاردنية ميزتها كعنصر توحيد، بل اصبحت واحدة من ادوات تعميق الثنائية الاردنية الفلسطينية، وخصوصا في ظل سيادة استراتيجية تقسيم العمل على اساس اقليمي. ولم تعد فكرة الدولة، كما هي الان، ولا بيروقراطيتها الراهنة تعبر عن مشروع مستقبلي يستطيع ان يستغرق الجغرافيا والسكان ويصهر الجميع به، ويطور من بنية الهوية الوطنية. واود هنا ان أستعير من احد الدارسين للدولة الحديثة اذ يقول: (لا وجود للمجتمع دون هدف يرسخ عبر الولاء الروحي، تعايش الافراد الذين يجمعهم. ودون وعي واضح الى حد ما لهذا الهدف ثمة حمع فوضوي وليس مجتمعا. ومن ثم يحدد هذا الادراك للغاية المشتركة توافقا ضمنيا يولد من تلاقي التمثلات الفردية لصورة معينة للمستقبل الجماعي. وفي الواقع هذا التوافق الضمني الذي يضع فيه علم الاجتماع عن حق، معيار المجتمعية لا ينتج عن وحدة قائمة، انه يتكون بالنسبة لوحدة يجب ان تصنع او على الاقل وحدة يقتضي تمتينها. من هنا تاتي فكرة مجموعة من القواعد التي، من خلال فرضها لنظامها، توجه تصرفات الافراد بشكل يؤدي الى تحقيق المستقبل المرتجى. هذه القواعد هي قواعد الحق). (بوردو، ١٩٨٥. ص٥٧).

ولا ادري، اهو لحسن الحظ ام لسوئه، وصلت استراتيجية الاعتماد على الجهاز البيروقراطي، كآلية تطور فكرة الدولة وتدعم صورتها لدى السكان، الى نهايتها الموضوعية. واصبح الدفاع عن الاردن كما هو الان انحيازا للمستحيل اللاعقلاني. واصبح من الضروري التفكير عمليا بانهاء مشروع الدولة الراهن والتفكير جديا بالبحث عن كيفيات جديدة لتحقيق شرط الوجود الموضوعي والعضوي للدولة الاردنية. اذ انه اذا لم تتم، وخلال فترة قصيرة، عملية مراجعة جادة، فاننا نحن المواطنون الذين ليس لنا منجاة الا انقاذ الدولة، في مأزق. كما وان التخلي عن انقاذ المجتمع باصلاح الدولة شبيه بالقيام بما حذر منه سمير امين، وهو ان تهميش الدولة واهمالها مواز للدعوة للتمرد والخروج عليها، وكلا الخيارين لن يقود الى ما هو افضل من لبنان او الصومال. والاعجاب باللحظة الراهنة، من قبل بعض المنتفعين منها، ومقاومتهم لتجاوزها واصلاحها بشكل عقلاني وهادئ، يجعل هؤلاء شديدي الشبه بالذي باع روحه للشيطان لانه كما يقول جوته اعجبته اللحظة وقال لها: (ابقي، لكم انت جميلة). ودون الدخول بمناقشة عملية الانقاذ المطلوبة... فهذا ليس هو المكان المناسب ... اود الاشارة الى انه لابد من الاعتراف بالدولة الراهنة كحقيقة موضوعية حتى يمكن الحديث عن مشاريع تغيير وتطوير جدية داخلها. ولابد من صيانة انجازاتها وتعميق ايجابياتها كشرط لاصلاحها وتطويرها. من هنا فان المطلوب فهم عقلاني للدولة، يحقق امكانية ان يصبح الولاء لها تعبيرا عن اسمى ما في ذواتنا وتعبيرا عن موقف نبيل، وليس مجرد اعلان يراد به تحقيق المزيد من المكاسب الفردية او الفئوية. وهذا يتطلب ما يلي :

١- تحقيق استقلال فكرة الدولة عن الاستراتيجيات والايديولوجيات السائدة فيها.

٢- مراجعة الدور الاقليمي للدولة الاردنية، على ضوء خيار الهوية الحضارية للدولة من حيث هي تعبير عن خيار ابنائها وتصورهم لانفسهم وللاخرين.

٣- مراجعة مفهوم العلاقات الخارجية الاردنية ورفض اعتبارها الوسيلة الوحيدة لاستمرار الاردن وتطوره، واعادة بنائها على اساس التفاعل والمنفعة المتبادلة، والسعي لتطوير برامج وطنية تمكننا من الالتحاق بالسياق العالمي وليس اخذ وصفات جاهزة لتنفيذ مثل هذه الرغبة.

٤- العمل على استغراق جميع المواطنين في مؤسسات المجتمع المدني عبر تدعيم هذه المؤسسات واحترام دورها وتطويره وزيادة صلاحيات هذه المؤسسات، بالاضافة الى وقف بناء الاطر المدنية على اسس اقليمية او جهوية، ووقف رهن العلاقة بالدولة بالعلاقة باجهزة الحكومة.

وانطلاقا مما تقدم، فان صناعة وحدة الدولة وترسيخ فكرتها لا يكون تأسيسا على الامر الواقع، الذي يعبر عنه شعار (لا بديل). بل ان وحدة الدولة يجب ترسيخها عبر مشروع مستقبلي يحقق المتطلبات التي تضمن عقلانية الدولة ومدنيتها. وعليه فان الذي يبرر سياسته بغياب البدائل على خطأ وأن البديل لحالة التردي الراهنة لمن اراده متاح.

ان جوهر اي فلسفة للدولة هي في قدرتها على تمكين الانسان من التطور والتقدم. وجوهر حقيقة الواقع ليس تلك التي (نتأملها) دون خطأ لنستسلم لها، بل هي تلك التي تمكننا من العمل (بها) دون خوف.

** عضو اللجنة الملكية للميثاق الوطني الاردني*

رأي في مسيرة التعبير والقانون:

مؤسسات المجتمع تشارك الحكومة في التخبط والابطاء

سائدة الكيلاني

اذا كنا في الاردن «احسن من غيرنا» بمعنى ان الضغوطات وحتى القمع التي مارسته وتمارسه الحكومات على الصحفيين يقع في دائرة المعقول اذا ما قورن بكثير من الانظمة العربية فلماذا اذن لم يولد لدينا ابطال او رواد او حتى مرجعية عامة نستطيع الاستشهاد او التمثل بها؟ لماذا لم يولد لدينا صحافيون كبار مثل محمد حسنين هيكل او مصطفى امين؟ ولماذا ساحتنا الفكرية لا تزال شبه مهجورة من المبدعين والمفكرين حتى بعد التحول الديمقراطي؟

قد لا يكون هناك مجال للمقارنة ما بين الثقافة الصحفية في بلد ناشئ كالاردن وبلد له باع طويل في الصحافة كمصر، لكن التاريخ الحديث يشير الى ظهور الكثير من المطبوعات الصحفية القيادية التي ولدت حديثا واصبحت بعدها بقليل تنافس وبشدة اقدم الصحف واعرقها في بلادها ودول العالم الاخرى بينما لا نجد طفرة كهذه في الاردن. ولا نجد حتى كتابات معقولة تخاطب العقل حسب قاعدة معلوماتية وثاقبة الرؤية. ان الكثير مما نجده في صحافتنا لا يتعدى الكتابة المملة والتحليلات الضحلة وللاسف النفاق ايضاً. قد نغالي اذا وضعنا اللوم كله على الحكومات المتعاقبة فقط - وان كانت نفسها تعاني من «تشيز وفرينيا» مزمنة تجعلها تدق ناقوس الخطر والتهديد والوعيد على الصحافة في حين، بينما تطلق العنان للخيال والافكار والحريات المطلقة في احيان اخرى. فالتاريخ يشهد انها ليست الوحيدة التي لعبت دور الوصاية على الحريات الصحفية - وان كانت مسؤولة نوعا ما عن عدم التطور ولربما التدهور الذي اصاب الصحافة.

للمجتمع كله، وعلى راسه المؤسسات الديمقراطية كالبرلمان والنقابات، قد ساهم الى حد كبير في تحديد وتحجيم الاراء وقمع حرية الصحافة بمجملها. واصبحت مؤسسات المجتمع المدني المزعومة ادوات قمع «منتخبة».

وبينما نجحت الحكومات في الحد من درجة الابداع على مر السنين، نجحت المؤسسات الشعبية والمدنية في ترسيخ معالم صحافة مبتذلة لا تبشر بجديد ولا تساهم في تنشئة الاجيال بل على العكس تروج لمفاهيم بالية باسم القوانين والقيم!

واذا كان من الصعب لوم هذه المؤسسات على الممارسات التي كانت تحصل في الماضي لصعوبة التحرر من قيود السلطة، نتساءل عن عذر اكثر البرلمانات «ديمقراطية في تاريخ الاردن» حسب راي البعض وهو البرلمان الحادي عشر عندما نسج قانون مطبوعات ونشر اتاح معه للحكومة زج عشرات الصحفيين ورؤساء تحرير في السجون خلال فترة لا تتعدى بضعة سنين من عمره من غير اي نوع من الحماية او الحصانة.

ذلك هو البرلمان العتيد الذي لم يكتف بالقيود التي فرضتها الحكومة في القانون على الصحافة بل اضاف اليها وجعل من الصحفي عرضة للمزيد من الضغوط والاعتقالات، حيث وجدنا آنذاك ولا زلنا نجد اليوم النائب والبرلمان بأكمله يهدد كاتب مقال او رئيس التحرير. وهو نفس النائب ونفس البرلمان الذي يأتي في اليوم التالي لينتقد اداء الحكومة وقمعها للحريات.

ليس هذا فحسب بل أن البرلمانيين - والوزراء على حد سواء - وبدلا من ان يضغطوا باتجاه خلق صحافة واعية متزنة تمجد المثل العليا للوطن، نراهم يقلبون الدنيا على الصحيفة اذا لم تظهر صورهم الجميلة كل يوم بالصحف بمناسبة او من غير مناسبة. وبعضهم يهدد بوقف الاعلانات واخرون يوظفون واسطات لعمل دعاية لهم، وهنا غني عن القول ان بعض النواب الذين رأوا بان كلمتهم القيمة التي اتحفونا فيها في البرلمان قد حذفت منها فقرة او حتى جملة (حتى ولو كانت غير مهمة) كانوا قد هددوا صحفيين او اهانوهم او توعدوا بعدم اعطائهم معلومات في المرات القادمة. فالصحافة في نظر كثير من المسؤولين وصناع القرار ومحدثي القوانين في الاردن ليست اكثر من علاقات عامة.

حقا ان المقارنة لا تجوز بين الوضع هنا وفي اي مكان اخر. فلو كان هناك صحفيون اردنيون واعون لحقوقهم الاساسية ولحقوق المواطنين بتلقي المعلومة لحذوا حذو نقابة الصحفيين المصريين ووضعوا اسماء النواب والاعيان الذين اقروا كل تلك القيود واولئك الذين اضافوا قيودا على القائمة السوداء ليعرفهم كل اولئك الذين انتخبوهم ويصبحوا عبرة لمن اعتبر.

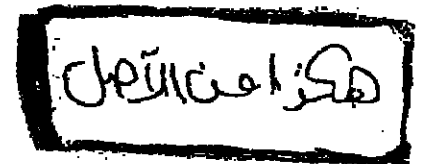
لكن مشكلة هذه الحفنة من الصحفيين هي نقابتهم نفسها التي كثيرا ما تتعاون مع الجهات والاطراف التي توافقها على قمع الصحافة، وتهيء الفرص للصيد في الماء العكر والانتقام من الصحفيين المبدعين بدعوى رفضهم الانضمام للنقابة. هذه النقابة - والتي لا تمثل كل الصحفيين - لم تكتف على ما يبدو بالعقوبات المفروضة على الصحفيين في قانون المطبوعات والنشر وقانون العقوبات وقانون حماية وثائق واسرار الدولة وحتى قانون الخدمة المدنية بل كثيراً ما رايناها تشن حملاتها باستمرار ضد كل جديد تأتي به الصحف الاسبوعية الواسعة الانتشار وتؤلب الراي العام ضدها ان لم يلتزم - بالاضافة الى كل تلك القوانين الانفة الذكر - بميثاق الشرف الصحفي المثير للجدل والذي لا يوجد له شبيه في دولة ديمقراطية او حتى شبه ديمقراطية.

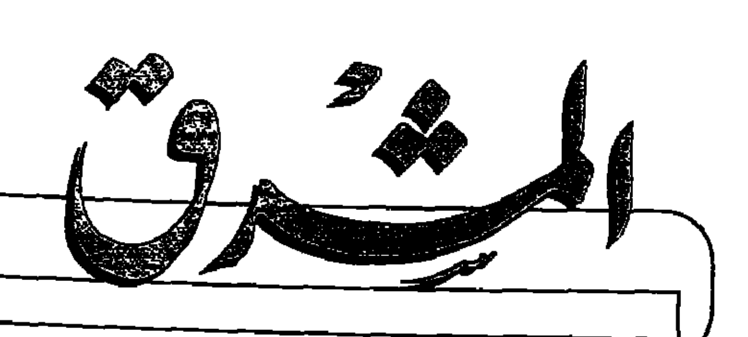
هذه هي النقابة عينها التي لم نجدها تقف يوما ضد الاخبار التافهة المهينة لذكاء القارئ، او تلك الاحياء التجارية او المدسوسة التي تأتي صحفنا بها كل يوم ولم نراها تحرك ساكنا للارتقاء بالمهنة. قد يقودنا عقلنا التآمري الى الاستنتاج ان كل هذه المؤسسات هي قلبا وقالبا من صنع الحكومة (وهذا ليس بعيد عن الحقيقة الى حد ما)، لكن ماذا نقول عندما نجد ان الحكومة قد تقدمت العام الماضي بمشروع قانون من ١٢ مادة فقط يسمح للمواطنين بانشاء محطات تلفزيونية خاصة تنهي احتكار الحكومة. وقد جاء ورحلت هذه الحكومة بينما لم يتحرك البرلمان الحالي انشا ولحدا لاقراره او حتى مناقشته - ويظل هذا المشروع كالكثير من المشاريع الاخرى يقبع في ادراج مؤسستنا الديمقراطية - ربما خوفا من ظهور تلفزيونات اردنية جديدة تشجع على انتشار الرذيلة والفجور!!

وماذا نقول عندما نرى المسؤولين يدخلون في صراع مرير مع نقابة الصحفيين لتطوير قانون النقابة بينما تشن هذه الاخيرة حملاتها عليهم وتتهكم بتجاوز النقابة وتحملهم على ضرورة الاقرار بقمع الصحفيين، وضرورة فرض عقوبات السجن في قانون النقابة نفسه وتتعاون مع مجلس النواب ضد الحكومة ان الاخيرة اصرت على تقديم مشروع يلغي العضوية الالزامية وكان الصحفيين اضحوا اطباء او مهندسين يجب عليهم تقديم كتاباتهم للجهات العليا للتوقيع عليها حتى لا تقع المباني على رؤوس الناس او يموت الافراد من المعالجة السيئة اذا ما كان هناك مقال يهدد الامن العام او اخر يتطاول على كرامة الافراد او الرؤساء في دولة شقيقة!

هذه هي حالة الصحافة الان او بالاحرى حالة مجتمعنا الذي يخيفه النقد وترعبه الصراحة. قد يستطيع الكاتب المراوغة على الحكومة لكن لن يستطيع بالتأكيد التحايل على الشعب ومؤسساته بأكمله.

فلو كان لدينا مشروع كتاب مبدعين في الاردن لكانوا انتحروا من زمان - على الطريقة اليابانية.





شهرية مستقلة تصدر في عمان

العدد ٣٧ أيار ١٩٩٧

قصة المشرق القديمة المتجددة

ما لنا وما علينا: هذه ليست النهاية

عبد الله حسنات

في جلسة شبه خاصة، طرح عضو في هيئة التحرير سؤالا على مفكر عربي يحتل موقعا قياديا في حركة التحرر العربية اليسارية: كم من الوقت نحتاج كأمة عربية، كشعب عربي، كافراد عرب، للحاق بركب الامم المتقدمة، او الشعوب والافراد المتقدمة؟ خمسون... مئة... مئتان من السنين؟

كان المقصود من السؤال استنطاق جواب فلسفي (او علمي اذا أمكن) على قضية اعتقدها المحرر متعلقة اصلا بنمو الفرد والمجتمع والدولة في الوطن العربي، والذي هو جزء متصل بما يسمى العالم الثالث او النامي (اذا شئنا)، ومتعلقة ايضا بدرجة هذا النمو على مقياس التقدم والتخلف (غير النسبي) الاجتماعي منه والعلمي والصناعي والسلوكي.

كانت تدور في ذهن المحرر حينها طريقة قيادة السيارة في شوارع الوطن العربي عموما... كيف ان السواقين لا يلتزمون المسارب المخصصة لركباتهم... وكيف انهم بهذا يعتدون على حقوق الاخرين، ويعرضون حياتهم للخطر لمجرد عدم تحملهم وصبرهم، ولو لبضع ثوان، على التوقف عن اشارة «قف» مثلا.

وكان في ذهنه كيف يصل رقم صندوق البريد في مدينة صغيرة نسبيا (اقل من مليون نسمة) الى ستة ارقام في فترة زمنية كان من الممكن، لا بل من ضرورات الحياة المعاصرة، ان يتم خلالهااستنباط الوسائل لايصال الرسائل الى كل حي وبيت، بكلفة اقل بكثير على المواطن والدولة، سواء من ناحية توفير المحروقات واستهلاك السيارات، او حفاظا على أرواح المواطنين من اخطار السواقة في محاولاتهم المستمرة والدؤوبة للوصول الى صناديق البريد الاجنبية الصنع اصلاً.

وكانت في ذهن المحرّر السائل مسائل تتعلق بتقدم الفرد والمجتمع الطبيعي: كيف نستمر في جباية رسوم جمركية عامة وشاملة، هي بالضرورة غير عادلة، بدلا من ان نطور وسائل تحصيل ضريبة الدخل الفردية والصناعية في دولنا... كيف نسترسل، دولا وافرادا، في اتباع عادات قبلية وعشائرية بالية عوضا عن تطوير قوانين وانظمة تتناسب مع اسلوب حياتنا الحديث بمجمله. كتلك القوانين التي تعرف بانها «العقل الذي لم تؤثر فيه الرغبة»، مثلا... وكيف نخلق روح العمل الجديدة لدى مواطنينا ومؤسساتنا بدلا عن التكيف الازلي مع الكسل والاتكالية واستيراد الغذاء (١٨ بليون دولار في سنة واحدة في بداية هذا العقد من الزمن).

لم يخطر في بال مفكرنا القيادي ان جذور السؤال كانت غير سياسية، وان كان لكل شأن علاقته بالسياسة، وان كان ذلك خطر في باله، فهو لم يلتفت اليه او يقتنع به في أي حال.

لاشك في أن ما تبادر الى ذهنه كسياسي متمرس ومتفرغ هو ان سائله ربما كان يفكر بمكافيللي على احسن حال وبطريقة صياغته لعلاقة القوانين بالسياسة حينما قال: «من يريد اقامة دولة واعطاءها قانونا فعليه ان يفترض ان جميع مواطنيها سيئون وانهم على استعداد للكشف عن طبيعتهم الشريرة حيث وجدوا الى ذلك سبيلا».

على أي حال، بادر السياسي المخضرم الى الجواب بان «الحق على الحكومات» العربية المتعاقبة، «تلك الحكومات التي جردت الشعوب العربية على مدى السنين من الوحدة والتحرر والديموقراطية» خصوصا منذ استقلالات الاربعينات والخمسينات وحتى الستينات. وادخل الحاضرين في تلك الجلسة في جدال ذكي وغني ومفيد، مدعم بكل التواريخ والحقائق، لكنه كان حديثا احادي الجانب، مما دفع المحرر لان يعود للتفكير المستتر في الموضوع لنفسه وبنفسه. وراح الاخير يتساءل عن الحياة والحال في سنغافورة وتايوان: ديموقراطية محدودة... ديكتاتورية غير معلنة... حضارة وجنسيات مختلطة... مصادر طبيعية قليلة... اخطار خارجية فادحة... الدولة الاولى مثال يحتذى به في التنظيم والنظام والنظافة والانفتاح على العالم والانتاج، والاخرى تملك سبعين بليون دولار من الاحتياطي النقدي بالعملة الصعبة (الاعلى في العالم)، بالاضافة الى الدقة والتطور الاجتماعي والصناعي والتكنولوجي.

ليس من أجل المقارنة مع اي فرد او دولة أو نظام، ولا من باب رفع اللوم عن الحكومات العربية، يندفع السياسي او الصحافي أو المراقب، اي منهم، تجاه التفكير لنفسه وبنفسه في امور التنمية والتطور في محيطنا وعالمنا العربي. لكن، مع الاسف، يصل الى النتيجة بان كل هذه الامور، في محتواها السياسي والمنطقي، تحتاج الى وقفة مع النفس لم نصل اليها بعد، لا كشعب عربي ولا ككيانات اقليمية منفصلة ولا حتى كافراد.

فللعدالة والموضوعية يمكن التاكيد ان من مصلحة اية حكومة عربية، مهما كانت ديكتاتورية او رجعية أو متخلفة، ان تنظم السير في بلدها وان تمنع الخسائر المادية والبشرية الناتجة عن القيادة الخاطئة للسيارات، فما الذي يمنع التقدم في هذا المجال اذن؟ صحيح انه سيكون هناك دائما الضابط الصغير الذكي والطموح الذي سينصح رؤساءه بعدم تطبيق العقوبات ضد من يخالف اشارة «قف» بحجة ان المخالفين سيكونون كثيرين وبالتالي سيستاء معظمهم من «تصرفات الحكومة التعسفية» مشكلين بذلك طبقة من المتذمرين او العاملين ضد النظام. لكن الصحيح ايضا ان مدير الشرطة في تلك الدولة سيمتلك ما يكفي من الذكاء لدحض نظرية مرؤوسه من اجل الصالح العام وبالتالي من أجل بقاء الدولة والنظام. يبقى بالطبع مدى كفاءته وقدرته على تطبيق النظام.

وتنطبق هذه الحال بسهولة على تطوير دوائر ضريبة الدخل وتحديد وتعميق حب العمل وروح المنافسة فيه (وهي حاجة اقتصادية اكثر منها سياسية) وتنشيط الرياضة والرقي بها، من غير التعثر بتخلف التكنولوجيا وشح الموارد المالية.

السؤال، اذن، لماذا لا تحدث هذه التحولات الاجتماعية والمسلكية والاقتصادية عندنا، ولماذا لم تحدث من قبل، خصوصا ان الحكومات تتحمل جزءاً معيناً فقط من المسؤولية تجاه تحقيقها؟! وأين نبدأ كشعوب وافراد، وحتى جماعات، التحرك نحو هذا الهدف قبل ان نطالب بالتحرر الكامل والوحدة الفورية والديموقراطية الشاملة؟!

هذه هي اسئلة، من بين اخرى كثيرة، تتطلب الوقوف عندها والاجابة عليها، في نفس الوقت الذي نحافظ فيه على حقوقنا الشرعية والدائمة في مناقشة السياسة العربية وغيرها وفي علاقتها مع التطور (او التخلف) في المجالات الاخرى، وفي علاقة السياسيين العرب وسياساتهم المحلية والاقليمية والدولية بها.

في هذه الصحيفة، القديمة الجديدة، والتي ستصدر مرة في الشهر، سنبذل ما في وسعنا لنكون قريبين من صورة ما يحدث ويستجد، في المجالات السياسية والاقتصادية. والاعلامية، وبخاصة في مجال علاقة الاعلام والصحافة بالسياسة والاقتصاد ودورهما في بناء المجتمع المدني والعلاقات الانسانية، في الاردن اولا، وفي الوطن العربي وبقية العالم ثانيا، وسنحاول ان نفكر ونحلل ونكتب لنستنتج او نستنتج فنكتب، لعل في ذلك فائدة لاحد منا او لنا مجتمعين. الاردنيون والفلسطينيون الذين يعيشون فوق ارض الاردن وضمن دولته التي تنمو بحذر احيانا وبصعوبة احيانا اخرى يكادون ان يكونوا صورة مصغرة للشعوب والدول العربية الاخرى، وان اختلفت التجربة والظروف في بعض الامور.

فما يحدث هنا، في اي حال، له علاقة عضوية ومباشرة بما يحدث في بقية محيطنا العربي. ما نهدف اليه بالتالي هو ان نتحدث عن انفسنا، وفي ما بيننا، بعد تفكير وتحليل، ان شاء الله، ونحاول قدر الامكان فهم ما يجري بيننا وحولنا ولنا.

ارثر ميللر، الكاتب الاميركي الشهير، كان يقول بأن الصحيفة الجيدة هي مثل وطن يتحدث مع نفسه او فيما بينه. من جانبنا نحن، هذه هي بداية جديدة. وليست النهاية.

المشرق تصدر عن شركة المشرق العربي للصحافة (محدودة المسؤولية)	رئيس التحرير المسؤول محمد سلامة	الاشتراكات السنوية للافراد ١٢ ديناراً / للمؤسسات والشركات ٢٠ دينارا

العنوان : تلفاكس ٦١٥٢٨٢،العبدلي – ساحة الباصات المركزية خلف ارابيلا ، عمان – ١١١٩٦ ص.ب ٩٦١٧٧٢ – الاردن